الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد
ماجستير مالي ونقدي



دور التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة
"دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير"

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب
غفار أحمد سليمان

بإشراف
الدكتور هيثم أحمد عيسى
الأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

2017- 2018 م
1439- 1440 هـ

أعضاء لجنة الحكم على البحث في الجلسة العلنية

التي تمت بتاريخ 2018/12/6

د. فادي خليل	الأستاذ في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق	عضواً	
د. هيثم عيسى	الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق	عضواً ومشرفاً	
د. محمد فواز قربي	المدرّس في قسم الإحصاء التطبيقي- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق	عضواً	



إقرار

أنا الطالب غفار أحمد سليمان، ماجستير مالي ونقدي.

أصرح بأنّ هذا البحث من إنجازي ولم يسبق أن نُشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين.

دمشق في 2018/12/6

اسم الطالب: غفار أحمد سليمان

التوقيع:

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

۞وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا۞

صَدَقَ اللّٰهُ العَظِيمْ

(سورة النساء، الآية، 113)

۞شكر وتقدير۞

في بداية هذا العمل المتواضع الذي أسأل الله له القبول، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور هيثم أحمد عيسى

لتفضّله بالإشراف على هذه الرسالة، والذي لم يدّخر جهداً في التوجيه والمساعدة بكل ما هو مفيد، ولكل ما أبداه من ملاحظات وإرشادات قيّمة كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل وإخراجه على صورته النهائية، جزاه الله عنّي خير الجزاء

۞۞۞۞۞

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة الحكم لما قدموا من وقتهم وجهدهم في قراءة الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم القيّمة

۞۞۞۞۞

وأخيراً أقدم شكري وتقديري لكل من أحاطني برعايته وسؤاله، وقدم لي نصحاً أو رأياً أو توجيهاً

۞۞۞۞۞

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى التعرف على صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وأثره على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة، وتشجيع المبادرات الفردية وزيادة فرص العمل، بالإضافة إلى أثره في تطوير المشروعات الصغيرة فيما يتعلق بتنشيط الاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والقائم، على الانتقال من قاعدة عامة لاختبار مدى تحققها في ظل حالة خاصة. شمل مجتمع الدراسة جميع المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وبسبب عدم الحصول على رقم دقيق لهؤلاء المستفيدين، تمّ اختيار عينة عشوائية شملت (200) مستفيد تمّ توزيع الاستبانة أداة الدراسة عليهم، والتي سيرد وصفها لاحقاً، وتمّ استرجاع (187) استبانة، واستبعد الباحث (9) استبانات لعد صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبذلك يكون عدد الاستبيانات المتبقية والصالحة للتحليل (178) استبانة، وبنسبة استجابة بلغت (89%).

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

1- يواجه المستفيدون من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير صعوبات تمويلية عند البدء بالمشروع، حيث أنّ فوائد القروض مرتفعة جداً، كما أنّ نسبة القرض تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب، بالإضافة إلى مشكلات مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها، والإجراءات الروتينية والإدارية عند تقديم طلب القرض، والفترة الزمنية الطويلة للحصول على الموافقة لطلب القرض، وعدم كفاية فترات السداد، والتشدد في طلب الضمانات.

2- أظهرت نتائج التحليل العاملي للعلاقة بين متغيرات الدراسة أنّ هناك ثلاثة مكونات تساهم بنسبة (60.447)% من تفسير التباينات الكلية للمتغيرات، لكون قيمة جذورهم الكامنة أكبر من الواحد، حيث نلاحظ أنّ **العامل الأول** يرتبط بقوة بأكبر معامل ارتباط مع متغير صعوبات التمويل الصغير، وهذا يدل على أهمية هذا المتغير ومدى تأثيره في تنمية المشروعات الصغيرة، حيث ينبغي التركيز على تذليل الصعوبات التي يواجهها المقترضين عند منحهم التمويل الصغير. أما **العامل الثاني** فيرتبط بقوة بأكبر معامل ارتباط مع الأثر في تنشيط الاستثمار، وهذا يعني أنه ينبغي التركيز على تنشيط الاستثمار عند تمويل المشروعات الصغيرة وفق هذا العامل. أما **العامل الثالث** فيرتبط بقوة بأكبر معامل ارتباط مع الأثر في زيادة فرص العمل، وهذا يعني أنه ينبغي التركيز على معالجة مشكلة البطالة ودراسة الجدوى الاقتصادية من المشاريع الصغيرة بحيث تسهم في زيادة فرص العمل وحل مشكلة البطالة وفق هذا العامل.

كلمات مفتاحية: التمويل الصغير، المشروعات الصغيرة، المؤسسة العامة للتمويل الصغير.

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
لجنة الحكم	أ
إقرار	ب
شكر وتقدير	د
الملخص باللغة العربية	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول والأشكال	ح
الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة	
اولاً: المقدمة	2
ثانياً: مشكلة الدراسة	3
ثالثاً: أهداف الدراسة	3
رابعاً: أهمية الدراسة	4
خامساً: أسئلة الدراسة	4
سادساً: منهج الدراسة	4
سابعاً: صعوبات الدراسة	5
ثامناً: الدراسات السابقة	5
الفصل الأول: التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة	
المبحث الأول: ماهية التمويل الصغير	12
1.1.1 نشأة التمويل الصغير	12
2.1.1 مفهوم التمويل الصغير	13
3.1.1 تعريف التمويل الصغير	15
4.1.1 أساسيات التمويل الصغير ومبادئه	16
5.1.1 خصائص التمويل الصغير	18
6.1.1 الأهمية الاقتصادية للتمويل الصغير	20
المبحث الثاني: ماهية المشروعات الصغيرة	24
1.2.1 مفهوم المشروعات الصغيرة	24
2.2.1 أهمية المشروعات الصغيرة	26
3.2.1 خصائص المشروعات الصغيرة	28
4.2.1 تصنيف المشروعات الصغيرة	29
5.2.1 طرق تمويل المشروعات الصغيرة	32
المبحث الثالث: واقع المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير في سورية	35
1.3.1 مراحل تطور المشروعات الصغيرة في سورية	35
2.3.1 طبيعة عمل مؤسسات التمويل الصغير في سورية	38
3.3.1 مقومات البيئة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في سورية	42
1.3.3.1 مقومات عمل المشروعات الصغيرة	42
2.3.3.1 البيئة الاقتصادية والمناخ الاستثماري للتمويل الصغير في سورية	44
4.3.1 مشكلات المشروعات الصغيرة	47
5.3.1 الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة	53
الفصل الثاني: النشاط التمويلي للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	
1.2 نشأة المؤسسة الوطنية للتمويل	58

2.2 أهداف المؤسسة الوطنية للتمويل في ظل تحولات الاقتصاد السوري	59
3.2 السياسة الائتمانية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	62
4.2 محددات الطلب على قروض المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	66
1.4.2 نوع النشاط الاستثماري	66
2.4.2 الضمانات المالية للمشروع	67
3.4.2 سعر الفائدة من أوجه محددات الطلب	69
4.4.2 الدخل	70
خلاصة الإطار النظري للدراسة	71
الفصل الثالث: الدراسة العملية	
1.3 مجتمع الدراسة وعينتها	74
1.1.3 توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس	74
2.1.3 توزع أفراد العينة حسب متغير العمر	74
3.1.3 توزع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	75
4.1.3 توزع أفراد العينة حسب متغير الغرض من التمويل	75
5.1.3 توزع أفراد العينة حسب متغير حجم التمويل	76
2.3 أدوات الدراسة وقياس المتغيرات	76
3.3 صدق أداة الدراسة	77
4.3 ثبات أداة الدراسة	84
5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	85
6.3 نتائج اختبار الفرضيات	86
1.6.3 ما هو واقع البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	87
2.6.3 ما هو واقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	88
3.6.3 ما هو واقع البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	90
4.6.3 ما هو واقع السياسة المالية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	92
5.6.3 ما هي صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	93
6.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة	95
7.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتشجيع المبادرة الفردية	97
8.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بفرص العمل	98
9.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار	99
10.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير في تحقيق الاستدامة المالية	101
11.6.3 تحديد البناء العاملي لمتغيرات الدراسة والعلاقة بينها	102
* النتائج والمقترحات	107
أولاً: نتائج الدراسة	108
ثانياً: مقترحات الدراسة	110
* المراجع	112
*الملاحق	125

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	أسباب عدول رواد الأعمال عن متابعة إنشاء مشروعاتهم الصغيرة	52
1	توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	74
2	توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	74
3	توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	75
4	توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الغرض من التمويل	75
5	توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير حجم التمويل	76
6	مصفوفة الارتباط للعلاقة بين متغيرات الدراسة (متوسط العبارات التي تمثل كل محور على حدا مع متوسط جميع العبارات)	78
7	قيم الجذور الكامنة بعد استبعاد القيم التي أقل من الواحد الصحيح	80
8	نتائج التحليل العاملي الاستشكافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور البنية التحتية)	80
9	نتائج التحليل العاملي الاستشكافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور البيئة المؤسساتية)	81
10	نتائج التحليل العاملي الاستشكافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور البيئة الاستثمارية)	81
11	نتائج التحليل العاملي الاستشكافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور السياسة المالية)	82
12	نتائج التحليل العاملي الاستشكافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور صعوبات التمويل)	82
13	نتائج التحليل العاملي الاستشكافي، واستكشاف العوامل الكامنة (تحسين مستوى المعيشة)	83
14	نتائج التحليل العاملي الاستشكافي، واستكشاف العوامل الكامنة (تحسين المبادرة الفردية)	83
15	نتائج التحليل العاملي الاستشكافي، واستكشاف العوامل الكامنة (زيادة فرص العمل)	83
16	نتائج التحليل العاملي الاستشكافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور تنشيط الاستثمار)	84
17	نتائج التحليل العاملي الاستشكافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور الاستدامة المالية)	84
18	اختبار الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة	85
19	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول واقع البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من التمويل	86
20	نتائج اختبار الوسط الحسابي لواقع البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من التمويل	87
21	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول واقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين	88

	من التمويل	
22	نتائج اختبار الوسط الحسابي لواقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من التمويل	88
23	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول واقع البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من التمويل	89
24	نتائج اختبار الوسط الحسابي لواقع البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من التمويل	90
25	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول واقع السياسة المالية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	91
26	نتائج اختبار الوسط الحسابي لواقع السياسة المالية في المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	92
27	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين	93
28	نتائج اختبار الوسط الحسابي لواقع صعوبات التمويل الصغير	93
29	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة	95
30	نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة	95
31	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية	96
32	نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية	97
33	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير على زيادة فرص العمل	98
34	نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير على زيادة فرص العمل	98
35	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار	99
36	نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار	100
37	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير في الاستدامة المالية	100
38	نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير في الاستدامة	101

	المالية	
39	**مصفوفة الارتباط للعلاقة بين المتغيرات**	101
40	**نتائج اختبار KMO Test للتحقق من مدى كفاية حجم العينة**	102
41	**القيم الأولية المستخلصة لاشتراكيات متغيرات الدراسة**	103
42	**قيم الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط ونسبة ما يفسره كل عامل من التباين الكلي المفسر**	103
43	**مصفوفة العوامل الأولية لمتغيرات الدراسة وتشبعات هذه العوامل بعد التدوير**	104
رقم الشكل	**عنوان الشكل**	**رقم الصفحة**
1-1	**عناصر المنهج الاستنباطي في البحث**	5
1-3	**أنواع القروض في المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير**	67
1	**العلاقة بين الجذور الكامنة ورقم المكون لمتغيرات الدراسة**	105

الفصل التمهيدي
الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة
ثانياً: مشكلة الدراسة
ثالثاً: أهداف الدراسة
رابعاً: أهمية الدراسة
خامساً: أسئلة الدراسة
سادساً: منهج الدراسة
سابعاً: صعوبات الدراسة
ثامناً: الدراسات السابقة

الفصل التمهيدي
الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة:

تُعد المشروعات الصغيرة المحرك الأساسي لاقتصاد العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تمكنت العديد من البلدان من النهوض باقتصاداتها بفعل المشروعات الصغيرة، بعد أن وفرت لها مختلف أشكال الدعم المادي والقانوني والتقني، إذ تساهم هذه المشروعات في خلق فرص عمل، كما أنها تساعد على زيادة الدخل. على سبيل المثال تمثل مساهمة المشروعات الصغيرة بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، و48% في المغرب، و40% في الهند، و56% في جنوب افريقيا، كما تساهم تلك المشروعات بنسبة 60% في التوظيف في الأردن، و48% من نسبة التوظيف في المغرب، و45% في الهند، و61% في جنوب افريقيا (بتال والرواي وعلي، 2011، 45).

يحتل التمويل الصغير مكانةً بالغة الأهمية في الاقتصادات القومية كافة، حيث تشكل السياسة الائتمانية حجر الزاوية في الخطط الإستراتيجية للنظام المصرفي خاصة فيما يتعلق بمنح الائتمان. على سبيل المثال إنّ السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعها البنك المركزي العراقي وتحديداً بعد عام 2003 أثرت في انخفاض حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة، كما أنّ عدم توفر الضمانات العقارية وكفالات الموظفين والتي تطلبها المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة العراقية أدى إلى ضعف فرص الحصول على التمويل (نعيم، 2016، 323).

من العواقب العديدة التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة في الدول النامية هو ضعف القدرة على توفير رأس المال والخدمات التمويلية الأخرى، وتزداد خطورة هذه المشكلة نتيجة اعتبار المؤسسات المالية الرسمية على غرار البنوك التجارية أنّ أصحاب المشروعات الصغيرة لا يستحقون الإقراض وأنّ تكلفة الخدمات المالية الممنوحة لمثل هذه المشروعات مرتفعة جداً بشكل يمنع منحها لهم.

قامت بنوك التنمية التابعة للقطاع العام في الدول النامية بتبني هذه المشروعات، ولكن أداء تلك البنوك كان ضعيفاً بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة والاستهلاك غير المجدي للوقت فضلاً عن احتمال فشل عملية الإقراض في كثير من الأحيان أما مقرضي الأموال والمؤسسات المالية غير الرسمية فالتعامل معهم غير مجدٍ وبلا طائل حيث يعرف عنها أنّ معدلات الفائدة تكون مرتفعة جداً بالإضافة إلى التكاليف الأخرى.

نتيجة لذلك ظهرت مؤسسات التمويل الصغير بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب المشروعات الصغيرة وتقديم حزمة متنوعة ومستدامة من الخدمات المالية بهدف خلق فرص عمل جديدة ومساعدة رواد الأعمال الشباب على تأسيس وتطوير مشروعاتهم الصغيرة.

في سورية صدر المرسوم التشريعي رقم /15/ لعام 2007 الذي يسمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر بالإضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى لشرائح معنية من السكان، ويمكن أن يتم إحداث هذه المؤسسات من قبل مؤسسات أو هيئات سورية أو عربية أو أجنبية مشهود لها بالخبرة والمعرفة بهذا المجال، ويجوز للمصارف العامة المساهمة فيها بعد موافقة مجلس الوزراء.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

في الاقتصادات النامية، تضيق "شرايين" الأنشطة الاقتصادية والقنوات الناقلة للتدفقات والتيارات المالية والسلعية بين الأطراف المولدة لهذه التيارات: المنتجين والمستهلكين. ضيق القنوات هذا يفرض على الاستثمار قيداً بالغ الأهمية يتمثل في صعوبة وصولها الى تلك الحدود التي تمكنها من الاستفادة مما يسميه الاقتصاديون "اقتصاديات الحجم".

أُحدثت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في العام 2006، وكانت مهمتها الرئيسة محصورة في تقديم التدريب للراغبين بإنشاء مشروعات صغيرة، وكان من اللافت في عمل هذه الهيئة إحجامها عن تقديم التمويل، واستمر عملها نحو تسع سنوات لتلاقي نفس مصير هيئة مكافحة البطالة التي أنشأت في العام 2001. وفي العام 2016 تمّ إنشاء هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولغاية الوقت الحالي لم تتمكن الهيئة الجديدة من تقديم خطة مناسبة لتنمية المشروعات الصغيرة. أما على صعيد القطاع الخاص فقد قامت مؤسسات التمويل الصغير بتقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ومن هذه المؤسسات المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير موضوع دراستنا.

تتركز مشكلة البحث في معاناة مؤسسات التمويل الصغير في سورية من ضعف قدرتها على توفير رأس المال وتقديم الخدمات التمويلية الأخرى وبمحدودية تسويق قروضها التي لا تساعد تلك الشركات على توسيع نشاطها التمويلي إضافة إلى ضعف ثقافة التعامل مع القطاع المصرفي واللجوء إلى المؤسسات العامة للحصول على التمويل.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1- التعرف على واقع البنية التحتية للمشروعات الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

2- توضيح واقع البيئة المؤسساتية والاستثمارية للمشروعات الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

3- استقصاء واقع السياسة المالية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

4- تحديد صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

5- دراسة أثر التمويل الصغير في الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة، وتشجيع المبادرات الفردية وزيادة فرص العمل.

6- دراسة أثر التمويل الصغير في تطوير المشروعات الصغيرة فيما يتعلق بتنشيط الاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها مسألة غاية في الأهمية وهي إشكالية التخصيص الأمثل للموارد المالية ولا سيما في إحدى مؤسسات التمويل الصغير في سورية. يلاحظ المختصون في هذا المجال أنّ هذه المسألة كانت مغفلة إلى حدٍّ كبير مقابل توجيه الاهتمام إلى إشكالية التمويل. تزداد أهمية الدراسة نتيجة الحاجة المتزايدة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السوري خلال فترة التعافي وإعادة الإعمار والتنمية المقبلة نظراً للمزايا الكثيرة التي يتمتع بها هذا النوع من المشروعات.

خامساً: أسئلة الدراسة:

1- ما هو واقع البنية التحتية والبيئة المؤسساتية والاستثمارية للمشروعات الصغيرة المستفيدة من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

2- ما هو واقع السياسة المالية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

3- ما هي صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

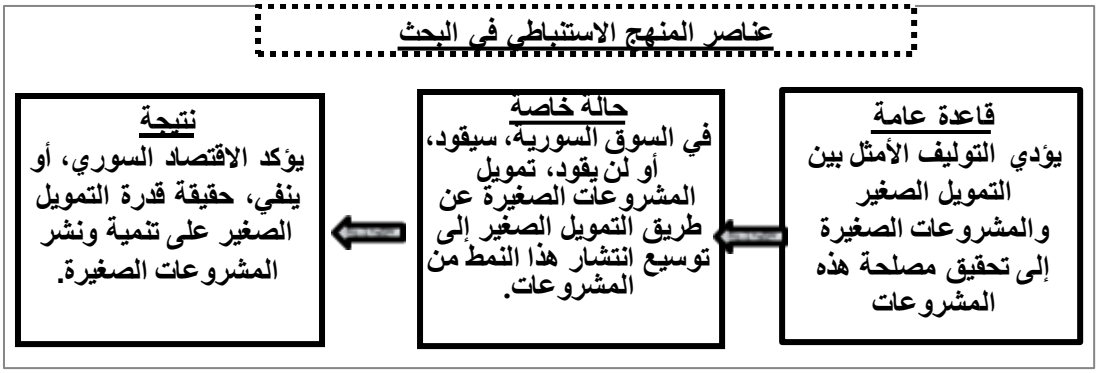
4- ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة، وتشجيع المبادرات الفردية وزيادة فرص العمل.

5- ما هو أثر التمويل الصغير في تطوير المشروعات الصغيرة فيما يتعلق بتنشيط الاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية.

سادساً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي القائم على الانتقال من قاعدة عامة لاختبار مدى تحققها في ظل حالة خاصة. وللتأكد من تحقق تلك القاعدة العامة في الحالة الخاصة يستخدم البحث أسلوب دراسة الحالة.

يمكن تلخيص منهجية البحث المتبعة من خلال الشكل الآتي:



الشكل (1-1) عناصر المنهج الاستنباطي في البحث

سابعاً: صعوبات الدراسة:

تمثّلت صعوبات الدراسة في ضعف إمكانية الحصول على البيانات اللازمة من المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير "الحالة المدروسة" عن عدد المستفيدين منها منذ تأسيسها، وحجم التمويل الممنوح، وطبيعة المشروعات الممولة. لتفادي هذه المشكلة، اعتمد البحث على استبانة وتوزيعها على عينة عشوائية من المستفيدين من تمويل المؤسسة محل الدراسة، وفي هذا الإطار واجه البحث صعوبة جديدة تمثلت في عدم توفر أو صعوبة التواصل مع المستفيدين، الأمر الذي استنفذ جزءاً كبيراً من الوقت المخصص للبحث.

ثامناً: الدراسات السابقة:

1- دراسة زيدان، رامي (2005) "تفعيل دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية". أطروحة دكتوراه.

نُفذت الدراسة على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من 1970- 2001، وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: حقق القطاع الصناعي الخاص النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من أنّ هذا الفائض دون المستوى المأمول. كذلك تبين أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول. كما أظهرت الدراسة أنه وفق معيار الكفاءة الاقتصادية فإنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر ملاءمةً للاقتصاد السوري وتتفوق على المشروعات الكبيرة. كما أنّ ذلك لا يمنع كثيراً منها من الاستمرار في السوق المحلية وفي حالة بعضها النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

2- دراسة صالح، إدريس محمد (2009) "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية". رسالة ماجستير.

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تمنع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أداء دورها في عملية التنمية، بالإضافة إلى تحديد دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واقتراح الحلول المناسبة لإعادة تفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تُعرف على أساسه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وأنّ مشكلة أصحاب المشروعات- من وجهة نظرهم- ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل. أما عن صعوبة التمويل المصرفي فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات. ويرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

3- دراسة سلمان، ميساء (2009) "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية: دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية". رسالة ماجستير.

ركزت الدراسة على أهمية المشروعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وسلطت الضوء على الاستراتيجية الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة. تكونت عينة الدراسة من (73) مشروعاً صغيراً نُفذت عن طريق هيئة مكافحة البطالة خلال الفترة 2002 - 2004. توصلت الدراسة إلى أنّ نسبة نجاح المشروعات كانت كبيرة، وحصدت المشروعات الصناعية المرتبة الأولى تليها التجارية، وكانت المشروعات الزراعية أكثر المشروعات تعثراً. وتميز أصحاب المشروعات بخبرتهم السابقة في مجال مشروعهم نفسه، بينما أظهرت أنّ نسبة كبيرة من المشروعات الممولة عانت من صعوبة تأمين العمالة المناسبة. كشفت نتائج الدراسة أنّ المشروعات الصغيرة ساهمت بتحسين دخل أصحابها مع الأخذ بالاعتبار أنّ أصحاب هذه المشروعات كان لديهم دخل قبل البدء بمشروعهم الخاص، وهذا الأمر كان أهم أسباب تأسيس المشروع.

4- دراسة أيوب، رائدة (2010) "الجدوى الاجتماعية للمشروعات المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري". أطروحة دكتوراه.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة المشروعات المتناهية الصغر في تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً، حيث اختبرت أثر البيئة الاجتماعية في الريف في المرأة، ورصدت معالم البناء

الأسري والقيمي مع توضيح دور المرأة في المجتمعات الريفية، ثمّ استعرضت دور المشروعات المتناهية الصغر كأداة من أدوات التنمية الريفية.

شملت عينة الدراسة الميدانية (1220) مشروعاً صغيراً تمتلكه النساء المستفيدات من مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر، وكشفت نتائج الدراسة أنّ (55%) من النساء صاحبات المشروعات تتراوح أعمارهن بين 30–40 عاماً، وتركزت مشروعات النساء ضمن مجال الثروة الحيوانية، وتليها المشروعات الخدمية، بينما كانت أبرز الصعوبات التي واجهتها المرأة عند بدئها بالمشروع عدم معرفتها بالتعامل مع الزبائن والمنافسة، بالإضافة للبيع بالدين وصعوبة تأمين البضاعة من السوق، وبينت الدراسة أنّ أهم الأسباب التي ساعدت المرأة على النجاح بمشروعها كانت التدريب وتوفير الخبرة الفنية بالمشروع وحب العمل. وكشفت نتائج الدراسة أيضاً أنّ (97%) من الأسر زاد دخلها بعد تأسيس المشروع، ورأت النساء صاحبات المشروعات أنّ المشروع عزز ثقتها بنفسها.

5- دراسة مركز دمشق للأبحاث والدراسات (2016) "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية مشكلة تمويل أم تنظيم".

انطلقت الدراسة من نقاط ضعف التجربة السورية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي كان من أهمها: غياب بعض أجزاء منظومة الدعم الشامل من جهة، وعدم تكامل أجزاء هذه المنظومة بشكل عام، واعطت الدراسة مثالاً على هذا الأمر هو غياب الاتفاق على تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبنت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعريفاً قائماً على معيار إجمالي الموجودات، بينما حددت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات تعريفاً يقوم على رأس المال، ولقد عدّ هذا التعريف الحجر الأساس لبناء الإطار التنظيمي والقانوني لهذه المشروعات، كما تطرح هذه الدراسة مشكلة عدم وجود مرجعية مؤسساتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولقد أجرت الدراسة بحثاً ميدانياً شمل (50) مشروعاً، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أنّ الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلات تنظيمية وتمويلية معاً، حيث احتلت المشكلات التنظيمية المرتبة الأولى ثمّ تبعها التمويل في المرتبة الثانية، كما بينت نتائج الدراسة أنّ غياب الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر لهذا القطاع كان من أبرز المعوقات التي تواجه عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6- دراسة نعيم، حسين شريف (2016) "مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق". بحث منشور.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل الخاصة، ومعرفة دور تلك المؤسسات في تعزيز وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية أنّ للتمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الخاصة دور في نمو وتطوير المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في العراق وتقوية موقعها التنافسي في الأسواق المحلية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يعود ضعف فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل إلى عدم توفر الضمانات العقارية وكفالات الموظفين والتي تطلبها المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة. أدت السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعها البنك المركزي العراقي وتحديداً بعد سنة 2003 إلى انخفاض حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إنّ مؤسسات التمويل الخاصة حديثة التكوين في العراق، حيث قام البنك المركزي العراقي بإنشاء مؤسسات تمويل خاصة تعنى بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل نشاطها الرئيس في دور الوساطة المالية حيث تقوم باستلام المنح من المنظمات المانحة وتحويل تلك المنح إلى شبكة المصارف الخاصة لغرض تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ضعف الدعاية التسويقية لبرامج التمويل الخاص في العراق بين أواسط أصحاب الأعمال، واقتصار المؤتمرات والندوات التي تقيمها مؤسسات التمويل الخاصة على إدارات المصارف الخاصة فقط دون مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسماع اقتراحاتهم والوقوف على المعوقات التي يواجهونها في الوصول إلى تلك المؤسسات والاقتراض منها. ضعف فاعلية مؤسسات التمويل الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. لم تستطع مؤسسات التمويل الخاصة في العراق أن تتجاوز كافة المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف التجارية.

7- دراسة السبئي، صالح أحمد عبد الله (2016) "دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة: دراسة تحليلية للتجربة اليمنية للفترة 2009-2014". بحث منشور.

هدفت الدراسة إلى تحديد دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة من خلال إجراء دراسة تحليلية للتجربة اليمنية خلال الفترة 2009-2014. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أنّ دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة في اليمن ما زالت غير كافية لحل مشكلة البطالة بالرغم من تقديمها خدمات مالية متميزة، وسبب ذلك يعود إلى ضعف مراكزها المالية مقارنةً بالحاجات التمويلية للمجتمع. أكدت الدراسة على ضرورة تدخل الدولة والمؤسسات المانحة بدعم المراكز المالية لهذه المؤسسات بالقدر الذي يمكنها من مقابلة احتياجات المجتمع اليمني خصوصاً في ظل الحرب الأهلية الدائرة في اليمن.

بعد استطلاع مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع تنمية المشروعات الصغيرة وتمويلها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نلاحظ أنّ الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة من ناحية تناولها حالة المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية، ومن ناحية الإطار

العلمي للدراسة، حيث اعتمد الباحث على استبيان موجه للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير للتعرف على الصعوبات التمويلية التي تواجههم وأثر المشروعات الصغير في تحسين ظروف معيشتهم وزيادة فرص العمل لديهم، وفي تنشيط الاستثمار وتحقيق الربحية.

الفصل الأول
التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة

المبحث الأول: ماهية التمويل الصغير

1.1.1 نشأة التمويل الصغير
2.1.1 مفهوم التمويل الصغير
3.1.1 تعريف التمويل الصغير
4.1.1 أساسيات التمويل الصغير ومبادئه
5.1.1 خصائص التمويل الصغير

2.1 المبحث الثانى: ماهية المشروعات الصغيرة

1.2.1 مفهوم المشروعات الصغيرة
2.2.1 أهمية المشروعات الصغيرة
3.2.1 خصائص المشروعات الصغيرة
4.2.1 تصنيف المشروعات الصغيرة
5.2.1 طرق تمويل المشروعات الصغيرة

3.1 المبحث الثالث: واقع المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير في سورية

1.3.1 مراحل تطور المشروعات الصغيرة في سورية
2.3.1 طبيعة عمل مؤسسات التمويل الصغير في سورية
3.3.1 مقومات البيئة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في سورية
1.3.3.1 مقومات عمل المشروعات الصغيرة
2.3.3.1 البيئة الاقتصادية والمناخ الاستثماري للتمويل الصغير في سورية
4.3.1 مشكلات المشروعات الصغيرة
5.3.1 الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة

الفصل الأول
التمويل الصغير والمشروعات الصغيرة

تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً استراتيجياً في كل اقتصاديات الدول من حيث الإنتاج والتشغيل والابتكارات التكنولوجية بالإضافة إلى الكثير من المزايا والخصائص الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تتميز بها هذه المشروعات. تساعد هذه المزايا والخصائص في المساهمة بحل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها مشكلة البطالة التي تعد من إحدى أهم المشاكل التي تواجهها اقتصادات دول العالم بشكل عام وسورية بشكلٍ خاص، كما أنّ الوحدات الإنتاجية أصبحت مصدراً لتوافر فرص عمل دائمة فضلاً عن الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي.

ساهم ما تقدم في تزايد الاهتمام الحالي بالمشروعات الصغيرة من قبل مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية. بالفعل، أثبتت التجارب العملية في العديد من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء مثل اليابان، والصين، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وغيرها الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، واعتبرت إحدى أهم متطلبات التنمية المعاصرة، وإحدى سبل التغلب على العقبات الاقتصادية والاجتماعية (رقراق، 2010، 1).

يتضمّن هذا الفصل مبحثين حيث يستعرض المبحث الأول ماهية التمويل الصغير (نشأته ومفهومه، ومبادئه الأساسية، وأهميته الاقتصادية)، ويدرس المبحث الثاني ماهية المشروعات الصغيرة (مفهومها وأهميتها وتصنيفها وطرق تمويليها).

المبحث الأول: ماهية التمويل الصغير:

1.1.1 نشأة التمويل الصغير:

يمكن إرجاع وظيفة التمويل، عموماً، نتيجة للتطور في استخدام عامل المال، ففي مجتمع بدائي يمكن إشباع الحاجات الاقتصادية بالاعتماد على استغلال العمل للموارد الاقتصادية بواسطة الإنتاج المباشر، وقد نشأت الحاجة للتمويل بدرجة كبيرة نتيجة نوعين من التحسن مرتبطين ببعضهما وكان لهما أثرهما الاقتصادي وهما: تقسيم العمل، ومبادلة الفائض الشخصي (برجي، 2012، 81-82).

ترجع بدايات التمويل الصغير تاريخياً إلى ممارساتٍ فطرية تقوم على مبدأ التكافل والتضامن والثقة التي تتميز بها المجتمعات (العوض، 2008، 3) بدايةً بحركات الإقراض أو التسليف الودي بين الأصدقاء والأهل، مروراً بجمعيات التوفير الدوارة، ثمّ المرابون (تجار الرهن) (غانم، 2010، 25).

من الصعب تحديد سنة البداية الدقيقة لفكرة التمويل الصغير، ولعلّ السلف الزراعية التي قُدمت للمزارعين الفقراء في أيرلندا خلال الخمسينات تعد نقطة الانطلاق بشكل رسمي، ومن المؤكد أنّ الاهتمام توجه إلى تجربة الدكتور محمد يونس في بنغلادش نظراً لتطبيقه التمويل الصغير على نطاق واسع (عارف، 2009، 159)، وذلك عندما أسّس بنك غرامين وهو يعني حسب لغتهم بنك القرية، وذلك لتمويل العائلات الأشد فقراً والنساء المهمشات. أدى نجاح تجربة بنك غرامين بعد ذلك إلى انتشار استخدام التمويل الصغير في باقي الدول الأخرى لتمويل ولخلق مشروعات صغيرة (فوزي وعبد القادر، بدون سنة، 2).

وبذلك يمكن القول أنّ نشأة برامج التمويل الصغير كانت استجابة لعدم تلبية الطلب على الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات. فعلياً، أثبتت تلك البرامج أنّ الفقراء يمتلكون الكفاءة والأهلية للحصول على التمويل، وأنّ تقديم الخدمات المصرفية لهم يمكن أن يكون مربحاً وقابلاً للاستمرار. لذلك، يجب أن تتيح برامج التمويل الصغير خدمات الإقراض والادخار والإيداع بما يلائم احتياجات الفقراء الذين يمتلكون مهارات ريادة الأعمال والقدرة على تنظيم المشروعات (الصبيحي، 2008، 5).

يمكن القول أنّ تزايد الاهتمام بالتمويل الصغير يعود لجملة من الأسباب منها:

- دعم الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود لتأمين متطلبات الحياة الكريمة.
- الحاجة إلى خلق فاعليات قادرة على دعم وتبني الأفكار المبدعة وتحويلها إلى مشروعات، وتكوين أصول إنتاجية تُحقق عوائد اقتصادية واجتماعية.

- تراجع دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية، والتحوّل نحو تنمية القطاع الخاص من ناحية، وأيضاً تزايد الأهمية النسبية لهذه المشروعات في معالجة البطالة وتوفير فرص عمل، وفي رفع مستويات المعيشة، وإحداث النمو الاقتصادي، يضاف إلى ذلك صعوبة الحصول على التمويل الصغير بالرغم من تعدد مصادره نتيجة عدم اقتناع الممولين بمتطلبات تقديم القروض اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة.
- التركيز على تقديم قروض لذوي الدخل المحدود موحدة المعايير، لمساعدتهم في الحصول على الخدمات المالية التي تمكنهم من حماية أنفسهم من المخاطر، وتأمين الاستهلاك، وبناء الأصول.
- انتقال اهتمام التمويل الصغير من مجرد صرف قروض استهلاكية إلى بناء مشروعات محلية قادرة على الاستمرار لمساعدة ذوي الدخل المحدود، وذلك نتيجة حرص البنوك التقليدية على تجنب الوقوع في أخطاء النظام المالي والائتماني السابق، وذلك بالإصرار على السداد، وفرض نسب فائدة لتغطية تكاليف القرض.

وبذلك نجد أنّ سياسات التمويل الصغير ترتكز كخطوة أولى على تقديم الدعم المالي للمواطنين الفقراء، وكخطوة ثانية إلى تنشيط دور الصناعات الصغيرة، وتحريض القطاع الخاص على النهوض لذا لابد لها من زيادة فعاليتها الإنتاجية لتتفادى التهميش وتحقق الغرض الاقتصادي والاجتماعي من إنشائها.

2.1.1 مفهوم التمويل الصغير:

يُستخدم مصطلح التمويل الصغير لوصف تقديم الخدمات المصرفية من جانب المؤسسات المالية التي تركز على الشرائح الاجتماعية الفقيرة من السكان، والتي تحجم البنوك التقليدية عن اقراضها، والتي هي عاجزة عن الوصول إلى تمويل كبير يغطي قيام مشروعات رأسمالية بمعناها الحقيقي (دويتشه بنك، 2007، 5).

اقتصادياً، يمثل القرض الصغير وسيلة لإيصال الأموال إلى شرائح خارجة عن نطاق اهتمام الجهاز المالي. واجتماعياً يعد القرض صغيراً عندما يكون هدفه تمويل مستلزمات تحسين ظروف المعيشة، حيث يتم تقديمه لاقتناء معدات صغيرة ومدخلات ضرورية للإنتاج لشرائح المجتمع الفقيرة بما يساعدهم على الاندماج بين فئات المجتمع الاقتصادي (العتيبي، 2010، 3).

في هذا السياق، يجب التمييز بين الإقراض (التمويل) متناهي الصغر والتمويل الصغير: فالإقراض متناهي الصغر هو قرض صغير يُمنح للعميل بواسطة مشروع إقراض صغير وغالباً على المقترض أن يقدم نوعاً من الضمانات، والإجراء الشائع هو استخدام الشيكات الآجلة أو سند دين منظّم أو أي شكل من الإيداعات المباشرة لراتب المقترض في حساب مصرفي لمشروع. بينما يتضمن التمويل الصغير، بالإضافة إلى تقديم قرض صغير، خليطاً من الخدمات المالية

مثل الاقراض والادخار والتأمين والخدمات غير المالية مثل التدريب والاستشارات وبذلك يكون التمويل متناهي الصغر جزءً من التمويل الصغير (عاشور، 2010، 24-25). وقد يُمنح القرض الصغير بدون ضمانات من قبل مؤسسة مالية غير ربحية أو من قبل بنك تجاري أو من قبل مؤسسة مالية رسمية تقدم خدمات مالية متناهية الصغر لذوي الدخل المتدني (إليا، ترجمة فادي قطان، 2006، 6). من أمثلة المشروعات متناهية الصغر: أكشاك بيع التجزئة، مشاغل الخياطة، ورش إصلاح الكهرباء، ورش إصلاح البرمجيات ومعدات الحاسبات، مشروعات الإنتاج الحيواني وغيرها.

بشكل عام يُعرّف القرض الصغير بأنه: سلفة صغيرة الحجم يتم منحها لتغطية وتمويل الأنشطة الاستهلاكية أو الاستثمارية للأشخاص المعنيين من خلال اقتناء تجهيزات بسيطة لانطلاق المشروع وتأمين المواد الأولية، وذلك بقصد تطوير العمل الذاتي للفرد، حيث يتم تسديده خلال فترة قصيرة (ناصر ومحسن، 2013، 3).

حالياً، أصبح التمويل الصغير يشغل اهتمام كثيرٍ من المنظمات السياسية والاجتماعية، نظراً لارتباطه بالاستراتيجيات التي تهدف إلى مكافحة الفقر، ويُطلق عليه عدة مسميات منها تمويل المهنيين، وتمويل الأسر المنتجة وتمويل صغار المنتجين والتمويل متوسط الأجل، وغيرها من المصطلحات (العتيبي، 2010، 2).

يضم التمويل الصغير مجموعتين من الأطراف الفاعلة هي:

- **مؤسسات التمويل الصغير**: هي مؤسسات تقدم خدمات مالية للفقراء على شكل برامج قروض صغرى، وتشمل مجموعة متنوعة من مختلف الأشكال التي تضم المنظمات غير الحكومية والتعاونيات وبنوك الادخار في القرى والمشروعات شبه الرسمية مثل مجموعات الادخار والائتمان (العوض، 2008، 4)، والمؤسسات المالية المتخصصة، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى انضمام المؤسسات المالية الرسمية والبنوك التقليدية (دويتشه بنك، 2007، 5).
- **عملاء التمويل الصغير**: هم الفقراء وذوي الدخل المحدود غير القادرين على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، ويعملون لحسابهم أعمال تدر دخلاً متواضعاً، ويمتلكون مهارات وأفكار لأغراض ومشروعات إنتاجية تدر دخلاً. كذلك تضم هذه الفئة الفقراء المهمشين الذين يعملون في وظائف متدنية الأجر بما فيهم موظفي الحكومة والعمال الموسميين، وعادةً ما تعتمد هذه المجموعة على آليات الادخار غير الرسمية والمرابين وأفراد الأسرة والجيران لمساعدتهم على سد احتياجاتهم النقدية المؤقتة (الصندوق الاجتماعي للتنمية، بدون سنة، 12). إذا أخذنا المناطق الريفية كحالةٍ خاصة يكون عميل التمويل الصغير عادةً من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً مثل: الأعمال الحرفية وإعداد وبيع

المأكولات المنزلية أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة. أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الصغير بالتنوع وتشمل أصحاب المتاجر، ومقدمي الخدمات، والصناع الحرفيين، والباعة المتجولين وغيرهم.

من بين هؤلاء نُميّز العميل الأمثل لبرامج القروض الصغيرة على أنه الشخص الذي تسنح له فرصة اقتصادية ولا ينقصه لاستغلالها سوى مبلغ صغير من المال، وعلى هذا الأساس يكون العميل فقيراً ولكنه مشارك في أحد الأنشطة الاقتصادية المستقرة أو المتنامية ولديه مقدرة واضحة على تنفيذ أفكاره بجدية.

من وجهة نظر هذه الدراسة، تهدف برامج التمويل الصغير في مختلف مؤسسات التمويل إلى التوسع في منح التمويل إلى أعدادٍ متزايدة من العملاء الفقراء مع الأخذ بالاعتبار للأهداف الاجتماعية بالدرجة الأولى للأسر الفقيرة وصغار الكسبة. ومما يزيد من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هذا الهدف هو اتفاق كل تجارب الإقراض الصغير على استهداف الأشخاص الذين ترفض البنوك التجارية التعامل معهم فقط لأنهم فقراء ومحدودي الدخل، ولاعتقاد تلك البنوك وغيرها من المؤسسات المالية وغير المالية أنّ الفقير لا يستطيع أن يسدد أي سلفة أو قرض يقدم له وأنّ أي دخل مالي إضافي يحصل عليه سيذهب حتماً لتلبية احتياجاته الأساسية الملحة. إضافةً لما تقدم، يكون من الصعب على الفقير تقديم الضمانات العينية التي يطلبها البنك كشرطٍ للحصول على القرض ناهيك عن التكلفة الإدارية المرتفعة لملف القرض الصغير مقارنةً مع مبلغ القرض (العتيبي، 2010، 4).

3.1.1 تعريف التمويل الصغير:

كما بيّنا أعلاه، ظهر ما يُعرف اليوم بالتمويل الصغير نتيجةً للابتكارات المنتشرة حول العالم لأهمية تقديم التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة. لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ اعتبار التمويل صغيراً يتوقف على معيارين أساسيين هما: حجم القرض والفترة الزمنية القصيرة الممنوحة للسداد.

لكن، وبالرغم من الاتفاق على المعيارين السابقين لتحديد التمويل الصغير ما تزال توجد فجوة في هذا المثال تتمثل في الافتقار إلى تقديم تعريفٍ واحد موحد متفقٌ عليه للتمويل الصغير. مثلاً، إنّ صفة (صغير) هي نسبية تحكمها عده معايير تختلف باختلاف الدول ودرجة تطورها الاقتصادي، وتختلف أيضاً داخل الدولة الواحدة وفقاً للنشاط الاقتصادي الذي يعمل ضمنه المشروع الصغير. لهذا، إنّ تمويل المشروع الذي يُصنّف صغيراً في الدول المتقدمة ذات الأسواق الكبيرة والغنية برؤوس الأموال سيُصنّف هو نفسه كبيراً أو متوسطاً في الدول النامية ذات الأسواق المحدودة والفقيرة برأس المال (الخثلان والنسور، 2010، 506).

تُعرّف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP التمويل الصغير بأنه: تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وذوي الدخل المنخفض (لغرض ممارسة الأعمال، وتسهيل الاستهلاك، وتمويل الالتزامات، ومواجهة الطوارئ، والادخار، وتحويل الأموال، والتأمين)، وتهدف إلى تقديم الائتمان على وجه الخصوص لمن لا يحصلون على أجر ثابت، وكذلك غيرهم ممن يتم إقصائهم على نحو ممنهج من النظام المالي (سيجاب، 2012، 4).

في سورية يُعرّف مصرف سورية المركزي التمويل الصغير بأنه: تقديم الخدمات المالية كالإقراض والإيداع بالإضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى للشرائح الفقيرة من السكان لمساعدة الأسر على خلق الفرص لامتلاك وزيادة تجميع الأصول والسيطرة على الاستهلاك (مجلس النقد والتسليف، 2007، 9).

بعد البحث في مفهوم التمويل الصغير واستعراض عدة تعريفات له، يمكننا تقديم التعريف الآتي لمؤسسة التمويل الصغير: كل مؤسسة رسمية عملها الرئيس تقديم خدمات مالية للفقراء وتشمل المنظمات غير الحكومية، وشركات التمويل التجاري والمالي وغير المصرفي، والتعاونيات المالية بمختلف أنواعها، وبنوك الادخار، والبنوك الريفية، والبنوك الزراعية الإنمائية والبريدية المملوكة للدولة، والبنوك التجارية، وصناديق الإقراض التي تساندها الدولة (سيجاب، 2012، 6).

4.1.1 أساسيات التمويل الصغير ومبادئه:

يوجد إجماعٌ تام على أنّ توفر الأموال اللازمة هو أحد الشروط الأساسية لإقلاع أي مشروع، لكن وكما تمت الإشارة سابقاً في حالة المشروعات الصغيرة تعد هذه المهمة أكثر صعوبةً في ظل انعدام الموارد الذاتية من جهة، وقلة الضمانات المقدمة للحصول على التمويل من جهةٍ ثانية، وذلك بالرغم من تعدد وتنوع مصادر التمويل المتاحة وتنوعها في معظم دول العالم حيث أنّ الحصول على التمويل الملائم منها يرتبط بتهيئة متطلبات إقناع الممولين بتقديم القروض اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة (بتال والراوي وعلي، 2011، 48).

من المفيد في هذا السياق التطرّق إلى متطلبات الجهات المانحة للائتمان والقروض أي مجموعة الاعتبارات والمعايير التي تراعيها عند منح القروض، ولهذا نستعرض فيما يلي أهم المعايير المستخدمة في نشاط التمويل الصغير (أبو مغلي، 2007، 16):

- دراسة وتحليل السوق الذي يُجنّب المشروع الصغير خطر الانزلاق والدخول في مشروعات لا جدوى ولا عائد منها.
- ملاءة المقترض وقدرته على السداد.
- الفترة الزمنية لمنح القرض.
- طبيعة المشروع المزمع إقامته ودرجة الخطر.

من وجهة نظر هذه الدراسة يمكن القول إنّ تحليل ودراسة السوق يعد أمراً حيوياً وضرورياً لتوظيف الموارد المالية في الإطار الاقتصادي السليم خصوصاً في البلدان النامية التي تعاني من قصور في رأس المال. إنّ توظيف التمويل الصغير في مشروعات غير مجدية و لا تتمتع بالكفاءة الاقتصادية ولا تدر دخلاً لصاحبها، وتنتهي بخسارة المشروع وتصفيته يزيد من الضغوط على مخصصات هذا التمويل التي هي بالأصل محدودة ومشروطة بالعديد من المتطلبات. لذلك يجب ما أمكن توجيه قروض ومِنح هذا التمويل إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية وعائد استثماري بدلاً من تقديمها لمشروعات هامشية ذات طابع إنفاقي استهلاكي.

من جهتها حتى تزيد المشروعات الصغيرة من فرص نجاحها وبقائها في السوق وتتحول من حرفة إلى عمل إنتاجي تنافسي لابد لها من التكيّف مع الاحتياجات الجديدة للسوق، ومن اكتساب المهارات والمعارف اللازمة وإدخال تغييرات ابتكارية على منتجاتها وعملياتها وترفع من مستوى التكنولوجيا التي تستخدمها (عيسى، 2010، 117).

نستعرض فيما يلي أساسيات التمويل الصغير:

1. الجماعة المستهدفة: تمثل الجماعة المستهدفة أهم عنصر في مكونات مشروع التمويل الصغير لكونها السبب الرئيس لوجود تلك المشروعات. كما أنها مفتاح السوق الأساسي والوحيد لبرنامج التمويل الصغير، فإذا ما تم عمل حصر ودراسة احتياجات تلك الجماعة فإنه يمكن تقدير حجم الطلب لبرنامج التمويل الصغير بشكل أكثر دقة.

يعد ذوي الدخل المحدود أو من يعملون لحسابهم في مشروعات صغيرة وأصحاب الأعمال من المنازل من العملاء النمطيين لمؤسسات التمويل الصغير، وهم عادةً منتجين صغار يمارسون نشاطات تدر دخولاً صغيرة مثل صناعة الأطعمة والحرف الصغيرة (هانس، 2009، 4).

2. نوعية الخدمات التي ستقدم لتلك الجماعات لتلبية احتياجاتهم: بعد دراسة احتياجات الجماعة المستهدفة يتم تحديد نوعية وحجم التمويل المطلوب للأنشطة الاقتصادية الصغيرة وفترة السداد المناسبة، وجملة من الخدمات الفنية والاستشارية المصاحبة لنوع المشروع الصغير كالآتي:

- توفير رأس المال اللازم لبدء نشاط اقتصادي صغير أو زيادة رأسمال نشاط قائم.
- تقديم مساعدات فنية في دراسة جدوى الأنشطة الاقتصادية.
- تقديم إرشادات فنية في شكل استشارات شخصية أو مشروعات تدريبية.

3. الجهة التي ستقدم تلك الخدمات: من الضروري عند تحديد الجهة التي ستقدم خدمات التمويل الصغير مراعاة الحد الأدنى من توافر عناصر البناء المؤسسي والإداري لتلك المؤسسة الممولة، ويجب تواجدها في المكان الجغرافي نفسه لتواجد الجماعة المستهدفة لتسهيل وصول

خدمة التمويل لهم. من أمثلة الجهات المنفذة "الجمعيات الأهلية والتعاونية، والمؤسسات المالية الحكومية، والمؤسسات غير الربحية، والبنوك التجارية الخاصة، والمؤسسات المالية غير البنكية.

4. أساليب تقديم تلك الخدمات: يتم تقديم خدمات التمويل الصغير عادةً إما من خلال البنوك والمشروعات المالية للحكومة حيث يتم توسيع نشاط تلك المؤسسات ليتضمن التمويل الصغير، أو عبر مؤسسات مالية غير حكومية. عملياً، يمكن أن يأخذ هذا التمويل شكل التمويل الفردي، أو التمويل في مجموعات، أو خدمات الادخار.

بعد مناقشة المعايير المستخدمة في نشاط التمويل الصغير وتوضيح أساسيات هذا النوع المهم من التمويل، تجد الدراسة أنه من المهم استعراض أهم مبادئ التمويل الصغير وهي:

أ. يعني التمويل الصغير بناء أنظمة مالية تقدم خدماتها للفقراء: يشير واقع الحال أنّ العدد الأكبر من الفقراء، الذين يمثلون الغالبية العظمى من السكان في معظم الدول النامية، لا يزالون يفتقرون إلى القدرة على الحصول على الخدمات المالية الأساسية (غانم، 2010، 20). وبالتالي يمثل التمويل الصغير الأداة المطلوبة لتزويدهم بهذه القدرة.

ب. ليس التمويل الصغير لوحده كافياً لحل كل المشاكل نظراً لأنه لا يشمل بخدماته تلك الفئة من السكان التي لا تحصل على دخل ولا تمتلك القدرة على السداد، حيث يحتاج أفراد تلك الفئة إلى حلولٍ خاصة مثل المنح الصغيرة (غانم، 2010، 21).

ج. الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين: وتعوق تحقيق هذا المبدأ المشكلة المتمثلة بكيفية النجاح في استهداف الفقراء (كيف يمكن تحديدهم) (عارف، 2009، 164).

د. تحديد سقوف لأسعار الفائدة تكون بسيطة وملائمة لحجم المبلغ المقترض ولحجم أعمال المشروع الصغير: هذا المبدأ مهم جداً من أجل استمرارية مشروعات التمويل الصغير في تقديم قروضها وذلك من خلال تمكينها من تحقيق حد أدنى من العائد المالي وتحصيل القروض من المنتفعين.

هـ. كذلك، وفي هذا الإطار ونظراً للتكاليف الإدارية العالية التي تواجه عمل مشروعات التمويل الصغير، يهتم التمويل الأصغر باستيفاء رسوم أو أرباح في القروض (العوض، 2008، 3)، وتشير الدراسات إلى أنّ عائد المحفظة وتكلفة التشغيل وجودة الائتمان تمثل المحددات الأساسية لأداء واتجاهات وتطورات مؤسسة التمويل الصغير(فيتزهيربرت، 2007، 10).

و. تسهيل تقديم الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرةً، وذلك من أجل تنشيط الوعي الادخاري للفقراء، وفق هذا المبدأ يُفضل أن يقتصر دور الحكومة على خلق البيئة الملائمة للتمويل الصغير لتسهيل الخدمات المالية، وليس تقديمها مباشرةً إلى المحتاجين (العوض، 2008، 4).

5.1.1 خصائص التمويل الصغير:

يتمتع التمويل الصغير بعدة خصائص سيتم إيجاز أبرزها فيما يلي:

1. الإقراض: يتمحور عمل مؤسسات التمويل الصغير حول إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة تمتلك القدرة على اجتذاب وإعادة إقراض الإيداعات المحلية، والفوائض المالية للفقراء على هيئة قروض قصيرة الأجل لتغطية رأس المال العامل للمشروع الصغير.

2. الاستمرارية: تشير هذه الخاصية إلى مقدرة مشروع التمويل الصغير على تغطية كافة مصاريفها دون الاعتماد على الهبات والدعم، كما تمثل الاستمرارية ضرورة من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد. يؤهل امتلاك هذه الخاصية لمشروعات التمويل ~~الأصغر~~ الصغير كي تصبح جزءاً من النظام المالي، وبالتالي متابعة نشاطها والعمل حتى بعد توقف المنح والقروض الميسرة. في هذا المجال، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة وهي أنّ نجاح مشروعات التمويل الصغير في الكثير من دول العالم قد أدى إلى زيادة الطلب والحاجة إلى رأس المال، وبالمحصلة نتج عن ذلك جدلٌ كبير حول ما إذا كان يجب على مشروعات التمويل الصغير الحصول على التمويل التجاري وإتباع قواعد الربح (إليا، ترجمة فادي قطان، 2006، 12) و (عاشور، 2010، 37).

3. المرحلية: عملياً، في المراحل الأولى لتمويل المشروعات الصغيرة تعتمد هذه المشروعات على الموارد المالية الذاتية لصاحب المشروع، لاحقاً تبدأ عملية البحث عن مصادر تمويل خارجية لتغطي الحاجة المتبقية من التمويل التي لم تغطيها الموارد الذاتية. وبذلك تمر عملية تمويل المشروعات الصغيرة بمرحلتين الأولى مرحلة التمويل الشخصي والثانية مرحلة التمويل الخارجي التي تعتمد على القروض من المشروعات المالية أو الجهات المانحة. تُمكّن خاصية المرحلية من إعطاء فرصة لتعبئة المدخرات الشخصية وعدم تحميل مشروعات التمويل الصغير أو غيرها من المؤسسات المانحة كافة المصاريف، وبالتالي يمكن اعتبارها إجراءً وقائي يحد من صرف تمويل المشروع الصغير في أوجه الإنفاق الاستهلاكي المختلفة.

4. الانتقاء: حيث تمتلك المؤسسة الممولة للمشروعات الصغيرة فرصة المفاضلة بين المشروعات وانتقاء المشروع الواعد بالربح.

5. التنويع: أي ضرورة أن توزّع المؤسسة المانحة للتمويل الصغير قروضها على أكثر من مشروع بحيث إذ أفلس مشروع ما وعجز عن السداد تستطيع التعويض من المشروعات الرابحة الأخرى وهذا ما يُسمى في الأدبيات الاقتصادية بتنويع المخاطر.

بالإضافة لما تقدم، فقد أشار دليل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء إلى أنّ خصائص التمويل الصغير تتضمن الجوانب التالية (سيجاب، 2012، 5).

- القرض الصغير أصغر من أي قرض مصرفي تقليدي عادةً.
- ليس للقرض في العادة رهن أو له رهن غير تقليدي.

- المقترض في العادة يعمل لحسابه الخاص أو يعمل في منشأة غير رسمية أي لا يحصل على راتب من منشأة رسمية.

بالمحصلة، يمكن القول أنّ علاقة المشروعات الصغيرة الممولة من قبل المؤسسات المالية التقليدية هي علاقة إقراضية بحتة بفائدة ثابتة ومضمونة، وهي تقوم على تسليم أموال القرض إلى صاحب المشروع المقترض، وكل ما يهم الممول هنا هو استرجاع أمواله من المشروع المقترض مع فوائدها وبتواريخ السداد المتفق عليها أما إذا تعثر المشروع ولم يستطع التسديد وفقاً للجدول المتفق عليه فتلجأ المؤسسة المالية إلى الضمانات المأخوذة والتي قد تهدد بتصفية المشروع وإنهائه (الحكيم، 2013، 55).

بعد استعراض هذه الخصائص للتمويل الصغير، يمكن القول بأنّ مؤسسات التمويل الصغير تتشابه في خصائصها المالية والمؤسساتية مع البنوك التقليدية، وتشكل خصائصها جزء من النظام المالي من ناحية تقديم القروض واستهداف العملاء بجملة من القروض تناسب قدرتهم الائتمانية.

6.1.1 الأهمية الاقتصادية للتمويل الصغير:

كما تمت الإشارة سابقاً، تمتاز المشروعات الصغيرة بتدني مستوى تكاليف تأسيسها وذلك لعدة أسباب مثل صغر حجم رأسمالها المستثمر وسرعة استرجاعه، واعتمادها على العمالة الرخيصة، وتمتعها بالشخصية المهنية في التعامل مع العاملين والمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات، كما تعد فترة حضانة ومرحلة سابقة للمشروعات الكبيرة (الكبيسي وعباس، بدون سنة نشر، 51).

تشير تجارب الدول الصناعية إلى أنّ الصناعات الصغيرة قد لعبت دوراً رائداً على وجه الخصوص في تنمية الصناعات التحويلية من خلال تصنيعها للمنتجات الوسيطة ومستلزمات الإنتاج للصناعات الأساسية الكبرى مما ساعد على إيجاد الروابط الأمامية والخلفية وتحريض تكامل البنيان الصناعي (النداوي، 2011، 104). أما في الدول النامية فقد تزايد الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة لأسباب مختلفة منها استجابةً لإستراتيجية تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية، والتحوّل نحو تنمية القطاع الخاص، وفعالية هذه المشروعات في معالجة البطالة، وتوفير فرص العمل، وفي رفع مستويات المعيشة، وإحداث النمو الاقتصادي ذي القاعدة العريضة[1](بتال والراوي وعلي، 2011، 48).

[1] – وسيلة أساسية للحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة، وذلك من خلال مشاركة جميع فئات المجتمع وبخاصة الفقراء في عملية النمو، وكذلك من خلال شمول الجميع بالاستفادة من مكاسبها، ومشاركة الفقراء في عملية النمو تتحقق من خلال المشاركة في سوق العمل بوظائف منتجة ولائقة وبدون تمييز، أما شمولهم بمكاسبها فيتحقق على نحو خاص بتلبية الاحتياجات الخاصة للفقراء الذين لا يستطيعون الانتفاع من الفرص التي يوفرها النمو. وتنطوي استراتيجية القاعدة العريضة أو النمو الشامل المستندة إلى جانبي المشاركة في النمو وتوزيع مكاسبها على العناصر الرئيسة لاستراتيجية فاعلة لتقليل الفقر، إذ إنها تركز على جوانب عدم المساواة بوساطة التركيز على توفير الفرص الاقتصادية وعلى جعلها في متناول الجميع على قدم المساواة، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين لا يستطيعون الانتفاع من الفرص التي يوفرها النمو.

لكن، ورغم ما تقدم لا بدّ من التأكيد على الخصوصية القطرية المحلية للمشروعات الصغيرة والتي تعني اختلاف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى تبعاً لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وموقف الحكومات تجاه هذه الصناعات (زرقين، 2008، 108). كما تؤكد الأدلة المتحصّلة من دول أخرى إلى الأثر الإيجابي لمشروعات التمويل الصغير في مستوى دخل الأفراد، مثلاً بيّنت الدراسة التي أجريت على بنك راكيات أندونيسيا أنّ متوسط دخول عملاء التمويل الصغير قد زاد بنسبة 112% وأنّ 90% من الأسر قد تحرك خارج حيز الفقر، كما سجلت دراسة أجريت في الهند أنّ حوالي 75% من العملاء قد شهدوا ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الرفاهية الاقتصادية على أساس زيادة حجم الدخل وتحسين ظروف المعيشة والسكن (سيجاب، 2003، 3).

بالمحصلة، يؤكد هذا البحث، بشكلٍ خاص، على ملائمة التمويل الصغير لاقتصاديات الدول النامية التي تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار، ووجود صعوبات في عمليات تراكم رأس المال إذ لا تحتاج مشروعات التمويل الصغير هذه إلى أموال ضخمة لإقامة المشروع، ولا حتى استيراد التكنولوجيا المعقدة والمواد التقنية ذات التكلفة العالية؛ وفيما يلي تتوسّع الدراسة في شرح أهمية التمويل الصغير وتصنيف تلك الأهمية ضمن عوامل محددة:

1- انخفاض التكلفة الاستثمارية:

نسبياً، تعد تكلفة إحلال العمل محل رأس المال في المشروعات الصغيرة أقل مما هي عليه في المشروعات الكبيرة، وقد تكون هذه الميزة هي الأساس الذي ترتكز عليه الحجة الداعمة للمشروعات الصغيرة كونها قادرة على امتصاص فائض عرض العمل، وحسن تخصيص واستخدام موارد الإنتاج المتاحة في الاقتصاد (الخثلان والنسور، 2010، 504). من منظورٍ آخر، في المشروعات الصغيرة تعد تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً، مما يجعل تكاليف خلق فرص العمل فيها متدنية إذا ما قارنها بالمشروعات الكبيرة. من المعروف أنه كلما كان معامل رأس المال المستثمر مرتفعاً كان الناتج والعمالة من استثمار مبلغ معين من رأس المال أقل والعكس صحيح. بالإضافة لما تقدم، لا تتناسب الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر في الصناعات الكبيرة مع الزيادة المحققة في إنتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر فعالية نسبياً على تعظيم فرص العمالة والناتج الصناعي مقارنة بالصناعات الكبيرة الحجم (زرقين، 2008، 110).

2- جذب المدخرات:

تتطلّب المشروعات الصغيرة رؤوس أموال محدودة ولكن رغم ذلك وفي أغلب الأحيان لا تكفي المدخرات القليلة التي يمتلكها أصحاب المشروع لتمويل كامل احتياجاته. يعني ما تقدم أنّ

المدخرات القليلة التي يمتلكها الأفراد الراغبين بتأسيس مشروعات صغيرة ليست جذّابة للبنوك والمؤسسات المالية لتقوم بتفصيل برامج لجذبها، وفي الوقت نفسه ليست أيضاً المبالغ المتبقية التي يحتاجها هؤلاء الأفراد لتنفيذ مشروعات صغيرة مجديةً وتمثل فرصاً قيّمة لتقوم تلك المؤسسات بتمويلها. في كل الأحوال لا يظهر هؤلاء الأفراد على قائمة اهتمامات المؤسسات المالية لا كمودعين ولا كمقترضين. أما في حالة مؤسسات التمويل الصغير فتصبح الحالة معاكسة تماماً حيث يمكن للأسر الفقيرة وجميع صغار المدخرين أن يكونوا من عملاء مؤسسة التمويل الصغير الموثوقين. وهنا يكمن الدور الذي تؤديه مشروعات التمويل الصغير في الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج (ابراهيمي، 2006، 381).

3- تنشيط الاستثمار الإنتاجي:

بالإضافة إلى دورها في جذب المدخرات الصغيرة التي لا تهتم بها كثيراً البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة، تعد المشروعات الصغيرة مجالاً مناسباً لاستثمار المدخرات المحلية وبالتالي تُحفّز على توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار الإنتاجي والتصنيعي بدلاً من إنفاقها في مجالاتٍ استهلاكية غير منتجة. أيضاً يتيح صغر حجم الاستثمارات في هذه المشروعات من تأمين التمويل لأكبر عدد ممكن من المستثمرين، وفي حال تعرّض المشروع الصغير للخسارة تكون الخسائر المالية التي تلحق بالمستثمر و\أو مؤسسة التمويل الصغير صغيرةً أيضاً (سماي، 2010، 142).

4- تنوع الهيكل الصناعي:

يزيد وجود المشروعات والصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني من مستوى المرونة والتنوع في الهيكل الصناعي، ويعود ذلك إلى قدرتها العالية على التعاقد من الباطن مع المشروعات الكبيرة لتلبية طلبها على بعض المكونات والأجزاء (زرقين، 2008، 111).

5- التكامل الصناعي:

بالإضافة إلى دورها في زيادة مرونة الهيكل الصناعي وتنوّعه، تساعد المشروعات الصغيرة في تعزيز حالة التكامل الصناعي، وحتى تحقق ذلك لا بدّ من توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة والمتوسطة، وعليه فهي تساعد في تحقيق التنمية الصناعية (الهيتي والحياتي، 2012، 94). وتأكيداً على ذلك، أشارت إحدى الدراسات أنّ المشروعات الصغيرة تمثل إحدى القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المشروعات الكبيرة من خامات ومواد وسيطة، وفي الوقت نفسه فهي تمد المشروعات الكبيرة بجزء من احتياجاتها من قطع غيار وأجزاء ومكونات (دوابه، 2006، 7).

6- مكافحة البطالة:

تعتمد الكثير من الدول على المشروعات الصغيرة من أجل تفعيل الوصول إلى صغار المستثمرين وذلك بهدف معالجة الفقر والبطالة. من المعروف أنّ هذه المشروعات ذات كثافة عمل مرتفعة، وبالتالي فهي تخلق فرص عمل وتخفف البطالة في المجتمع (الصبيحي، 2008، 7؛ ساجت، 2013، 65). تؤكد الأدلة العملية حول العالم هذه الفكرة، فمن كندا بينّت دراسة جمعية رجال الأعمال الكنديين أنّ 95% من فرص العمل الجديدة في الفترة بين 1975- 1982 وفرتها المشروعات الصغيرة، ومن بريطانيا أوضحت دراسة جامعة نيوكاسل أنّ ما يزيد عن 31% من فرص العمل الجديدة في بريطانية للفترة 1971- 1982 جاءت من خلال المشروعات الصغيرة، كما أبرزت وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أنّ المشروعات الصناعية الاسترالية الصغيرة والمتوسطة توظّف 47% من مجمل العاملين في القطاع الصناعي (النسور، 2009، 386). وعلى مستوى العالم، فقد أوضحت إحصاءات عام 2009 أنّ إقراض الأسر الفقيرة لتأسيس مشروعات متناهية الصغر، قد ساهم بأن تحصل 128 مليون أسرة حول العالم على قرض لتبدأ عملاً كريماً (الشميمري، 2011).

7- تمكين الفقراء في المناطق النائية:

تمتلك المشروعات الصغيرة قدرة عالية على التكيف في المناطق النائية، لذلك يمكن استغلال هذه الميزة من أجل الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توجيه هذه المشروعات لاستهداف السكان الريفيين وتوفير فرص العمل لهم الأمر الذي يحفزهم على الثبات في أماكن إقامتهم الأصلية (كاظم وحاوي، 2011، 6). كذلك، تُستخدم برامج التمويل الصغير من أجل تمكين الفئات المستضعفة بشكلٍ عام من خلال تزويدهم بفرص العمل الملائمة لهم وبالتالي زيادة دخولهم (عارف، 2009، 166).

2.1 المبحث الثاني: ماهية المشروعات الصغيرة:

تُعد المشروعات الصغيرة عصب الاقتصادات العالمية وبذرة نشوئها وأحد عوامل استمرارها، حيث تُشكل مولّد لفرص العمل ومُحفّز للمبادرات الشخصية، كما تقوم بتزويد المجتمع بجزءٍ من حاجاته الرئيسة، إضافة إلى تمتعها بالكثير من المزايا المهمة مثل كونها أكثر مرونةً وتكيفاً من المشروعات الكبيرة، وأنها تقود نفسها إلى الاستقرار الاقتصادي والتنويع في نشاطاتها.

1.2.1 مفهوم المشروعات الصغيرة:

ارتبطت نشأة المشروعات الصغيرة مع وجود الإنسان، وظهور الحاجات لتلبية متطلبات حياته العملية، وقد مثلت المشروعات الصغيرة النمط السائد في العالم حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر حين بدأت الآلات الميكانيكية ذات الإنتاج الكبير تحل محل الأيدي العاملة في معظم العمليات الإنتاجية (النداوي، 2011، 104). وقد أُطلق على المشروعات الصغيرة آنذاك اسم المانيفاكتورة في بداية تشكّل النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، غير أنّ بعض الدراسات تشير إلى أنّ المشروعات الصغيرة نشأت في الصين في أواخر أربعينات القرن الماضي، وفي أوائل خمسيناته في الولايات المتحدة الأمريكية ومنتصف ستيناته في اليابان (راتول، 2006، 172). مما لا شك فيه اليوم أنّ المشروعات الصغيرة أصبحت جزءاً من النسيج الاقتصادي الرئيس لأي دولة تشارك في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ولعلّ انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي في الكثير من الدول لصالح قوى السوق قد دفع الكثير من أصحاب المدخرات الشخصية إلى المغامرة والدخول في مشروعاتٍ إنتاجية صغيرة تتلاءم ورأس المال الذي بحوزتهم.

يُعرّف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يعمل فيها حتى 50 عاملاً، ويصل إجمالي المبيعات حتى 3 ملايين دولار، أما المشروعات المتناهية الصغر فيعرفها: بأنها المشروعات التي يعمل فيها حتى 10 عمال، والتي تبلغ المبيعات السنوية لها حتى 100 ألاف دولار (مؤسسة التمويل الدولية، 2009، 10).

من جهتها، عرّفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بالمسؤولية كاملة بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) وقصيرة الأجل (التكنيكية)، ويترواح عدد العمال بين 10-19 عامل (رشيد، 2013، 137).

كما يمكن تكوين فكرةٍ أوسع عن هذه المشروعات من خلال التعرّف على التعريفات القطرية لها في عدة دول، فحسب التشريع الجزائري قُسمت المشروعات الصغيرة إلى (زرقين، 2014، 169):

- **مشروعات مصغرة:** هي المشروعات التي تُشغّل من عامل إلى تسعة عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها عشرة ملايين دينار.
- **مشروعات صغيرة:** هي المشروعات التي تُشغّل ما بين 10 إلى 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، ولا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

أما في مصر فقد اشترط اتحاد الصناعات المصرية ألّا يتعدى رأس المال 10000 جنيه وألّا يتجاوز عدد العمال 50 عاملاً (لحليح، 2006، 162).

بينما ميزت سورية بالتعريف بين المشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة[2](الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، 2006) كما يلي:

- **المشروعات بالغة الصغر والمشروعات الأسرية:** هي المشروعات التي لا يتجاوز رأسمالها (1500000) مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية ولا يقل عن(100000) مائة ألف ليرة سورية.
- **المشروع الصغير:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدميا أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله (5000000) خمسة ملايين ليرة سورية ولا يقل عن (1500000) مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة.

رغم أنّ تسمية المشروعات الصغيرة تختلف حسب ظروف كل دولة، إلا أنها عادةً ما تشير إلى أعمال تمارس نشاطها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل أو لا تشمل فئة العاملين لحسابهم حسب خصائص ونوع وحجم المشروع (يوسف، بدون سنة، 2).

من وجهة نظر هذه الدراسة تُعرّف المشروعات الصغيرة: بأنها المشروعات التي تستخدم عدداً قليلاً من العمال لتلبية احتياجات صاحب المشروع وأسرته، واحتياجات البيئة المحلية المحيطة بالمشروع.

إنّ تعريف المشروعات الصغيرة هو تعريفٌ نسبي، وإن كان هناك اتفاق واجماع اقتصادي عالمي نحو مفهوم المشروعات الصغيرة إلا أنّ معايير مختلفة مثل درجة التطور الاقتصادي وحجم التمويل وحجم القروض وعدد العمال والحصة السوقية وحجم رأس المال وقيمة الأصول الثابتة والمتغيرة المؤثرة على الهيكل التمويلي تلعب دوراً رئيساً في تحديد التعريف.

ترجع معظم التعقيدات الموجودة في تحديد التعريف الدقيق للمشروعات الصغيرة إلى معايير قياس الحجم التي تختلف من دولة لأخرى، فما يعد مشروعاً صغيراً في الجزائر مثلاً ربما يعد غير ذلك في اليابان، كما أنّ المشروع الصغيرة في قطاع الخدمات يختلف حتماً عن المشروع الصغير في قطاع البناء والتشييد (دريس، 2011، 69).

[2] المرسوم التشريعي 39 لعام 2006 القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات. سورية.

وفقاً لما تقدم، يبقى مصطلح المشروعات الصغيرة من المفاهيم النسبية وليست المطلقة، وذلك لأنّ مصنعاً يضم 500 موظف من الممكن اعتباره صغير بالمقارنة مع شركات كبرى، ويمكن اعتباره كبيراً عند مقارنته مع مصنع مشابه في دولة أخرى (الخناق، 2006، 779).

2.2.1 أهمية المشروعات الصغيرة:

كما تمت الإشارة سابقاً، تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كونها تسهم في النمو الاقتصادي الوطني وتخلق فرصاً للعمل، لذلك فإنّ فقد عملت الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي باستمرار على وضع تشريعاتٍ تستهدف تمكين المشروعات الصغيرة في الوصول إلى الدعم من الحكومة على اعتبار أنّ هذه المشروعات تميل وبحكم طبيعتها إلى الابتكار والتجديد، كونها تواجه تحدياتٍ مستمرة ناتجة عن التطورات الاقتصادية والإقليمية وما تأثرت به من تعاظم المنافسة التجارية الدولية (جواد، 2007، 2013).

تبرز أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني من الناحية الوظيفية كما حددها (عفانة وأبو عيد، 2004، ص248) وفقاً لما يلي:

1. **ترابط الأعمال التجارية:** أي تداخل وترابط جميع الأعمال التجارية، حيث أنّ صاحب العمل التجاري لا يستطيع أن يعمل بمعزل عن ~~الاحتكاك~~ التفاعل مع الآخرين فهو من جهةٍ أولى بحاجة إلى المواد الخام من الموردين ومن جهةٍ ثانية يحتاج إلى تسويق منتجاته.
2. **المحافظة على استمرارية المنافسة:** حيث أنّ للمنافسة دور كبير في الاقتصاد كونها أداة للتغيير والتطوير والإبداع واعتماد البحث الدائم على ميزة تنافسية تتميز بها عن الآخرين.
3. **التجديد:** فالأفراد في المشروعات الصغيرة هم المصدر الرئيس للأفكار الجديدة، حيث أنّ المشروعات التي تُدار من قبل أصحابها تكون أكثر ميولاً للتجديد والتحديث أكثر من المشروعات الأخرى نتيجة زيادة الدافعية لتحقيق الربحية العالية.
4. **البدايات الصغيرة:** حيث أنّ معظم الشركات الكبيرة الحالية قد أسّست برؤوس أموال محدودة جداً، لذلك فإنّ تطور الاقتصاد للدول ناتج عن جهود المشروعات الصغيرة التي تنمو ويكافح أصحابها لكي تتحول إلى مشروعات كبيرة لاحقاً.

يشير (حداد والخطيب، 2005، 114) إلى أنّ المشروعات الصغيرة تتمتع بأهمية كبيرة في تطوير اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، وهي لا تقل أهميةً عن المشروعات الكبيرة على اعتبار أنها تسهم في توفير السلع الأساسية التي يحتاجها المجتمع، إضافة إلى توفير فرص العمل وتخفيف البطالة علاوة عن قلة احتياجاتها التمويلية.

إنّ أهمية المشروعات الصغيرة ترتكز على كونها تتميز بالآتي (حرب، 2006، 114):

1. انتشارها الجغرافي الواسع وخاصةً في المناطق الريفية الأمر الذي يدل على عدم حاجة هذه المشروعات الماسة لوجود بنية تحتية متكاملة، بل تستفيد من الوسائل المتاحة في المناطق التي تعمل فيها.

2. إمكانية استثمار يد عاملة بأجور ملائمة في الأرياف ولا تتميز بالمهارة العالية.

3. الإسهام في حل مشكلة البطالة التي تعاني منا معظم الدول وخاصة المناطق الريفية فيها.

3. الإسهام في ترسيخ الأمن الاجتماعي لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة.

4. الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة التي تعد من أهم المشاكل في دول العالم الثالث.

5. توزيع الدخل بشكلٍ أفضل وتحفيز الأفراد على الإبداع والعطاء، وتحقيق العدالة في التنمية الاقتصادية.

كما يمكن مناقشة أهمية المشروعات الصغيرة من مستوياتٍ مختلفة كما يلي (قبرصلي، 2012، ص47):

1. على صعيد الاقتصاد الوطني: وذلك من خلال دورها المحوري في تنمية الناتج القومي والثروة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة، وتحقيق معدلات متوازية بين المجتمعات الريفية والحضرية، والاستفادة من جهود المرأة، ودعم سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات.

2. على صعيد أصحاب المشروعات: وذلك من خلال دورها في دعم استقلالية صاحب المشروع، وتحقيق ثروة مالية له، وتوفير الأمن والاستقرار له دون البحث عن وظيفة في زمن ازدادت به البطالة، وإثبات الذات، والتخطيط الجيد للمستقبل.

3. من وجهة نظر جهات التمويل (مصارف أو مؤسسات مالية أخرى): حيث تمثل هذه المشروعات سوقاً جديدةً وكبيرةً لجهات التمويل ويسهم تمويلها في تنويع مخاطر التمويل، وتنويع قاعدة العملاء والمساعدة في تنمية هذه المشروعات لتصل إلى مرحلة المشروعات الكبيرة.

ويشير (الأعرج، 2014، 3) إلى أنّ المشروعات الصغيرة تتمتع بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة، وتسهم في زيادة الدخل وتنويعه وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظراً للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى.

من وجهة نظر الدراسة تتميز المشروعات الصغيرة بقدرتها على امتصاص البطالة، وتحريك الشباب باتجاه التفكير بالعمل الخاص، بالإضافة إلى انخفاض تكلفتها الاستثمارية مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وقدرتها على توليد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وأنها يمكن أن تتواجد في أماكن نائية، واستخدامها للموارد والعمالة المحلية، وانخفاض تكلفة العمل في المشروع الصغير، وتمتعها بالمرونة والتكيف مع المستجدات الاقتصادية.

3.2.1 خصائص المشروعات الصغيرة:

تتميز المشرعات الصغيرة بعدة خصائص تميزها عن المشروعات الكبيرة، ومن أهم هذه الخصائص أنها لا تبقى طويلاً على شكلٍ واحد، فقد تكون صغيرة الحجم في مرحلة معينة ثمّ تنمو من حيث عدد العاملين وحجم المصنع والمعدات ومعدلات الإنتاج، كذلك تعتمد هذه المشروعات على خاماتٍ محلية وبخاصة في قطاع الزراعة، كما أنها تعتمد على عمالة متفاوتة الحجم، وباستطاعة المستثمرين والقطاع الخاص تمويلها دورن إسهامٍ كبير من الحكومة ودون البحث عن رؤوس أموال أجنبية، وتتمتع أيضاً بصغر رأس المال اللازم لها قياساً بالمشروعات الكبيرة (النجار والعلي، 2006، 17).

يحدد كل من (المحروق ومقابلة، 2006)، و(السهلاوي، 2001)، و(زين العابدين، 2006) مجموعة من الخصائص للمشروعات الصغيرة كما يلي:

1. مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
2. انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم للبدء بالمشروعات الصغيرة، وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة.
3. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يسهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
4. ملاءمة أنماط الملكية من حيث رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أنّ تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
5. تدني قدرتها الذاتية على التطوّر والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
6. الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
7. المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف ~~من جانب~~ مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
8. صناعات مكملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
9. صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات.
10. الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.
11. تدني تكلفة فرص العمل فيها مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

12. قصر فترة الاسترداد وهي عبارة عن الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الاستثمار المبدئي الذي تمّ إنفاقه في المشروع.
13. ارتفاع جودة الإنتاج.

بالاعتماد على ما سبق، للمشروعات الصغيرة بعض الخصائص والتي تميزها عن باقي المشروعات يمكن إجمالها بالنقاط الآتية (الصوص، 2010، 9):

1. يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق، وفي أحيانٍ أخرى تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين.
2. بساطة الهيكل التنظيمي، حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع، وهو المسؤول عن التخطيط والإنتاج والتسويق.
3. تتصف بصغر حجم رأس المال، وتعتمد على المدخرات الشخصية أو المدخرات العائلية في تمويل المشروع.
4. بساطة التكنولوجيا المستخدمة، وانخفاض مؤهلات العاملين.
5. تتمتع بقدرٍ كبير من سرعة التكيف مع متغيرات السوق من حيث كمية الإنتاج ونوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الاقتصادي.
6. تواضع مستوى جودة منتجاتها، مقابل انخفاض مستوى أسعارها، وهي بذلك تكون عامل جذب للفئات من ذوي الدخل المحدود أو المتدني.
7. تتبع هذه المشروعات استراتيجية التركيز، وهي الاستراتيجية الأكثر ملائمة بالنسبة للمشروعات الصغيرة، حيث يقصد باستراتيجية التركيز وضع المشروع ضمن آليات سوق محددة، أو مناطق جغرافية معينة، أو الاهتمام بنوع محدد من المنتجات.

4.2.1 تصنيف المشروعات الصغيرة:

تُمثل المشروعات الصغيرة نموذجاً استثمارياً بسيطاً له القدرة على التكيف مع ظروف المستثمر الصغير وابداعاته، وتعد غالبية المهن الحرة والحرف اليدوية والتاجر الذي يعمل نصف الوقت من منزله لتأمين الاحتياجات الحالية لأسرته من المشروعات الصغيرة، لأنه من الصعب النمو والتطور في ظل محدودية موارده المالية.

كثيرٌ من الباحثين بين المشروعات الصغيرة والمنشآت الحرفية، ولهذا الخلط له مبرره في الواقع العملي نظراً لتركز هذا النوع من المشروعات في الأنشطة التقليدية التي يمارسها فردٌ واحد مع عددٍ يقل عن أصابع اليد من المشتغلين بالأجر، والأهم أنها تقع عند المستوى الأدنى على سلم التطور التكنولوجي والتنظيمي (عيسى، 2010، 119).

بشكلٍ عام، تُصنّف المشروعات من حيث الحجم إلى مشروعات صغيرة أو كبيرة، كما يمكن أن يُنظر إليها من حيث طبيعة النشاط، فتصنف إلى مشروعات صناعية أو تجارية أو زراعية أو

مالية، أما من حيث الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه فهناك مشروعات هادفة للربح وأخرى غير هادفة للربح كالمشروعات الخيرية (عبد الحكيم، 2007، 3). تُصنّف أغلب مشروعات الإقراض الصغير وتُرخص كشركاتٍ غير ربحية، لكن ثمة حجة أساسية لصالح تُحوّل مشروعات التمويل الصغير من النموذج التجاري غير الهادف للربح إلى الهادف للربح ترتبط بالقيود القانونية التي تمنع المشروعات غير المنظمة من قبول الودائع، وفي هذا الصدد يشير (ترانت، 2009، 4) إلى أنّ المدخرات وليس القروض تخفف من وطأة الفقر من خلال تقديم شبكة أمان للأسر في حال حدوث مرض أو كارثة طبيعية أو أزمة اقتصادية، علاوةً على ذلك يعد توفر الودائع مصدراً مستقر غير مكلف من مصادر رأس المال بالنسبة لمشروعات التمويل الصغير.

بالرغم من تعدد التصنيفات للمشروعات كبيرة أم صغيرة، ربحية أم غير ربحية إلا أنّ معظم الأدبيات الاقتصادية، تستند إلى معيارين كمي ونوعي لتمييز المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشرعات الكبيرة أو المتوسطة.

أ- المعايير الكمية:

1. حجم رأس المال: يُقصد برأس المال المستثمر رأس المال الطويل الأجل المستخدم في تمويل الأصول الثابتة (نعيمة، 2006، 119). يُعد رأس المال المستخدم بالمشروع أحد المعايير الكمية للتمييز بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، وذلك عندما لا يتجاوز رأس المال حد معين. تتصف المشروعات الصغيرة بمحدودية رأس المال المستثمر فيها فضلاً عن اختلاف حجمه من دولة إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي السائد فيها ونشاط المشروع. على سبيل المثال، حددت إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية حجم رأس المال للمشروعات الصغيرة بما لا يتجاوز 9 مليون دولار أمريكي وفي المملكة المتحدة تشترط إدارة المشروعات الصغيرة ألّا يزيد حجم رأس المال عن 2,2 مليون جنيه استرليني (مجيد وعارف، 2006، 1015).

2. حجم اليد العاملة: يستخدم هذا المعيار بكثرة في قياس حجم المشروعات بناءً على عدد العاملين فيها، وهناك اختلاف واسع بين الدول المتطورة والنامية، فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار تُصنّف الشركات التي يعمل فيها 250 عاملاً صغيرةً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا تُصنّف كذلك إذا كان عدد عمالها حتى 200 عاملاً (محفوظ، 2004، 4).

3. معيار كمية أو قيمة الإنتاج: تُعرّف المشروعات الصغيرة وفقاً لهذا المعيار بأنها: تلك المشروعات التي تتصف بصغر وتوسّط إنتاجها من حيث الكمية والقيمة، نظراً لارتباطها بأسواق صغيرة الحجم يتصف غالبية المستهلكين فيها بانخفاض مستويات دخولهم (بشارات، 2001، 15).

4. معيار حجم المبيعات: يعد هذا المعيار من المعايير المهمة في تصنيف المشروعات الصغيرة ومعرفة أهميتها من حيث الحجم، ويقيس مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية،

ويستعمل بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تُصنف المشروعات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار بشكلٍ كبير بالمشروعات الصناعية (فزع، 2013، 131).

5. معيار حصة السوق: يعد هذا المعيار مؤشراً لتحديد حجم المشروع بالاعتماد على وزنه، وكلما قلت حصته ووزنه بالسوق عُدّ مشروع صغيراً (الهيتي والحياتي، 2012، 91).

6. مستوى الانتشار الجغرافي لنشاط المشروع: في أغلب الاحيان يكون الحيّز الذي تزاول فيه المشروعات الصغيرة نشاطها الاقتصادي ضيقاً جداً لا يتعدى الموقع الجغرافي الذي تقع فيه هذه المشروعات، أي لا يتجاوز نشاطها حدود المنطقة المحلية التي تمارس نشاطها فيها (مجيد وعارف، 2006، 1015). بينما إذا اتسع نطاق المشروع وشمل عدد من الفروع في أماكن جغرافية منوعة يعد مشروعاً كبيراً، وإذا اقتصر على حيّزٍ ضئيل ضمن المحيط الجغرافي الضيق مثل الحي أو البلدة فيعد مشروع صغير.

ب- المعايير النوعية:

1. معيار الإدارة أو الملكية: وفقاً لهذا المعيار يكون مالك المشروع شخص واحد يتميز ببساطة أسلوبه الإداري دون النظر إلى إمكانياته الإدارية، حيث يلعب دور المنظم صاحب القرار الوحيد.

2. المعيار التقني (طبيعة التكنولوجيا المستخدمة): تُوصف المشروعات الصغيرة وفقاً لهذا المعيار بأنها: تلك المشروعات التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات كثافة رأسمالية منخفضة وكثافة عمالية عالية، وترتفع فيها نسبة العمال إلى الآلات. يركز هذا المعيار على قدرة المشروع على استخدام التقانة الحديثة والمعرفة التقنية (بشارات، 2001، 17).

وخلافاً للتصنيف وفق المعياريين الكمي والنوعي يمكن تقسيم المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات (كاظم، 2011، 5):

- **الأعمال الأولية:** وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والصناعات المنزلية والانشطة الحرفية.
- **الصناعات التحويلية:** تتضمن قيام المشروعات باستخدام المواد الأولية، وأية قيمة مضافة باعتماد الآلات والمعدات التي يمتلكها المشروع الصغير.
- **مشروعات الخدمات:** وتشمل القيام بتقديم أنواع متعددة من الخدمة مثل مقهى إنترنت في الحي.

من وجهة نظر هذه الدراسة إنّ تصنيف المشروعات الصغيرة يسوده الكثير من التنوع تبعاً لنوع النشاط الذي يمارسه صاحب المشروع، فلا يقتصر العمل بالمشروعات الصغيرة على العمل الصناعي، وإنما يشمل مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهي بحاجة إلى الإتقان والخبرة التي يمتلكها صاحب المشروع. من أهم معايير تحديد المشروع صغير هما معيار العمل قياساً بعدد العمال، ومعيار رأس المال، وفي سورية يعد المشروع صغيراً إذا كان عدد عماله (6

عمال) وفقاً لمعيار عدد العمال، كما يعد صغيراً إذا لم يتجاوز حجم رأس ماله 5 ملايين وفقاً لمعيار رأس المال.

إنّ المعيار النوعي مهم لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة على اعتبار أنّ التمويل الصغير يهدف إلى تنشيط وتشجيع المبادرات الفردية والخلاقة لذوي الدخل المحدود والفقراء والمبدعين أصحاب رأس المال البشري، لاسيما وأنّ الاقتصاد السوري يتصف بارتفاع نسبة البطالة بين الجامعيين وذوي الكفاءات العلمية. لذلك فإنّ تعبئة المهارات والأفكار ضمن مشروعاتٍ كثيفة العمل ومنخفضة رأس المال عبر الترويج للتمويل الصغير يعد النواة الأولى لتخفيف البطالة ولتكوين قاعدةٍ تقنية صغيرة.

5.2.1 طرق تمويل المشروعات الصغيرة:

يتم تمويل أغلب المشروعات الصغيرة، على الأقل جزئياً، عن طريق الاقتراض البنكي الحكومي، إلا أنّ البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك قد لا تتوفر لدى أصحابها، كما أنّ ضعف الخبرة في هذا المجال يجعل البنوك تتخوف من تمويلهم (فضيلة، 2012، 4). من وجهة نظر البنوك إنّ تمويل المشروعات الصغيرة شديد الخطورة، ولاسيما أنّ معدلات فشل المشروعات الصغيرة كبير ويستوجب على البنك القيام بدراسات للتأكد من صحة المعلومات المقدمة وجدوى المشروع والمردودية المحتملة وكفاءة صاحب المشروع وأخطار تقلبات الأسواق على المشروع (سمير، 2006، 426).

تتمتع المشروعات الصغيرة قياساً بالمشروعات الكبيرة بالمرونة والاستمرارية في نشاطاتها أمام متغيرات السوق بشرط أن يُستخدم القرض في استثماراتٍ منتجة، وليس في اتجاه الانفاق الاستهلاكي ذلك أنّ رأس المال المقترض يكون نفسه رأس المال التشغيلي.

تشمل مصادر تمويل المشروعات: تمويل ذاتي، ائتمان تجاري، تمويل تأجيري، السوق المالية.

أ- المصادر الذاتية للتمويل:

يعد التمويل الذاتي المصدر الرئيس لتمويل المشروعات الصغيرة خصوصاً في مرحلة تأسيس المشروع وتتمثل أهم مصادر التمويل الذاتي بـ :

- المدخرات الشخصية لصاحب المشروع.
- جمعيات الأقارب والأصدقاء.
- الأرباح المحتجزة.
- مخصصات الاستهلاك.
- بيع المخزون السلعي.

يتمتع التمويل الذاتي بأهميةٍ كبيرة تغني عن عملية الاقتراض، ولكن أصحاب المبادرات والفقراء لا يستطيعون إطلاق مشروعهم كاملاً بدون تمويل خارجي يأخذ شكل قروض أو منح.

ب- القروض الصغيرة والمنتجات الإقراضية:

تشمل القروض – الإيداع – الادخار– التأمين. لا تعتمد المنتجات الإقراضية للمشروعات الصغيرة على المعايير التقليدية للاقتراض فقط، وإنما تعتمد على الدعم الحكومي المقدم وبشكلٍ أكبر على برامج السياسات الاقتصادية مثل: برنامج دعم المشروعات الصغيرة، وبرنامج حاضنات الاعمال التي ترعاهم الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات السورية، وعلى المنح مثل برامج الأونروا وأجفند. تعود أسباب محدودية دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة لعدم سلامة الهيكل التمويلي للمشروع الصغير، وما يرافقه من ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشروعات الصغيرة، حيث تشير إحصاءات منظمة العمل العربية لعام 2006 إلى أنّ 53.5% من المنشآت الصغيرة تتعامل مع البنوك، بينما في الأردن 8.6%، وفي موريتانيا تبلغ أدنى نسبة 3,2% (منظمة العمل العربية، 2011، 59–74).

لا يتجاوز نسبة اقراض المؤسسات الصغيرة في الدول النامية 2% من إجمالي القروض الممنوح للشركات؛ فقد أظهرت دراسة أجريت في الفلبين أنّ تكاليف المعاملة المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة بلغت 2.5–3% من قيمة القرض مقابل 5% للقروض الممنوحة للمشروعات الكبيرة، ولذلك تلجأ المشروعات الصغيرة إلى المرابين وتجار النقود، وهذا أمر له العديد من المشاكل، وثمة إمكانية لاقتراض الأصول الثابتة من تجار الأصول الثابتة، وهذا يزيد بدوره تكلفة التمويل بشكلٍ كبير قد يصل إلى أكثر من 40% (كنجو، 2007، 11).

جـ التمويل التأجيري:

ظهر الاعتماد الإيجاري أو التمويل التأجيري كآلية جديدة لتمويل تلك المشروعات الصغيرة لتجنب عراقيل التمويل الكلاسيكي، حيث تُمثّل طرق التمويل الكلاسيكية من البنوك عبئاً على المؤسسات المالية التي تسعى للمحافظة على أموال المودعين فتقرض الأموال للمشروعات والأفراد ذوي الكفاءة المالية العالية والمشروعات ذات العائد الاستثماري المجدي بشرط توفر ضمانات كافية.

يعد التأجير التمويلي فكرة حديثة في التمويل قائم على عقد إيجار ضمني يضمن الحق للمستأجر بالشراء، ويتعلق فقط بالأموال المنقولة أو غير المنقولة ذات الاستعمال المهني أو التجاري (فضيلة، 2012، 11). يكون للمستأجر وفق التأجير التمويلي ثلاث خيارات عند نهاية العقد: إما إرجاع الشيء للمالك ويجب أن يكون في حالته الاعتيادية أو شراء الشيء بقيمته أو إعادة الآجار مرة أخرى (فضيلة، 2012 :12). غالباً ما تكون مدة التمويل طويلة وكافية لاستعادة كل نفقات رأس المال مضافاً إليها عوائد هذه الأموال المستثمرة، ولكن هذه الطريقة رهن بالثقافة الائتمانية لأصحاب المشروعات الصغيرة.

د- التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر وسماسرة السوق المالي:

يُعد هذا النوع من التمويل تقنية لتمويل المشروعات الاستثمارية بوساطة شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فقط بل تقوم على أساس المشاركة بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وفي هذه الآلية المصرفية يتحمل المخاطر (المستثمر) كلياً أو جزئياً الخسارة في حاله فشل المشروع الممول (السعيد، 2007، 7).

إنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة الرسملة، أو أنها ذات إفراط في الاستدانة، لذلك فهي معرضة لخطر أكبر مقارنةً بمثيلاتها من حجم كبير، لذلك فإنّ قرار التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب الأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل تمليها خصوصيات هذا النوع من المشروعات، وبالتالي فإنّ المستوى الأمثل للاستدانة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتحدد بدلالة خصائص كل مشروع وخصوصيات مالك المشروع، أي يتحدد بحسب قدرة صاحب المشروع على تحمل ومواجهة مستوى خطر مالي مرتفع؛ لذلك بإمكان البنوك اقتراح أو وضع حد أقصى للاستدانة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا الحد بالقدرات المالية للمالك على توفير ضمانات كافية لرأس مال القرض المطلوب (دادان، 2010، 315).

ومن وجهة نظر هذه الدراسة إنّ عمليات الخطر المالي التي تواجه المشروعات الصغيرة تعود لجملة من العوامل منها:

- اتساع السوق مقارنةً بمحدودية رأس المال المتوفر
- قلة الخبرة التنظيمية لصاحب المشروع الصغير
- ارتفاع تكلفة التمويل عند مقارنة حجم رأس المال إلى جملة الأموال التشغيلية

إنّ ما سبق الإشارة إليه من مصادر تمويلية متعددة تتيح للمشروع حرية اختيار نوع وطريقة التمويل بما يناسب المرحلة التي يمر بها من (تأسيس، توسع ونمو)، حيث تتعدد وتختلف أسباب لجوء المشروعات الصغيرة إلى الاستدانة بواسطة التمويل الصغير بحسب طبيعة كل مشروع.

3.1 المبحث الثالث: واقع المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير في سورية:

1.3.1 مراحل تطور المشروعات الصغيرة في سورية:

نسبياً، يُعد التمويل الصغير صناعة حديثة في سورية، حيث تمّ التوجيه رسمياً بتفعيل دور هذا القطاع بصدور المرسوم التشريعي 39 لعام 2006 القاضي بتأسيس الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، ليبدأ بعدها العمل بالتمويل الصغير عند صدور المرسوم التشريعي 15 لعام 2007 الذي سمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص بإحداث مشروعات مالية ومصرفية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير برأس مال 250 مليون ليرة سورية (مرسوم التمويل الصغير، 2007).

وقبل إصدار المرسوم التشريعي كان عمل المشروعات الصغيرة يتم دون وجود استراتيجية واضحة لتنميتها وتطويرها، وكان من مهام غرف التجارة والصناعة حصر المهن اليدوية والمشروعات الصغيرة. في عام 2001 تمّ تأسيس الهيئة العامة لمكافحة البطالة، وتّمثل هذه الهيئة أول محاولة لتأطير وتنظيم المهن الحرة والمشروعات الصغيرة في توفير فرص عمل، بعدما كان مستنداً إلى عمل بعض برامج الإقراض الصغير مثل شبكة الأغا خان وعدد من الجهات الدولية التي تقدم مساعدات تقنية وتمويلية في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبالغة الصغر في سورية مثل الأونروا و UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، و EIB بنك الاستثمار الأوربي، و CGAP المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، و KFW بنك التنمية الألماني (مصرف سورية المركزي، 2007، 10). يأتي عمل هذا المرسوم ضمن السياق العام لعمل اقتصاد السوق الاجتماعي وتوجهات الخطة الخمسية العاشرة لمحاربة الفقر والتهميش الاجتماعي والاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة في المجتمع السوري.

تاريخياً، بدأ الشعور بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من الخطة الخمسية التاسعة، وذلك عند تبني سياسة دعم المشروعات الصغيرة في سياستها الصناعية لتكوين طبقة صناعية توفر المرونة في إنتاج سلع للسوق المحلية. أدت الاصلاحات الاقتصادية التي أجرتها سورية متمثلة بالخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة بالتحرر والانفتاح الاقتصادي وتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي، وما تلاها من تشجيع للقطاع الخاص إلى تغيير تدريجي للسياسة المالية التي سمحت بتفعيل التمويل الصغير للمشروعات الصغيرة.

بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 15 عام 2007 القاضي بتنظيم عمل مشروعات التمويل الصغير في سورية، طورت شبكة الأغا خان عملها من برنامج تمويل صغير إلى مؤسسة

للتمويل الصغير كما أبدت العديد من الجهات رغبتها في الدخول إلى السوق السورية مثل برنامج أجفند لتنمية الريف وبنك الإبداع.

وفي إطار برنامج تنمية المشروعات الصغيرة يعمل عدد من المشروعات، تقدم الدراسة الحالية شرحاً موجزاً عن أهم تلك المشروعات الصغيرة في سياق تاريخي:

أ- مصرف التوفير:

بدأ مصرف التوفير عمله كمؤسسة ادخارية تحت اسم صندوق توفير البريد بهدف قبول ودائع التوفير من ذوي الدخل المحدود وجمع المدخرات الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً ايقاف توظيف العملة في أنشطة غير إنتاجية (المجوهرات، العقارات، السيارات). تمّ تحويل المؤسسة إلى مصرف أطلق عليه مصرف التوفير وبدأ بعمليات الإقراض (المركز الاقتصادي السوري، 2007، 5).

يوجد لدى مصرف التوفير 57 مكتب وفرع منتشر في أنحاء سورية لخدمة الفقراء ذوي الدخل المحدود، ويمنح القرض الشخصي للأفراد النشيطون اقتصادياً بين 18–64 سنة، والحد الأدنى لمبلغ القرض 50 ألف والحد الأقصى 3 ملايين ليرة سورية لتلبية رغباتهم وسد حاجاتهم وأغراضهم الشخصية[3].

بلغ عدد القروض التنموية التي منحها مصرف التوفير خلال عام 2013 نحو 34716 قرضاً بقيمة إجمالية حوالي 11 مليار ليرة سورية، وخلال النصف الأول من عام 2014 نحو 25992 قرضاً، بمبلغ إجمالي لهذه القروض وصل إلى 8.4 مليار ليرة سورية. بينما بلغ حجم قروض المنشآت القائمة خلال الفترة نفسها 14.8 مليار ليرة سورية بحجم فوائد مقبوضة بلغ 6.1 مليون ليرة سورية، لعدد يصل إلى 4 قروض. كما وصل حجم القروض التنموية بمبلغ يقل عن 600 ألف ليرة سورية إلى ما يقارب 3 مليارات ليرة سورية، بحجم فائدة مقبوضة بلغ 950.7 مليون ليرة سورية لعدد قروض وصل إلى 7938 قرضاً. أما قروض تمويل رأس المال العامل، فقد بلغ حجمها 52.9 مليون ليرة سورية في النصف الأول من عام 2014، بحجم فوائد مقبوضة وصل إلى ما يقارب 7 ملايين ليرة سورية، لعدد قروض يصل إلى 8 قروض (الاقتصادي، 2014).

ب- مؤسسة التمويل الصغير الأولى (شبكة الأغا خان سورية):

بدأت المؤسسات غير المالية بالعمل بالتمويل الصغير في سورية عبر شبكة الأغا خان للتنمية منذ عام 2003 من خلال برنامج القروض الصغيرة، ومع صدور المرسوم التشريعي تحولت برامج الأغا خان التمويلية إلى مؤسسة مالية تنموية للإقراض الصغير وزادت رأس مالها من 400 مليون إلى 708 مليون ليرة سورية لتوسع نشاطاتها، وتزيد أعمالها في سبع محافظات سورية (سنابل، 2009، 11).

[3] الموقع الرسمي لمصرف التوفير السوري، http://www.saving-bank.com/index.php?d=10&id=7

تُعد شبكة الأغا خان في سورية مؤسسة تنموية غير ربحية تعمل في سبع محافظات سورية، وتقدم خدمات ومنتجات تمويلية متنوعة تركز بشكل أساسي على القروض الاجتماعية (سكن، تعليم، صحة)، والقروض التجارية (لمحلات التجزئة، وصغار التجار)، وقروض العمل للسكان المحليين. قدمت شبكة الأغا خان للتنمية من خلال مشروعات القروض الصغيرة حتى العام 2015 نحو 60 ألف قرض للفقراء بقيمة إجمالية تزيد عن 4 مليار ليرة سورية، كما تقدم خدمات الإيداع والادخار يتراوح حجم قروضها بين 3000 ل.س و 150000 ل.س بفترة سداد من 3 حتى 24 شهراً والضمان كفيلين محليين[4].

ج- دائرة التمويل الصغير للأونروا في سورية:

تأسست عام 2003 من خلال فرع وحيد في مخيم اليرموك، وتوسعت إلى شبكة من خمسة فروع 4 في دمشق وفرع وحيد في حلب، وتخدم اللاجئين الفلسطينيين في سورية بهدف تخفيف الفقر والبطالة وتمكين المرأة والشباب اقتصادياً، وتقدم الدائرة ثلاثة منتجات اقراضية هي قرض للمشروعات لصغيرة والقرض النسائي المنزلي والقرض الاستهلاكي، وتتراوح مبالغ هذه القروض بين 10 ألاف و300 ألف تُمنح للمقترضين مقابل ضمانات بسيطة وإجراءات سريعة. بلغ عدد المقترضين 7500 مقترض حتى نهاية النصف الأول من عام 2010 بقيمة 160 مليون ليرة، وبلغ عدد القروض منذ عام 2003 ولغاية النصف الأول من العام 2010 ما يقارب 32 ألف قرض بقيمة مليار ومئة مليون ليرة (خليفة وديب، 2010).

د- مشروع جبل الحص للتنمية الزراعية:

انطلق مشروع جبل الحص للتنمية الزراعية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، وبدعمٍ فني من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهو مؤسسة تمويل صغيرة يديرها أعضاؤها ويجب على العميل أن يدفع أسهم عضوية قبل أن يصبح مؤهلاً للاقتراض. يُعد المشروع نسخة محسنة من رابطة إدخار وائتمان تعتمد مبادئ الاعتماد على الذات والوصول إلى الفقراء، وتستهدف بشكلٍ رئيس صغار المزارعين والنساء الريفيات، وفقراء الريف بصفةٍ عامة، وتُموّل المشروعات الجديدة ذاتياً من خلال رأس مال الأعضاء التي تقدم منها قروض صغيرة لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر، وبحلول عام 2010 أسس جبل الحص أكثر من 30 صندوقاً مع عضوية بلغت 5400 رجل وامرأة، وتمّ منح قروض إلى 2400 شخص بمتوسط حجم بلغ 833 دولار أمريكي، وبلغ معدل السداد 96% (ميكس، 2010، 4).

يهدف المشروع لتفعيل مشاركة المجتمع الأهلي للمساهمة في عمليات التمويل الصغير. بدأ تمويل مشروع التنمية الريفية في محافظة إدلب بمساهمة المجتمع المحلي بالصندوق بحيث لا

[4] انظر موقع مؤسسة التمويل الصغير الأولى على شبكة الانترنت ، شبكة الأغا خان للتنمية سورية على الرابط http://www.akdn.org/arabic/default.asp تاريخ الزيارة 1-3-2015.

يقل عدد المساهمين عن 100 مساهم وقيمة السهم الواحد 1000 سهم بهدف دعم فقراء الريف من أجل تخفيف الفقر من خلال تأسيس مشروعات صغيرة مدرة للدخل، ويكون التمويل عينياً (أغنام، أبقار، ماكنات خياطة، دكان سمانه...) ويخضع لنظام المرابحة (الخطيب، 2007).

هـ- المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

تُعد المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير مؤسسة ربحية مساهمة مغفلة تأسست عام 2011 ترتكز على المسؤولية الاجتماعية وهي مملوكة من قبل الأمانة السورية للتنمية والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات برأسمال أولي 330 مليون ليرة سورية. تسعى المؤسسة إلى خلق فرص عمل وتمكين أصحاب الأعمال والشباب من تطوير مشروعاتهم المتناهية الصغر والصغيرة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية هادفةً إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب هذه المشروعات وأسرهم (الوطنية للتمويل الصغير، 2012).

تُوفّر المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير نوعين من الخدمات المالية الأول القروض، وتستهدف النساء وأصحاب المشروعات المولدة للدخل بالإضافة إلى رواد الأعمال المبتدئين ممن يعملون على تأسيس مشروعات جديدة إضافة إلى القروض غير المولدة للدخل مثل القروض الصحية والسكنية والتعليمية والاستهلاكية، والثاني الادخار حيث تشمل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع[5]، ويتراوح حجم القروض من 10000 وحتى 250 الف ليرة سورية ويمكن أن تمنح سقوف أعلى لرواد الأعمال الجديدة حتى 500 ألف ليرة سورية، ومؤخراً منحت قروض لذوي الشهداء بسقف 500 ألف ليرة سورية.

و- بنك الإبداع:

يُعد المصرف الرابع الذي نشأ في العالم العربي كجزء من مبادرة بنوك الفقراء التي ينفذها برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) برأس مال 7 ملايين دولار، مُنح الترخيص في عام 2010 للبدء بمزاولة النشاط الاقتصادي بشكل رسمي في السوق السورية. يقوم البنك بقبول الودائع وتقديم خدمات الادخار والتأمين معاً للعملاء سواء بالطرق التقليدية أو الإسلامية (مكيس، 2010، 9).

و- فردوس الصندوق السوري لتنمية الريف:

يتناول هذا المشروع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية بهدف معالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، ويعمل مشروع فردوس في 60 قرية في سبع محافظات، ويلتزم بتحسين شروط الحياة في المناطق الريفية عبر تمكين الأفراد والمجتمعات لدعم اعتمادهم على أنفسهم، أهم برامج فردوس هو برنامج تطوير ريادة الأعمال والقروض

[5] الموقع الرسمي للوطنية للتمويل الصغير
http://www.alwataniya.sy/index.php?option=com_content&view=article&id=78&Itemid=507&lang=ar

الصغيرة في اللاذقية وحلب وإدلب، حيث بلغ عدد قروض هذا البرنامج 3500 قرض (هيئة تخطيط الدولة، 2010).

ز- مؤسسة باب رزق جميل للتمويل الصغير سورية باشرت عملها عام 2010:

باشرت هذه المؤسسة عملها عام 2010، ومن الجدير بالذكر أنّ كل مؤسسات التمويل الصغير العاملة في سورية تتلقى دعم دولي وبعضها تساهم المنظمات الدولية بأكثر من 60% من رأس مالها باستثناء مصرف التوفير الذي يباشر عمله كهيئة مصرفية ربحية حكومية.

2.3.1 طبيعة عمل مؤسسات التمويل الصغير في سورية:

اتجهت سورية إلى تنفيذ مجموعة من البرامج في مجال مكافحة البطالة والحد من الفقر تشمل بشكلٍ رئيس مشروعات التصنيع الريفي ودعم الحرف اليدوية والمنتجات غير التقليدية إضافة إلى رعاية ودعم الأفكار المبدعة للمنتجين الصغار عبر إعطاء قروض ميسرة في إطار برنامج مكافحة البطالة الذي أطلق عام 2003، ثمّ برنامج تنمية وتأهيل المشروعات الصغيرة عام2007، وقد تركز عمل تلك البرامج بشكل رئيس في الريف السوري الذي يعد من أكثر المناطق تأثراً بالبطالة، فضلاً عن تدني مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية به إذ يعاني هذا الريف من ضعف فرص العمل بسبب تركّز غالبية المشروعات بالمدن الصناعية أو المناطق الحضرية إلى جانب انخفاض الدخول الزراعية، مما ولّد هجرة من الريف إلى المدينة بصورة شبه مستدامة.

تزامن إطلاق برنامج مكافحة البطالة 2003 بالتأسيس لعدد كبير من المشروعات الصغيرة لكن بشكلٍ عشوائي دون مراعاة ظروف وحاجة السوق، وإنما لاعتبارات توفر المهارة لدى صاحب المشروع، كما تفتقر معظم تلك المشروعات للقدرة على الابتكار ومواكبة الحداثة وبالتالي معظم منتجاتها نمطية تقليدية متشابهة إلى حد كبير، وتكاد ترتكز على منتجات الاستهلاك النهائي مثل صناعة وتعليب الأغذية أو المطاعم أو صناعة أثاث البناء أو المنتجات النسيجية.

بالمجمل، خلال الفترة 2003-2010 أي قبل الأزمة، استفاد ما يقارب من 40 ألف عميل سوري من خدمات مشروعات التمويل الصغير، ويوجد نحو 24000 عميل نشط، وارتفع الطلب على خدمات التمويل حتى وصل إلى 1200 أسرة سورية عام 2010 (ليفانت، 2015). يعد هذا الرقم متواضعاً، ويعكس ضآلة عدد المستفيدين من خدمات التمويل الصغير في السوق السورية، ولعل التخبط الذي عانته هيئة مكافحة البطالة والتي تغير اسمها إلى تنمية المشروعات وصعوبة الموازنة بين محدودية التمويل، وبين التحرر المالي والانفتاح الاقتصادي الذي انطلقت به الحكومة السورية قد أثّر على عملها وليتقلص دورها للإشراف فقط تزامناً مع خطوات تراجع دور الدولة الاقتصادي لصالح قوى التحرر المالي.

تعمل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات على تصميم واستحداث وإدارة عدد من برامج سوق العمل الفعالة حسب الاحتياجات الفعلية في سوق العمل، ومن برامجها برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج التدريب من أجل التشغيل المضمون، وبرنامج تشغيل الباحثين عن عمل، وبرنامج تدريب طالبي العمل، وبرنامج حاضنات الأعمال.

تتكون موارد الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات من (الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، 2006):

أ- إعانة الدولة المقررة لها في الموازنة العامة للدولة.

ب- المعونات والمنح والهبات والوصايا وفق القوانين والأنظمة النافذة.

جـ- الوفر المدور من موازنة السنة السابقة.

د- أية إيرادات تحصل عليها الهيئة نتيجة لنشاطاتها المختلفة وفقا للقوانين والأنظمة النافذة.

جاء في نظام إقراض الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات رقم 1870 تاريخ 3-5-2007 بأنّ الجهات الممولة هم المشروعات المالية والمصارف العامة والخاصة المعتمدة بهدف تسهيل تمويل المشروعات الصغيرة وبالغة الصغر الجديدة والقائمة، وذلك من خلال الاتفاق مع المشروعات المالية والمصارف الحكومية والخاصة والجمعيات والمشروعات الخاصة المتخصصة بذلك في الجمهورية العربية السورية. تتراوح قيمة القرض الواحد الذي تقدمه الجهات الممولة وتتم ضمانته وفقاً لأحكام هذا النظام بين /100,000/ مائة ألف ليرة سورية و/5,000,000/ خمسة مليون ليرة سورية على ألا يقل عدد العاملين في المشروع عن ستة.

ضماناً لحسن التنفيذ، أُصدر مصرف سورية المركزي اللوائح التنظيمية، وشرحاً للقانون 15 لعام 2007 الناظم لعمل مؤسسات التمويل الأصغر في سورية، وتزامناً مع صدور هذه اللوائح تحوّلت المؤسسة الأولى للتمويل الأصغر من برنامج للتمويل الأصغر إلى مؤسسة خاضعة للوائح التنظيمية في عام 2008 كما نجح برنامج الأونروا دائرة التمويل الصغير في توسيع قاعدة عملائه أكثر من 80% خلال عامين-ـو لكن، ومع ذلك فإنّ السوق في سورية لاتزال صغيرة إذ يبلغ عدد عملاء التمويل الصغير النشيطين قرابة 22500 ومحفظة القروض نحو 20 مليون دولار أمريكي لعام 2010 (سيجاب، 2010، 5).

عملياً، يُخصص الجزء الأكبر من قروض مؤسسات التمويل الصغير في سورية لغايات الإنفاق الاستهلاكي لسداد حاجيات مرحلية تحتاجها الأسرة الفقيرة، مثل: الانفاق على التعليم، واجراء العمليات الجراحية، وترميم دور السكن. حتى اليوم لم تدخل المشروعات الصغيرة ضمن السياسة الصناعية بشكل رئيس، بالرغم من أنه يطغى على الاقتصاد السوري نمط الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر لكن غالبيتها يعمل في السوق الموازية خارج القنوات الرسمية.

بلغ العدد الكلي للمنشآت الخاصة القائمة في سورية عام 2008 حوالي 619 ألف منشأة خاصة، تنتج هذه المنشآت ما قيمته 19 مليار دولار وتبلغ نسبة المنشآت التي يعمل بها عامل واحد أكثر من 67% من مجموع المنشآت، بينما لا تزيد نسبة المنشآت الكبيرة (بالمقاييس المحلية) التي يعمل بها عشرة عمال وأكثر عن 0.7%. تتركز المشروعات السورية بنسبة كبيرة في محافظات دمشق وريف دمشق وحلب، حيث تصل نسبة المشروعات في هذه المحافظات الثلاث إلى أكثر من 51% من المشروعات السورية بمختلف أحجامها (دلال، 2014).

تقدم مؤسسات التمويل الصغير العاملة في سورية الخدمات المالية والمصرفية الآتية (مجلس النقد والتسليف، 2007، 9):

- قبول الودائع بالعملة السورية لأجال مختلفة.
- تقديم القروض الصغيرة للشرائح المستهدفة من السكان.
- تقديم خدمات التأمين على القروض الصغيرة.

إضافةً للخدمات المالية المذكورة أعلاه، تشرف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات على تنمية وتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة بشكلٍ مباشر في إطار سياسة التدريب التي تنتهجها الهيئة لرفع المهارات الفردية للعاملين بالمشروع الصغير، بعد أن انحرفت عن دورها التمويلي ليقتصر دورها على الاشراف وتنظيم سوق التمويل الصغير، أما الدعم الفني لتلك المشروعات فمازال قاصراً وغير ممكن في ظل محدودية موارد الهيئة ذاتها.

يتسم قطاع التمويل الصغير في سورية بالخصائص الآتية:

- لا تزال سوق التمويل الصغير صغيرة جداً وغير تنافسية، إذ يبلغ عدد عملاء التمويل الصغير الناشطين اقتصادياً قرابة 22500 شخص، ومحفظة القروض نحو 20 مليون دولار أمريكي (سيجاب، 2010، 5).
- توجه اهتمام مقدمي خدمات التمويل الصغير إلى القطاع الريفي، حيث يعيش 40% من السكان ونسبة الفقر تبلغ أعلاها (بكر، بدون سنة، 451).
- تشكل المشروعات الصغيرة 90% من الاقتصاد السوري وأكثر من 40 منها غير منظمة مما يزيد العبء على كاهل مؤسسات التمويل الصغير لتطويرها (تيشوري، 2011).

ترى هذه الدراسة أنّ الأثر الذي يسببه عدم تطور النظام المالي في سورية ينعكس على ديناميكية تطور المشروعات الصغيرة ونموها؛ فالمشروعات الصغيرة في سورية تعمل ضمن بيئة الاقتصاد الكلي المتسم بضعف التمويل المقدم لها، إضافةً إلى عدم توفر أساليب الحماية لها في ظل الانفتاح والتحرر الذي انتهجته سورية، مما يثير القلق حول أوجه الاستفادة من الأموال المقدمة لتلك المشروعات فيما إذا كانت تصب في جوانب الاستثمار أم الاستهلاك. بالإضافة لذلك، ترى هذه الدراسة بأنّ جوانب الاصلاح الاقتصادي والمتمثلة في الانطلاق نحو اقتصاد السوق

الاجتماعي وإعطاء مزيداً من التحرر الاقتصادي لم تعزز من أساليب تمويل المشروعات الصغيرة، ولم تمكن الكثير من المشروعات الصغيرة من التكيّف مع قوى السوق.

3.3.1 مقومات البيئة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في سورية:

1.3.3.1 مقومات عمل المشروعات الصغيرة:

سبق وتمت الإشارة إلى ارتباط ظهور المشروعات الصغيرة بالمبادرات الفردية أو العائلية بهدف تعبئة المدخرات الشخصية في مشروع يدر دخلاً. إنّ أي مشروع يعتمد على عناصر الإنتاج المتمثلة بالعمل، والموارد الخام، ورأس المال، والتنظيم. في حالة المشروعات الصغيرة غالباً ما يكون المدير/المنظم هو نفسه صاحب المشروع. أما العمالة فهي غالباً ما تقتصر على بعض المهارات الشخصية للمالك وبعض الأشخاص محدودي المهارة، بينما المواد هي كل ما تتيحه البيئة المحيطة حسب حاجة المشروع للتشغيل، ولكن يبقى توفر رأس المال هو المعيار الأهم والضامن لسير المشروع الصغير.

يُنظر للتمويل كعاملٍ مهم للقضاء على الخلل الناتج من عدم الكفاية المالية، كما أنه مطلبٌ تنموي إذ تعمل المشروعات المالية على حشد وتجميع المدخرات ثمّ توجيهها إلى الاستثمار في المشروعات المختلفة (حسن، 2014، 147). تحتاج المشروعات للتمويل إما عند انطلاق واقلاع المشروع أو في مرحلة التجديد والتوسع، وبذلك يُعد توفر رأس المال ضامناً لاستمرارية تشغيل المشروع، ولكن على صاحب المشروع المقترِض أن يوازن بين الهيكل المالي اللازم لمنشأته، وبين حجم الأعمال الممكن انجازها في ضوء ما يتوفر لديه من تكنولوجيا إنتاجية، إذ تمر المشروعات الصغيرة عند تأسيسها بعدة أطوار وتختلف أشكال التمويل فيها حسب الطور الذي تمر فيه، وهذه الأطوار هي (قنطقجي، 2003، 2):

- طور التأسيس: يتم عادة من قبل العائلة المالكة.
- طور النمو الأولي يتم ذاتياً من خلال الأرباح المستثمرة.
- طور النمو المتسارع.

عموماً، يمكن للمالك أن يقترض الأموال من المصارف مستعيناً ببعض المنظمات التي تساعده في تقديم الكفالات مما يخفض تكلفة رأس المال.

يتطلب تحقيق الأثار الايجابية للمشروعات الصغيرة تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة التي يعمل ضمنها المشروع الصغير، إضافةً إلى تذليل العقبات المتصلة بذلك المحيط الاقتصادي خاصة منها التمويلية، والتسويقية، والفنية، والإدارية، التي تقف في طريق نجاح هذه المشروعات وتحد من انطلاقتها بالصورة الصحيحة. لبناء مناخ أعمالٍ مناسب للمشروعات الصغيرة فإنّ الاقتصادات القومية تتبنى تشريعاتٍ وآليات تنظيمية تخفف من حدة الأعباء الحكومية عن هذه

المشروعات وتزيد المشاركة المجتمعية والمحلية فيها، كما تستهدف تمكين تلك المشروعات من الوصول إلى التمويل والدعم الفني والأسواق.

يُعد توفر رأس المال البشري المؤهل أحد أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في كلٍ كثيرٍ من الدول، حيث يحتاج أصحاب الأعمال والمشروعات المقامة إلى تدريب للارتقاء بمستوى مشروعاتهم ومواجهة حدة المنافسة محلياً، حيث تُشكّل الكفاءة التنظيمية والهيكل الإداري معياراً حاسماً في نجاح عمل تلك المشروعات الصغيرة.

وفقاً لما تقدم نجد أنّه يتوجب على الحكومة ممثلة بالسياسة المالية توفير الشروط المناسبة لنجاح تمويل المشروعات الصغيرة، ويشمل ذلك مثلاً: تخفيض رسوم تأسيس المشروع، وتشجيع إنشاء شركات برأس مال صغير إذ تحاول الحكومات التغلب على ارتفاع تكلفة المعاملات لتضمن سهولة وصول أصحاب المشروعات الصغيرة إلى رأس المال، وغالباً ما تمنح الحكومات تلك المشروعات الصغيرة معاملة ضريبية تفضيلية.

لكل مؤسسة تمويل ممارستها الخاصة بها، وذلك بالشكل الذي يتناسب مع ظروف الاقتصاد وطبيعة المشروعات الصغيرة، وطبيعة المقترضين، والبيئة المحيطة بكل ذلك. تنظر السياسة الائتمانية لمؤسسة التمويل الصغير إلى تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة في المشروع الصغير وفرص العمل الممولة، وأسعار عوامل الإنتاج المستخدمة في المشروع لتقرر منح القرض من عدمه.

في العموم، تعد المصارف التجارية المصادر الرسمية للتمويل، وبالإضافة إلى وجودها هناك مصارف ومشروعات متخصصة بالفقراء وبالمشروعات الصغيرة ولكنها أقل ديناميكيةً ومرونة من المصارف الرسمية. إنّ دخول المصارف التجارية في مجال التمويل للمشروعات الصغيرة هو ضرورة قصوى لتوفير التمويل اللازم بالإضافة إلى زيادة ثقة المقترضين الصغار عندما تتولى المصارف منح وإدارة القروض لهذه الفئة (الخزرجي، 2006، 2).

تسعى حكومات دول العالم بمختلف الطرق والسياسات لتوفير الحاجات الأساسية للمشروعات الصغيرة، غير أنّ تغيير الأطر التنظيمية والقانونية التي تحكم المنافسة والاستثمار والمعاملات التجارية والعمالة والضرائب وحقوق الملكية والبنى التحتية ليست كافيةً لتعزيز القدرة التنافسية، وإنما يتطلب الأمر مجموعة من آليات دعمٍ خاصة سواء مباشرة أو غير مباشرة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها.

من أجل زيادة فرص نجاحها، يمكن أن تتضمن سياسة الدعم للمشروعات الصغيرة ما يلي (سمير، 2006، 428):

- برنامج لضمان القروض بالتعاون مع مختلف البنوك.
- تخفيف أعباء التمويل والتحمل الكلي والجزئي للفائدة.

- إعفاءات جبائية وضريبية مختلفة تتحدد وفق النسب والفروع.
- برامج خاصة للتدريب ومشورة فنية.
- مساعدات تقنية للمشروعات.
- حاضنات أعمال كآلية متطورة لمساعدة المشروعات الناشئة.

وترى هذه الدراسة أنّ تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة عبر تقديم الدعم لها يعد شرطاً أساسياً لاستمرارها في ظل تحديات العولمة الاقتصادية لتطوير عملياتها الانتاجية واستيعاب التكنولوجيا الحديثة، وإنّ استثمار المشروع بالشكل الأمثل يتوقف على نوعه وخصوصيته، وهل هو مشروع استثماري إنتاجي أم مجرد حرفة يدوية ومشغل بسيط لسد رمق العائلة، وتحسين مستوى معيشتها؛ فالحرف لن تواجه ضغوط تنافسية خارجية، وستبقى رهينة العادات والتقاليد الاجتماعية عكس المهن الصناعية التي تواجه سوقاً وطلباً أوسع من جهة، وفرصةً للنمو والتوسع من جهة أخرى.

2.3.3.1 البيئة الاقتصادية والمناخ الاستثماري للتمويل الصغير في سورية:

من الخطأ الاعتقاد بأنّ المشروعات الصغيرة وجدت فقط لسد رمق الفقراء، فالمشروع الصغير هو استثمارٌ إنتاجي له دخل وناتج يتفاعل مع البيئة الاقتصادية، ويستمد منها مقومات عمله ويمدها بفرص التشغيل وبالعوائد الريعية للتشغيل، وهو قادر على التفاعل مع نوع النشاط سواء خدمي أم صناعي أم زراعي ليكون حلقة وصل ودائرة إنتاجية مع المشروعات الكبيرة.

تواجه المشروعات الصغيرة رهاناتٍ متعددة مصدرها القوى التنافسية، والتحديات الناشئة عن العولمة وانفتاح الأسواق وانهيار الحواجز، وموانع التجارة وتدفقات رأس المال إلى جانب الثورة التكنولوجية الجديدة (جباري، بدون سنة، 223).

لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، اتجهت سورية إلى تطبيق خططٍ اقتصادية إصلاحية عبر خطط خمسية اتسمت بالمركزية، كما بدأت بتطبيق سياسية إحلال الواردات كخطوةٍ إصلاحية أخرى للنهوض بالاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية عبر محاولة توطين التكنولوجيا الجديدة واستيعابها في قطاعاتها الانتاجية.

من جهةٍ أخرى، صدر قانون الاستثمار 10 لعام 1991 من أجل إفساح مجالٍ أكبر للقطاع الخاص للاستثمار في السوق السورية في إطار السياسة الإصلاحية الاقتصادية القائمة على مبدأ الاعتماد على الذات وعلى استراتيجية احلال المستوردات، وتخفيف القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط إجراءاته وتوجيهه ليكون عاملاً في خدمة العملية الإنتاجية، مع تطوير السياسات المالية والنقدية بما يتلاءم مع هذه الأهداف.

وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة منذ مطلع عام 2000 مجموعةً من الخطوات للانفتاح على الأسواق الخارجية وتطوير علاقاتها مع دول الجوار، وفي عام 2005 أقر المؤتمر القطري

العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وانتهجت منهج التخطيط التأشيري للانتقال من اقتصادٍ مخطط مركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي عوضاً عن التخطيط الشامل، وذلك في إطار إتاحة المجال لدورٍ أكبر للقطاع الخاص وللمبادرات وريادات الأعمال لخلق فرص عمل وللمشاركة في العملية الاستثمارية والانتاجية. وتعززت هذه الجهود مع صدر قانون الاستثمار رقم 7 في عام 2008 ليكون الموجه لاستثمارات القطاع الخاص وللاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومركزاً بشكل خاص على دور المشروعات الكبيرة والرأسمالية في دفع عجلة التنمية، ولكن لا يمكن أن نعزو تطور تشريعات بيئة الاستثمار السورية حين صدور قانون الاستثمار 7 لعام 2008 والسبب أن معظم برامج التمويل الصغير كانت موجودة ومباشرة أعمالها قبل صدور قانون الاستثمار أو مرسوم التمويل الصغير، حيث أنّ الحاجة كانت تقتضي وجود تلك البرامج أملاً في تخفيف حدة الفقر الذي تعاني منه الأسر السورية، ولكن صدور هذا المرسوم عزز من تواجدها وأطّر أعمالها في صيغةٍ أكثر رسمية، وساعد في تأسيس عدد من المؤسسات مثل مصرف الإبداع ومؤسسة باب رزق جميل وغيرها.

تعد سياسة تحرير التجارة الخارجية من أبرز السياسات التي تضمنتها الإصلاحات الاقتصادية، إذ بذلت الحكومة السورية جهوداً مكثفة خلال السنوات الماضية، سيما خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة، لتحرير الاقتصاد السوري أمام التجارة والاستثمار الأجنبي بهدف زيادة فرص النمو، حيث تمّ توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ووقعت بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة السورية– الأوروبية، واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع عدد من الدول العربية، إلى جانب توثيق العلاقات مع دول العالم من خلال توقيع العديد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول في إطار اتفاقيات تبادل تجاري أغلبها اتفاقيات ثنائية لمرور وتدفق السلع إلى الاقتصاد السوري. كذلك، فقد سمحت الحكومة السورية لشبكة الأغا خان للتنمية، وغيرها من منظمات دولية لتطوير المشروعات الصغيرة كمشروع أجفند وإيفاد لتنمية وتطوير الريف، وكذلك سهّلت للأونروا تقديم دعم للاجئين الفلسطينيين في سورية.

مما تقدم نجد أنّ الحكومة السورية وضعت تطبيق سياسة انفتاحيه لقطاع التجارة الخارجية وعملية التحرر المالي كأولوية لها تتقدم على أولوية دعم وتطوير القطاعات الإنتاجية. وبذلك صدمت الاقتصاد السوري بخطوات تحررية انفتاحيه دون تهيئة الأرضية المناسبة لتكوين نواة إنتاجية زراعية صناعية داعمة لقطاع التجارة الخارجية. وفي هذا الإطار، جاءت سياسات وبرامج دعم المشروعات الصغيرة خجولةً ومحدودة الإمكانيات نظراً لصعوبة الازدواجية بين التحرر المالي وبين تقديم الدعم المالي لأصحاب المشروعات الصغيرة.

بشكلٍ مستمر، أهمية المشروعات الصغيرة في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، وتبرز إحدى عقبات تأسيس مشروعٍ صغير ناجح في الربط بينه وحاجة البيئة المحيطة وكذلك قدرة صاحب

المشروع على تشغيل وإدارة النشاط الاستثماري. وتماشياً مع برنامج المشروعات الصغيرة السورية تمّ إحراز تقدم لابأس به من ناحية تأسيس عددٍ من المشروعات، ولا يكاد تخلو قرية أو بلدة أو مدينة في سورية من مشروعٍ صغير يدر دخلاً لعائلة ما أو مجموعة أفراد، إلا أنّ الدعم مازال قاصراً والفجوة الاستثمارية مازالت موجودة، ولم تسد حاجة الريف للمزيد من المشروعات التنموية فيها، والأهم من ذلك إنّ مؤشرات الفقر والبطالة في سورية لم تنخفض ومازالت مرتفعة. فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2009 بلغ عدد الفقراء في سورية 5.5 مليون نسمة وهم يشكلون 30% من إجمالي عدد سكان سورية على اعتبار أنّ الفرد منهم يحصل على دخل أقل من 2.7 دولار باليوم أي أقل من 125ل.س حسب سعر الصرف آنذاك، ويفسر ذلك بضعف القطاع الإنتاجي، وسوء توزيع الدخل القومي، فضلاً عن قصور السياسات الاقتصادية (سعيفان، 2009، 94). بينما ارتفعت معدلات البطالة من 8.2% عام 2006 إلى 11.5% عام 2009 مما يعني فعلياً تراجع فرص العمل (ابراهيم، 2010، 15).

تستند مباردة إقامة مشروع جديد على نوعين من ريادة الأعمال، حيث يعتمد النوع الأول على الفرص المتاحة لبدء عمل جديد، بينما يعتمد النوع الآخر على الضرورة لتحسين الظروف المعيشية أو الدخل. يعكس ارتفاع نسبة الريادة المعتمدة على الفرص المتاحة إلى الريادة المعتمدة على ضرورة المعيشة تحسناً في مؤشرات أخرى مثل حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي والبحث والتطوير والإنفاق على التعليم وعدد الحاصلين على تراخيص لإنشاء عمل جديد (حداد واسماعيل والحبش، 2011، 17). في هذا المجال، سجلت سورية أقل قيمة بالنسبة لمؤشر الضرورة المعيشية بعد فلسطين بين دول مرصد الريادة العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يمثل وجود فرص متاحة دافعاً بالنسبة لـ 63% من رواد الأعمال في المراحل المبكرة مقابل 37% تدفعهم الضرورة المعيشية لبدء عمل جديد (حداد واسماعيل والحبش، 2011، 17).

تتركز معظم المشروعات الصغيرة في سورية في القرى والأرياف، والقليل منها يتركز في المدن والتجمعات الصناعية، ومثلها مثل أي مشروع بحاجة إلى خدمات البنى التحتية من مياه وكهرباء واتصالات وشبكات طرق، إذ يشكل عدم توفر تلك المقومات عائقاً وخللاً للعمل ويؤثر في كلفة الخدمة والمنتج، حيث إنّ عدم توفر الكهرباء مثلاً سيدفع المشروع إلى الاستعانة بالمولدات الكهربائية مما يرفع التكلفة المالية للمشروع، أما من حيث توفر شبكات الطرق فهي ضرورية لتأمين حاجة المشروع من المواد الخام ولتصريف ما يزيد من منتجات للسوق.

ترى هذه الدراسة على سبيل المثال، إذا كان إنهاء عملية منح ترخيص لإقامة مشروع صغير يتطلب من المستثمر مقدم الطلب أن يحصل على موافقات من عدة جهات حكومية (مديرية الإسكان، الكهرباء، المياه، الدفاع المدني، الأثار... الخ)؛ فإنّ البيئة الاستثمارية الناجحة هي

التي تنسق بين الجهات الحكومية فيما بينها بحيث يتعامل المستثمر مع جهة واحدة فقط حتى يتم تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص إلى الحد الأدنى. وعليه يمكن القول أنّ بيئة الأعمال كجزء من مناخ الاستثمار الكلي السائد في الاقتصاد السوري لا تزال غير مواتية وتصطدم بالكثير من الروتين والبيروقراطية فضلاً عن سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتفعيل وتحفيز وتبسيط إجراءات الاستثمار.

4.3.1 مشكلات المشروعات الصغيرة:

من المتفق عليه أنّ الأفراد الفقراء والمهمشين في المجتمع هم من أهم الفئات التي تستهدفها المشروعات الصغيرة، وفي هذا السياق تبقى كيفية إيصال التمويل لمستحقيه من الفقراء المعدمين من أهم مشاكل التمويل الصغير والمشروعات الصغيرة، حيث تبين الدراسات أنّ معظم المتعاملين مع التمويل الصغير هم من الضعفاء من غير الفقراء أو الفقراء فقراً معتدلاً (هارت وبراندسما، 2004: 10). تتضارب الضغوط بين الجهات المانحة وصانعي السياسة الاقتصاديين إذ تواجه حكومات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشاكل مثل ازدياد البطالة لاسيما بين الشباب، ويعلن أصحاب السياسات بأنّ التمويل الصغير هو الحل، ولكن ارغب الجهات المانحة بتوجه التمويل الصغير والتوسع في المشروعات الصغيرة لحل مشكلة الفقر (هارت وبراندسما، 2004، 14). تشير التجارب الحديثة إلى عدم واقعية فكرة قدرة التمويل الصغير على محاربة الفقر، إذ أنّ معظم الأشخاص سواء من الفقراء أو غيرهم ليسوا بالضرورة من أصحاب المشروعات، وبالتالي فإنّ التفكير بأنّ التمويل الصغير يمكن أن يؤدي إلى البدء بالأعمال القابلة للاستمرار إنما هو منطق ضعيف، حيث أنّ الكثير من القروض الصغيرة تستخدم للاستهلاك عوضاً عن الاستثمار (ديتشر، 2007، 1).

ترى هذه الدراسة بأنّ التمويل الصغير ليس حلاً لمشكلة البطالة على الرغم من إمكانية خلق فرص عمل للفقراء، بقدر ما هو وسيلة لتخفيف حدة الفقر لدى الشرائح الاجتماعية المهمشة، أي زيادة قدرة الفقراء في الحصول على الخدمات المالية، وبالتالي يتضح بأنّ أول المشاكل هي مشكلة الحصول على الأموال واستمرارية التمويل.

في سورية طغى الهدف الاجتماعي والوصول إلى العاطلين عن العمل على الهدف المالي بشكلٍ واضح؛ فتم بدايةً تأسيس هيئة مكافحة البطالة عام 2001 لتعنى بشؤون المشروعات الصغيرة، ولكن دلت التجارب على محدودية قدرة الحكومة السورية على تأمين فرص عمل بوساطة الترخيص للمشروعات الصغيرة فقط، وإنما لابد من توفير الدعم المالي لتوسيع أنشطة المشروعات الصغيرة ومجالاتها وعددها لاستيعاب أكبر عددٍ ممكن من العاطلين عن العمل. في هذا الإطار يمكن فهم القرار القاضي بتحويل هيئة مكافحة البطالة السورية إلى الهيئة العامة

للتشغيل وتنمية المشروعات وذلك اعترافاً بالدور الذي يؤديه توفر رأس المال في تعبئة المدخرات أولاً في إقامة مشروع استثماري ثانياً.

بناءً على ما سبق، تواجه سورية كغيرها من البلدان النامية مجموعة من العوائق التي تحول دون تطور مناخ الاستثمار بشكلٍ عام، وتطور بيئة عمل المشروعات الصغيرة بشكل خاص، ونشرح فيما يلي أهم هذه المعوقات والصعوبات:

1- صعوبة التمويل:

تواجه المشروعات الصغيرة في بداية تأسيسها العديد من المعوقات التي تحول دون إمكانية نموها وتطورها واستمرارها، وفي مقدمة تلك المعوقات تأتي مشكلة التمويل نتيجة قصور الموارد المالية الذاتية لتلك المشروعات، كما سبقت الإشارة إليه.

تتمثل العلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية من جهة والمشروعات الصغيرة من جهةٍ ثانية بانعدام الثقة بين الطرفين؛ فالبنوك تعتبر تمويل المشروعات الصغيرة عملية تحفّها مخاطرة كبيرة باعتبار أنّ أغلب هذه المشروعات لا تمتلك أصولاً عقارية يمكن أن تقدمها كضمان للقرض (فوزي، 2006، 790). وحتى في حال حصول المشروعات الصغيرة على التمويل المطلوب فإنّ كلفته ستكون مرتفعة وتفوق في كثيرٍ من الأحيان العائد على الاستثمار، إضافةً إلى عدم وجود صناديق ضمانات القروض التي تحتاجها المشروعات الصغيرة في كثيرٍ من بلدان العالم العربي والدول النامية لسد الثغرة في الضمانات المقبولة مصرفياً والتي تُحفّز البنوك على تمويل هذه المشروعات (الخطيب والرفاعي، 2006، 156). يضاف إلى ذلك، قصور الوعي المصرفي لدى صغار المستثمرين مما يجعلهم أكثر تردداً في التعامل مع البنوك (محمد، 2006، 743).

بالمحصلة نجد أنّه يستوجب الحصول على القروض المصرفية توفر الضمانات اللازمة، لكن معظم البنوك لا تقرض المشروعات الصغيرة وذوي الدخل المحدود، والسبب لا يعود إلى عجز البنوك التجارية والمشروعات المالية على تمويل هذه المشروعات بل في الحقيقة عدم الرغبة في تمويل المشروعات بسبب انخفاض جدارتها الائتمانية، وعدم امتلاك الضمان العيني الذي يتعين تقديمه مقابل القرض؛ وحتى وإن حظيت المشروعات الصغيرة بالتمويل اللازم لتأسيسها وانطلاقتها. إلا أنّ مشكلة استمرارية التمويل تشكل عقبةً أمام نجاح وتطور أي مشروعٍ صغير فالمشكلة ليست في أن نحصل على قرض ونجهز به مشروع، ولكن بكيفية تأمين انتظام الدفعات المالية الداخلة للمشروع في مختلف مراحله التشغيلية، وللوفاء بمتطلبات التكوين السلعي، وبسداد الدفعات والأقساط للدائنين.

2- العوائق الإدارية:

تصطدم المبادرات والأفكار التي يحملها أصحاب المشروعات الصغيرة بمجموعة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب الكثير من الوثائق والموافقات الإدارية (عبد

الحكيم، 2007، 26). في سورية تتعقد الإجراءات الإدارية التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها، وتتعدد الوثائق المطلوبة، كما تحتاج عملية الحصول على سجلٍ تجاري زمناً طويلاً وكمّاً هائلاً من الموافقات والإجراءات الإدارية. بالإضافة لذلك كله، غالباً ما ينظر إلى دراسات الجدوى على أنه شرط شكلي لحصول صاحب المشروع الصغير على التمويل، وتكون دراسات الجدوى في أبسط صورها من جهة صاحب المشروع ومجرد إجراء إداري وثبوتيات ورقية من وجهة مؤسسة التمويل الممولة. الأمر الذي يُفقد هذه الدراسات قيمتها الحقيقية ويحول دون تحقيق الهدف منها.

3- العوائق التنظيمية:

تتميز المشروعات الصغيرة في الدول العربية بأنها في أغلب الأحيان عبارة عن مشروعات عائلية يطغى عليها أسلوب الإدارة الفردية، وبذلك فإنها تفتقد إلى الهيكلية المثلى التي تساعدها على التعامل مع عالم الأعمال بسهولة وشفافية. كما أنّ أغلبها يفتقد إلى الهيكلية التي تساعدها على رسم سياسة تطويرية وتسويقية تضمن تنافسيتها وتعدل مسارها بالشكل الذي يتماشى ومتطلبات السوق المتغيرة (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2009، 5). يضاف إلى ذلك إحجام المشروعات الصغيرة نفسها عن التقدم للاندماج والحصول على الترخيص في سوق العمل الرسمي نظراً إلى الطابع التقليدي المفرط سواء في مرحلة التأسيس أو التشغيل أو تصفية النشاط وتغييره والخروج من السوق (عيسى،2010، 111).

تشير معطيات الواقع السوري إلى أنّ معظم المشروعات الصغيرة لا تمتلك هياكل تنظيمية واضحة، ولا تضع خططاً وسياسات واضحة، وهي أقرب في بنيتها الهيكلية إلى الورش والحرف، وهذا منتشرٌ بشكلٍ كبير في المشروعات المقامة في الريف السوري التي هي أشبه بحرفة يديرها رب المنزل وفي حال إقامة مشروع في مدينة أو بلدة كبيرة فإننا نلاحظ بساطة التنظيم وقلة الخبرة الإدارية فصاحب المشروع هو المدير الوحيد.

4- عوائق قانونية:

في سورية لم تحظَ المشروعات الصغيرة باهتمامٍ قانوني كافي إذ لا يوجد تشريعٌ واضح وصريح ينظم عملها سوى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وغالباً ما تندرج تلك المشروعات تحت مظلة القطاع الخاص بدون توصيف دقيق لها تمييزاً عن المشروعات الكبيرة. وما يدعم هذا الرأي هو عدم الاستناد على التشريع وعلى المعيار القانوني في تكوين احصاءات خاصة بالمشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها في الاقتصاد السوري، ثمّ إنّ قصور الجوانب القانونية في توصيف المشروع الصغير يسبب التهرب الضريبي، وبالتالي عدم القدرة على تحديد مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بسبب خروجها من نطاق العمل الرسمي باتجاه السوق الثانوية.

5- مشكلات مرتبطة بنظام المعلومات:

في إطار المشكلات التي تعترض تطور الكثير من المشروعات الصغيرة تظهر المشكلات المتعلقة بعدم وجود نظام للمعلومات خاصةً فيما يتعلق بدراسة السوق والبيئة الخارجية، وهذه الإشكالية تظهر خصوصاً في السنوات الأولى من إنشاء المشروع (عبد الحكيم، 2007: 28). إنّ عدم توفر السجلات المالية لشريحةٍ كبيرة من المشروعات الصغيرة، إضافةً إلى غياب استخدام نظام المعلومات المحاسبية في الكثير منها واقتصارها في أغلب المشروعات على نظام الحوسبة الورقي يمثل عقبةً أما استدامتها وتطورها، ويعزى ذلك إلى قصور استخدام التقنيات الحديثة والبرمجيات بشكل عام.

6- صعوبات فنية:

تعاني المشروعات الصغيرة من مشاكل تتعلق بضعف المعرفة الفنية، بالإضافة إلى افتقارها للدعم الفني الكافي انطلاقاً من أساليب الإنتاج وضبط الجودة وصولاً إلى الترويج والتسويق خلال أطوار حياة المشروع. في غالب الأمر تعاني هذه المشروعات من نقص المعرفة بالأدوات والأساليب الجديدة وصعوبة حصول المنتجين على تصميماتٍ أو نماذج متطورة تساعد على إخراج منتجٍ جديد (موسوس وسمية، 2006، 1094). إنّ من أبرز خصائص المشروعات الصغيرة في أغلب الدول النامية هو إتباعها أسلوباً تقليدياً يقف حجرة عثرة أمام تلك المشروعات ويحول بينها وبين الدخول إلى أسواق جديدة (نعيمة، 2006، 120). في سورية يعتمد أغلب أصحاب الأعمال السوريين على القدرات والخبرات الفنية لصاحب فكرة إنشاء المشروع والتي هي في أغلب الأحيان ورشة صغيرة بدائية التصميم تنتج وفق نمطٍ واحد بعيد عن التنوّع.

7- مشكلات تسويقية:

في العموم، لا يمتلك أصحاب المشروعات الصغيرة المعرفة الكافية بكيفية التوسّع في عمليات تسويق منتجاتهم أو إمكانية فتح أسواقٍ أخرى لهذه المنتجات داخل البلد، فضعف قدراتهم على تأمين منافذ تسويقية والقيام بحملات دعائية وصعوبة القيام باتصالات وثيقة مع الأسواق ووكالات البيع يضطرهم في معظم الأحيان إلى الاعتماد على الوسطاء في التسويق مع ما يمثله ذلك من تنازل عن جانبٍ كبير من عوائد التسويق والحصة السوقية (موسوس وسمية، 2006، 1095). في الظروف الحالية التي يشهدها الاقتصاد السوري يعد ارتفاع تكلفة النقل من المشاكل المهمة التي تواجه تسويق المنتجات في كل المشروعات لا سيما الصغيرة منها.

8- المشاكل المرتبطة بإقامة وتشييد العقار:

يعد الحصول على تمويل العقار من أعقد المشاكل التي يعاني منها المستثمر السوري بشكلٍ عام من حيث صعوبة وجود المكان المناسب لإقامة المشروع الصغير وارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف التشييد، إضافة إلى مطالبة أصحاب العقارات بضمانات عينية قد لا تتوافر لدى

أصحاب مثل هذه المشروعات، مما يدفع الكثيرين من صغار المستثمرين الفقراء إلى تحويل دار سكنه إلى ورشة عمل. إذ يصعب على الفقراء الدخول في المدن والمناطق الصناعية نظراً لارتفاع تكاليف إقامة المشروع فيها لذلك يقام المشروع غالباً في دور السكن نفسه أو في الحي الذي غالباً لا يدخل ضمن المخططات التنظيمية للبلديات السورية، وإن كان داخل المخطط التنظيمي فغالباً ما يواجه مشكلة ضعف الخدمات البلدية اللازمة.

9- مشكلات البنى التحتية:

تتمثل مشاكل ضعف البنى التحتية بمشكلة إيصال خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات. حالياً، تعاني المدن والأرياف السورية من الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي إما بسبب الضغط على شبكة الكهرباء أو لدخولها في جدول التقنين الكهربائي ومعظم الفقراء لا يستطيعون اقتناء مولدة كهربائية للمشغل أو الورشة لارتفاع تكلفتها وتكلفة تشغيلها من المحرقات اللازمة لعملها.

10- مشكلة تأهيل العمالة:

تتعدد مشاكل العمالة وتتنوع، ومن أهمها (صابر، 2014):

- الافتقار إلى الكوادر الفنية المدربة: تفتقر المشروعات الصغيرة إلى الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة.
- عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمة مع حاجة السوق من التخصصات قد ولّد اختلالات هيكلية في سوق العمل دفعت الرواد إلى تأسيس مشروعاتهم الخاصة.
- مشاكل التسجيل في التأمينات الاجتماعية: حيث تشترط المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالتأمين على العمال كافة، وكثيراً ما يتقاعس صاحب المشروع الصغير لعدم الرغبة في دفع أقساط التأمين أو لعدم استقرار العمالة وسرعة دورانها وأحياناً كثيرة ما يعجز صاحب المشروع الصغير عن دفع مستحقاتهم من التأمين على المشروع للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

في ضوء المشكلات السابقة ترى هذه الدراسة أنّ برامج مشروعات التمويل الصغير في سورية، لم تتمكن من تحقيق تحسينٍ حقيقي في الحالة الاقتصادية لعملائها المستفيدين، والسبب أنّ أغلب المستفيدين من القروض الصغيرة استخدموها لأغراض استهلاكية لا تعود عليهم بأي ربح أو عائد ما رفع مديونيتهم وشكل وطأة عليهم بسبب فوائد القروض أو استخدموها لتوسيع مشروعاتهم القائمة فعلاً وليس لتأسيس مشروعاتٍ جديدة.

ولّدت الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة السورية في الخطة الخمسية التاسعة والعاشرة سعياً للمزيد من التحرر والانفتاح الاقتصادي، وتبني سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي جملةً من التحديات التي أثقلت كاهل المشروعات الصغيرة نذكر منها:

1- تحديات العولمة: التي اجتاحت كل دول العالم وتغير المفاهيم نحو العمل والإنتاج مما يضع المشروعات الصغيرة أمام تحدي الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- لا يمكن تجاهل تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على قطاع المشروعات الصغيرة من انخفاض قيمة العملة وتقلبات سعر صرف الليرة ومعدلات الفوائد على القروض المفروضة في سورية مؤخراً وخصوصاً عند اندلاع الأزمة في البلاد والتي ترتب عليها ارتفاع مستويات التضخم وانخفاض مستويات الأجور الحقيقية وانخفاض مستويات المعيشة وارتفاع تكلفة الانتاج جنباً إلى جنب مع خطورة الاستثمار ودرجة الائتمان التي يتمتع بها المشروع الصغير.

وحسب تقرير الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات لعام 2011، فإنّ أهم الأسباب التي تدفع رواد الأعمال إلى العدول عن متابعة تأسيس وتنفيذ مشروعاتهم الصغيرة هي:

الجدول (1-1) أسباب عدول رواد الأعمال عن متابعة إنشاء مشروعاتهم الصغيرة

السبب	النسبة
عدم توفر الضمانات المصرفية	%24
عدم توفر المساهمة المطلوبة من المستفيد	%24
ارتفاع معدل الفائدة على القرض	%16
صعوبة الحصول على التراخيص	%15
ارتفاع الحد الأدنى لعدد العمال الملزم بتشغيله في المشروع	%11
عدم كفاية فترة سداد القرض	%7
عدم توفر المكان المناسب لإقامة المشروع	%3
المجموع	**%100**

المصدر: الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، 2011، 5.

تدل مؤشرات الجدول أعلاه على أنّ البنوك التجارية تطلب كفالاتٍ بنكية تفوق قدرة رواد المشروع على تلبيتها حيث ترتفع تلك الضمانات مقارنة بنسبة مساهمة رأس المال الذاتي لرواد المشروع بينما لا يعتبر غالبية الرواد توفر المكان المناسب للمشروع عائق إذ يمكن الشروع بالعمل في أي حيز جغرافي ضمن المنزل غالباً.

وترى هذه الدراسة أنّ المشروعات الصغيرة في سورية تعاني جملة من التحديات المركبة المتداخلة مع بعضها البعض داخلية وخارجية بعضها ناجم عن المشكلات التي تعاني منها البيئة المحيطة التي تحتضن المشروع الصغير، وعلى رأسها ضعف ميل الأفراد للادخار وشح موارد التمويل الذاتي للأفراد، فضلاً عن عدم قدرة المشروعات الصغيرة على الاستفادة من اقتصاديات الحجم وخفض التكلفة الثابتة المتوسطة لأدنى حد ممكن بسبب سوء ومحدودية استخدام مستلزمات الإنتاج والاعتماد الرئيس على الموارد المحلية الذاتية في إنتاجها ونقص استخدام التكنولوجيا، مما يترتب عليه خلق مشكلة أخرى تتعلق بتسويق منتجاتها وبربحيتها التجارية وتنافسيتها الضيقة.

5.3.1 الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة:

تعد المشروعات الصغيرة من أهم القوى المحركة للنمو الاقتصادي المستدام في الدول النامية وهي تمتلك القدرة على تحقيق الكفاءة في استخدام ما يتاح لها من موارد البيئة المحيطة بها وتوفير فرص عمل، ولكنها تعاني من نقصٍ في التمويل، وهذا ما يجعل المنتفعين منها يدخلون في حلقة مفرغة من الاقتراض اللازم لاستمرار استثماراتهم وعلى الأخص المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

تُعوّل الحكومات التي تنتهج خيار الخصخصة والتحوّل نحو آلية السوق على دور المشروعات الصغيرة في تعبئة المدخرات والموارد المحلية، وفي ظل محدودية القدرة الادخارية وانتشار الفقر لابدّ لأي إستراتيجيةٍ تنموية أن تضع ضمن سياستها تنمية المشروعات الصغيرة عبر إيجاد قنوات ومنافذ عديدة للتمويل، حيث أنّ رأس المال من أهم المستلزمات المطلوبة للبدء في عملية التنمية الاقتصادية عموماً ثمّ إنّ سير عملية التنمية يعتمد على إتاحة واستمرار تدفق رأس المال كما أنّ تأمين الأموال للمشروعات الصغيرة كان ولا يزال على رأس الأولويات التي تعترض التنمية في البلدان النامية.

تشكل المشروعات الصغيرة عامل استقرارٍ اقتصادي واجتماعي من خلال مساهمتها الفاعلة في تشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل واندماجها في العملية الاقتصادية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معرفة نسبة عدد العاملين في هذه المشروعات إلى إجمالي اليد العاملة والتي تتراوح بين 15% في الدول منخفضة الدخل و 70% في الدول مرتفعة الدخل كما هو الحال في اليابان (رشيد، 2005، 25).

ترجع أهمية المشروعات الصغيرة إلى دورها في استخدام التكنولوجيا المحلية، وترشيد المدخرات المحلية، وارتفاع الدخول وزيادة الميل للادخار؛ بالإضافة إلى جملة من المنافع الاجتماعية التي تحققها المشروعات الصغيرة لأصحابها منها: تحسين الرعاية الصحية، وزيادة ملكياتهم للأجهزة الكهربائية والمنزلية، وزيادة انفتاحهم الجغرافي والثقافي، وتشجيع سكان الأرياف للعودة إلى منازلهم، وسهولة اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي (أحمد، 2011، 515).

بشكل أكثر تفصيلاً ترى هذه الدراسة أنّ أهمية المشروعات الصغيرة تتمثل بالنقاط الآتية:

1- تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات:

تلبي المشروعات الصغيرة احتياجات السكان المحلية بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية، كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة (البحيصي، 2014، 176). أيضاً تساهم المشروعات الصغيرة في اخضاع الاحتياطات الكامنة من الموارد الطبيعية والبشرية لعملية التصنيع بفضل قدرتها على الانتشار الجغرافي في كل المناطق (فزع، 2013، 133).

2- تنمية المناطق الريفية:

تتمتع المشروعات الصغيرة مقارنةً بالمشروعات الكبيرة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية، وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية، وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم (بلخباط، 2006، 635). يؤدي تحقيق ما تقدم إلى التوازن الجغرافي والإقليمي للتنمية (مجيد وعارف، 2006، 1016) بسبب قدرتها على التكيّف في المناطق النائية الأمر الذي يحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة إلى المناطق الحضرية عن طريق تثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية فضلاً على احتواء الأثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثيرٍ من الدول (عنتر وعليان، 2006، 665).

3- مقاومة الاضطرابات الاقتصادية:

تتميز المشروعات الصغيرة في قدرتها على التكيّف مع الظروف الاقتصادية المختلفة نظراً لأنّ إنتاجها محدود وبسيط، ويقتصر على إشباع احتياجات محلية ضمن نطاق صغير جداً في أغلب المشروعات، وهو ما يجعلها أكثر مقاومةً لفترات الاضطرابات والأزمات الاقتصادية مقارنةً بالمشروعات الكبيرة.

أيضاً إنّ صغر الحجم وقلة التخصص في العمل يساعد على المرونة والتكيّف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، ذلك أنّ صغر الحجم وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة مما لو تعلق الأمر بمشروعٍ كبير (يعقوبي، 2006، 46).

4- تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات:

تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات المحلية مما يخفف الضغوط على ميزان المدفوعات بواسطة إحلال الواردات عند إحلال بضائع محلية مكان السلع المستوردة بشرط تبنى سياسة إحلال الواردات رسمياً ليصار إلى دعمها كي تقوم بدورها وبالمحصلة تساهم في توفير حصيلة البلد من العملات الأجنبية.

5- توفير فرص عمل:

تستخدم المشروعات الصغيرة منخفضة التكوين الرأسمالي ومنخفضة التكنولوجيا فنوناً إنتاجية بسيطة كثيفة العمل، مما يساعد الدول التي تعاني من بطالة مرتفعة من على توفير المزيد من فرص عمل.

6- تنوّع أنشطتها:

تمثل المشروعات الصغيرة حصةً مهمةً من إجمالي المشروعات الموجودة في الكثير من الدول، حيث يوجد في كندا، مثلاً، حوالي 2.6 مليون منشأة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة. كما

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات النشاط المختلفة النسبة الغالبة في الاقتصاد الياباني، حيث تصل إلى 99% من إجمالي عدد المشروعات. وفي الصين تُشكّل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 99% من إجمالي عدد الشركات (منتدى التمويل الإسلامي، 2007: 12). أما في الدول العربية، فيقدر عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يزيد عن 12 مليون منشأة (منظمة العمل العربية، 2011، 25).

7- مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي:

تساهم المشروعات الصغيرة بنسبةٍ كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لكثيرٍ من دول العالم، حيث تساهم بحوالي 48% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وتمثل 34.9% من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، وفي فرنسا واليابان تبلغ 61.8% و27.1% على التوالي (الصالحي، 2004، 169).

تشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أنّ مساهمة المشروعات الصغيرة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26%، وتحتل المشروعات الصغيرة الإيطالية المركز الأول بنحو 53%، تليها الدنمارك وسويسرا بنحو 46% و 40% على التوالي، ثمّ السويد بنحو 30%، ففرنسا وهولندا 26%، أما في اليابان فإنّ مساهمتها تصل إلى 13,5%، وبلغت مساهمة الصناعات الصغيرة في صادرات الدول الأسيوية معدلات عالية جداً إذ شكلت 60% في الصين و56% في تايوان و40% في كوريا الجنوبية (الشمري والبطاط،2012، 207).

في الاقتصاد السوري تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من إجمالي الأعمال والمؤسسات الاقتصادية في سورية وتُشغّل حوالي 65% من القوة العاملة وتسهم بحوالي 62% من الناتج المحلي الإجمالي (مرهج، 2012). تتركز هذه المشروعات بنسبة 60% في محافظات دمشق، وحلب، وريف دمشق، وحمص (بدران وإحسان، 2010).

لكن وبالرغم من أهميتها، فحتى اليوم لا توجد احصائية شاملة لدور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد السوري بسبب قصور الإحصاءات الاقتصادية، أو ربما لقصور الدور المرجو منها في المساهمة الناتج المحلي الاجمالي أو لحداثة صدور تشريعات ناظمة لعملها في الاقتصاد السوري.

تجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة العامة لمكافحة البطالة قد موّلت قبل أن تتحول إلى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات خلال السنوات الخمس الأولى لعملها (2002-2006) مشروعات متنوعة زراعية وصناعية وخدمية وسياحية موزعة في محافظات القطر كافة بلغ[6] عددها 15903 مشاريع صغيرة وحوالي 50396 مشروعاً متناهي الصغر. استطاعت هيئة مكافحة

[6] انظر مرسوم إحداث الهيئة الصادر بتاريخ 2006/9/14.

البطالة خلال تلك الفترة أن توفر 174567 فرصة عمل، مع العلم أنه كان مخططاً عند حدوثها أن توفر 440 ألف فرصة عمل، وتمّ تبرير هذا الخلل في أنّ إحداث 440 ألف فرصة عمل يحتاج إلى 50 مليار ليرة سورية وهو ضرب من الخيال (شيخ عمر، 2008، 94).

الفصل الثاني
النشاط التمويلي للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

1.2 نشأة المؤسسة الوطنية للتمويل
2.2 أهداف المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في ظل تحولات الاقتصاد السوري
3.2 السياسة الائتمانية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير
4.2 محددات الطلب على قروض المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير
1.4.2 نوع النشاط الاستثماري
2.4.2 الضمانات المالية للمشروع
3.4.2 سعر الفائدة من أوجه محددات الطلب
4.4.2 الدخل

خلاصة الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني
النشاط التمويلي للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

تأسست المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية عام 2011، وهي مؤسسة ربحية مساهمة مغفلة ترتكز على المسؤولية الاجتماعية مملوكة من قبل الأمانة السورية للتنمية، والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات برأسمال أولي (330) مليون ليرة سورية. هدف المؤسسة خلق فرص عمل، وتمكين أصحاب الأعمال والشباب من تطوير مشروعاتهم الصغيرة والمتناهية الصغر في المناطق الحضرية وشبه الحضرية بما يساهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب هذه المشروعات وأسرهم.

1.2 نشأة المؤسسة الوطنية للتمويل:

سعت الحكومة السورية لتطوير قطاع التمويل الصغير وتعزيزه، حيث يُعد المرسوم التشريعي رقم /15/ لعام 2007 أول تشريع قانوني يتعلق بالتمويل الصغير، والذي سمح بإحداث مؤسسات تمويل صغيرة ربحية تقوم بتقديم منتجات ائتمانية (قروض، ودائع، إدخار، تأمين) لذوي الدخل المحدود.

بعد صدور المرسوم التشريعي رقم /15/ بدأت المؤسسات المالية تدعم وتلامس طموحات الفقراء في توفير الأموال لتأسيس مشروعاتهم، حيث أُنشأت المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير بمبادرة من الأمانة السورية للتنمية، وبالشراكة مع الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، وهي مرخصة بموجب قرار مجلس النقد والتسليف /829/ تاريخ 13-03-2012 الذي سمح-بترخيص إحداث مؤسساتٍ مالية ومصرفية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر، وبرأسمال 330 مليون ليرة سورية موزع على3,300,000 سهماً، وتبلغ قيمة السهم الواحد /100/ ل. س وفق الحصص الأتية:

- الأمانة السورية للتنمية 260,000,000 ل.س
- الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية وتبلغ قيمة حصتها 50,000,000 ل.س
- الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وتبلغ قيمة حصتها 20,000,000 ل.س

ترتكز المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير على المسؤولية الاجتماعية، وتساعد على خلق فرص عمل، وتمكين أصحاب الأعمال والشباب من تطوير مشروعاتهم المتناهية الصغر والصغيرة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية هادفةً إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب هذه المشروعات وأسرهم.

تراعي الاستراتيجية التي انطلق منها المرسوم التشريعي جانبين أولهما: السعي لتخفيض الفقر في ظل تنامي معدلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة، ومتابعة السعي لدعم الفقراء وتمكينهم اجتماعياً واقتصادياً، والثاني: تشجيع المبادرات الفردية لأصحاب الريادة والإبداع في تأسيس مشروعاتهم.

تنتشر فروع المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في عدة مناطق سورية، وتتميز عن المؤسسات المالية الكبيرة بتواجدها بالقرب من الفقراء وصغار المدخرين ومشروعاتهم.

2.2 أهداف المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في ظل تحولات الاقتصاد السوري:

أُسست المؤسسة الوطنية للتمويل لخدمة ذوي الدخل المحدود والمنخفض ممن يواجهون الصعوبة في الوصول إلى البنوك الخاصة والعامة لعدة أسباب أهمها: ضعف الملاءة المالية، والضمانات الصعبة، والبيروقراطية في التعامل[7]. تهدف المؤسسة إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر بالإضافة إلى خدماتٍ مالية ومصرفية أخرى لتلك الشريحة من السكان، وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم /15/ تاريخ 2007/2/15 وتعليماته التنفيذية.

وتقدم المؤسسة الخدمات الآتية (جديد، 2011):

- قبول الودائع بالعملة السورية لآجال مختلفة.
- تقديم القروض الصغيرة للشرائح المستهدفة من السكان.
- تقديم خدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها.
- بناء القدرات: تقوم مؤسسة التمويل الصغير بإقامة برامج وأنشطة للتدريب وبناء القدرات بهدف تطوير مهارات وكفاءات فريق عملها، كما تعمل على تكريس مبدأ الشفافية وبناء علاقات تواصل متينة بين موظفيها وإدارتها لتضمن حصولهم على فرص متساوية في العمل[8].

تعمل المؤسسة وفق أهدافٍ اجتماعية وطبقاً لمبادئ أساسية أهمها: الشفافية، والجودة، والمساواة، والابتكار والإبداع. بالإضافة إلى بناء القدرات وتعزيز الشراكة مع الجمعيات والمنظمات المقدمة للخدمات غير المالية لتمكين الفئات المستهدفة من الإسهام بدورٍ فاعل في مسيرة التنمية[9]. تسعى المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير إلى الشراكة مع المجتمع المحلي وإدماجه بنشاطاتها

---

[7] موقع المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير على الشابكة:
http://www.alwataniya.sy/index.php?option=com_content&view=article&id=169&Itemid=666&lang=ar

[8] موقع المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير على الشابكة
http://www.alwataniya.sy/index.php?option=com_content&view=article&id=76&Itemid=505&lang=ar

[9] موقع داماس برس على الشابكة:
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=118796#ixzz3ewD0Qqv0

التنموية من خلال تقديم المنتجات والخدمات الملائمة لاحتياجاته، والسعي للتواصل بشكلٍ دوري مع زبائنها لمناقشة متطلباتهم وتقييم مدى تأثير المؤسسة في تحسين ظروف حياتهم. تساعد المؤسسة على خلق فرص عمل وتمكين أصحاب الأعمال والشباب من تطوير مشروعاتهم المتناهية الصغر والصغيرة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، هادفةً من ذلك إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب هذه المشروعات وأسرهم[10].

تسعى مؤسسة التمويل الصغير إلى تقديم خدماتٍ تنافسية في الاقتصاد السوري تلامس احتياجات وتطلعات الفقراء، لذا وضعت استراتيجية تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن بين معدلات الفقر وقدرة السياسة الائتمانية على الانفاق من خلال:

- الريادة في الأعمال على الصعيد المحلي.
- المنافسة إقليمياً بين مؤسسات التمويل الصغير الإقليمية.
- الانتشار الجغرافي الواسع في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في سورية: حيث تسعى مؤسسة التمويل الصغير لإطلاق عملياتها في ثلاث فروع هي دمشق واللاذقية وحلب على التوالي، لتتوسع شبكة فروعها في مراحل لاحقة إلى /7/ فروع في /7/ محافظات في سورية، تشمل دمشق، حلب، حمص، اللاذقية، السويداء، درعا، والرقة[11].
- تطوير صناعة التمويل الصغير في سورية عن طريق تقديم خدمات متنوعة: تشمل خدمات إقراض القروض المولدة للدخل، التي تتألف من عدة أصناف تستهدف النساء، وأصحاب المشروعات القائمة، بالإضافة إلى رواد الأعمال المبتدئين ممن يعملون على تأسيس مشروعاتٍ جديدة. توجد أيضاً القروض غير المولدة للدخل التي تتضمن القروض الصحية، وقروض التعليم، والقروض الاستهلاكية، وقروض المناسبات الخاصة.

أما خدمات الادخار فتشمل الحسابات الجارية، وحسابات التوفير والودائع، ولاحقاً سيتم العمل على طرح منتجات التأمين الصغير[12].

مؤخراً، تمّ توسيع الشريحة المستهدفة من هذه القروض لتشمل جرحى الجيش العربي السوري الذين منعتهم إصابتهم من الاستمرار في الخدمة، والقادرين على العمل أو أحد أفراد أسرتهم في حال عدم قدرتهم على إدارة المشروع.

من وجهة نظر هذه فإنّ تحقيق تلك الطموحات الاستراتيجية يتطلب الوصول إلى الفقراء في كافة المناطق وانتشاراً جغرافياً ومنحاً تلبي احتياجات تلك الشرائح.

---

[10] موقع داماس برس على الشابكة:
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=118796#ixzz3ewD0Qqv0

[11] موقع المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير على الشابكة
http://www.alwataniya.sy/index.php?option=com_content&view=article&id=76&Itemid=505&lang=ar

[12] موقع المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير على الشابكة
http://www.alwataniya.sy/index.php?option=com_content&view=article&id=76&Itemid=505&lang=ar

في إطار التعاون بين الوطنية للتمويل الصغير والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات تقوم الهيئة باستقبال المرشحين لدورة تدريبة تمكن طالبي القروض من وضع خطط العمل بمشروعهم مع تقديم استشارات فنية لتنفيذ المشروع، وبعد انتهاء الفترة التدريبية يتم تقييم خطة المتدرب واقتراح قبول المشروع أو رفضه بناءً على تقييم المشروع والمتدرب معاً واقتراح قيمة القرض ومدته وإحالة خطط العمل إلى المشروع ليصدر بعدها قرار التمويل أو عدمه، وذلك حسب الإجراءات المتبعة في المشروع بعد تقديم خطة العمل الخاصة بالمشروع التي توضح كفاءة التشغيل والتمويل المطلوب ومؤشرات ضمان المشروع الممول (عبد الله، 2011، ص12-27).

تكمن المشكلة الجوهرية التي تواجه المؤسسة الوطنية للتمويل في شقين: الأول: قدرة القطاع الخاص وأصحاب الريادات على إيجاد فرصة استثمارية جديدة. والثاني: في سياسة العمل والتوظيف لدى القطاع العام تزيد من العبء الاجتماعي عليها.

بيّنت الدراسة العملية في الفصل الرابع أنّ غالبية أصحاب الأعمال الصغيرة أو العاملين لدى القطاع الخاص يبحثون عن عمل في الدوائر والمؤسسات العامة حتى لو لم تدفع لهم أجور مجدية. لقد خلق هذا التوجّه أو الثقافة الاجتماعية تشوهاتٍ كبيرة في هيكل سوق العمل، فنمت البطالة المقنعة والبطالة الهيكلية وانتشرت على نطاقٍ واسع، ويتطلب تغير هذه الثقافة العمل على توسيع مشاركة القطاع الخاص وتشجيع المبادرات الفردية في الأعمال ذات الكثافة العمالية العالية.

تعد أهداف المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير جزءاً من سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي، فالتحولات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد السوري نحو تحقيق المزيد من التحرر لقوى السوق تتطلب مسؤولية اجتماعية من الشركات للتخفيف من التداعيات الاقتصادية على الشرائح الاجتماعية الفقيرة. وبالفعل، رفعت المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير المسؤولية الاجتماعية شعاراً لها، وأقصت الربح من أهدافها وحاولت أن تأخذ بعين الاعتبار جوانب الاندماج الاجتماعي والمهني للأسر.

تقف المؤسسة الوطنية للتمويل على عتبة إعادة توازن اجتماعي يتجاوز تداعيات الليبرالية فازدياد التحرير وما رافقه من معدلات عالية للبطالة، وإذا كان ذلك يدمج الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي، إلا أنه من جانب أخر يؤدي إلى تعميق أزمة بنيوية في صميم الاقتصاد الكلي على حساب تهميش الشرائح الاجتماعية الفقيرة.

تُعد المؤسسة الوطنية للتمويل جزءاً من برنامج يستهدف الفقراء وذوي الدخل المحدود المتضررين المباشرين من العولمة والانفتاح الاقتصادي، وإحدى آليات البحث عن مخرج جديد لتلك الفئات المهمشة عبر تقديم القروض الميسرة لها والدعم الفني والتدريب.

من وجهة نظر هذه الدراسة لن تعمل المؤسسة الوطنية للتمويل على إعادة توزيع الثروات القومية لصالح الفقراء، ولكن قد تخفف من الآثار السلبية على الفقراء الناجمة عن التناقضات البنيوية للعولمة، وتحافظ على توجيه المدخرات والأموال الفائضة لصالح ~~حفنة~~ مجموعة من صغار المستثمرين.

3.2 السياسة الائتمانية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

يُعد الائتمان المصرفي عملية يمنح المصرف من خلالها العميل بناءً على طلبه تسهيلاتٍ في صورة أموال نقدية، أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية عجزه في تأمين السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، ويتم ذلك مقابل فائدة أو عمولة معينة (انجرو، 2007، 17). تدل عملية الائتمان على الثقة التي تنشأ بين المقرِض (المصرف) والمقترض من المصرف (الزبون) التي تدل على توافق الرغبة والحاجات بين من تتوافر لديه الاموال ومن يحتاج إليها.

تُعرّف السياسة الائتمانية بأنها: مجموعة الأسس والقواعد التي تنظم عملية منح الائتمان للقطاعات والأنشطة التي توجه إليها المؤسسات المالية تسهيلاتها الائتمانية، ويقوم الجهاز المالي بوضع هذه الأسس والقواعد بإشراف المصرف المركزي. تعتمد عملية دراسة معايير منح الائتمان على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى المصرف في المواعيد المحددة، وتستند أي منظومة ائتمانية لدى مانحي القروض على: الشخصية، والقدرة، ورأس المال، والضمان، والظروف المحيطة. في حال تمّ منح قرض لأفراد ضعيفين بالمركز المالي فإنّ ذلك يؤدي إلى ارتفاع رصيد القروض المعدومة ويهدد بقاء واستمرار البنك (الجزراوي،2010، 7-10).

تعتمد المؤسسة الوطنية للتمويل على القروض بالدرجة الأولى لتغطية احتياجات المقترضين، سواء أكانت الأموال المقترضة مستخدمة في تغطية رأس المال العامل، أم في تمويل الاستثمار قصير الأجل. لكنها متخصصة بتمويل صغار المدخرين وفق سياسةٍ مرنة وواضحة ومعلنة الأهداف تدعم بها صغار المقترضين (الفقراء وذوي الدخل المحدود).

من وجهة نظر هذه الدراسة تستند إستراتيجية المؤسسة الوطنية للتمويل في عملها على الثقة بالمدين طالب القرض، بمعنى أنّ المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تقدم الأموال كي يستعمله الطرف الثاني في المجال المتفق عليه مقابل وعد بالدفع أو تسديد الأقساط في تاريخ معين.

تؤثر في السياسة الائتمانية لمؤسسة التمويل الصغير عوامل عديدة أهمها:

1) العوامل الذاتية التي ترتبط بأهداف البنك من حيث خدمة شريحة معينة من العملاء.

2) موارد البنك المالية وحجم السيولة الإقراضية المتاحة لكل نوع من أنواع القروض وتكلفتها ومدى ما تتسم به من استقرار.

3) فترة منح القرض والنشاط الاقتصادي المصاحب للقرض وفق سياسةٍ مزدوجة الائتمان وموحدة الهدف الاجتماعي تجاه الفقراء وذوي الدخل المحدود.

أ- الفئة المستهدفة:

يسعى أي فرد بمختلف الأوقات للحصول على الأموال أو رأس المال لتأسيس مشروع يدر دخلاً، ولا يهتم صاحب المشروع الصغير بالهيكل المالي بقدر ما يهمه الحصول على الأموال اللازمة لعملياته التشغيلية، حيث أنّ السلوك التمويلي للفرد ذو الدخل المحدود ليس مهيأ لتعظيم ثروة المالك، وإنما للمساعدة بالنهوض وتأسيس المشروع. بالتالي إنّ السلوك التمويلي لطالب قروض التمويل الصغير لا يُفسر مالياً بل اجتماعياً، لاسيما وأنّ رأس المال يصب بأكمله في العمليات التشغيلية والانتاجية أو الاستهلاكية.

توزع مؤسسات التمويل الصغير الأموال التي تملكها على عدد محافظ القروض، وبما يتناسب مع عدد العملاء المتوقع. مثلاً: قد يُقدّر البنك ألّا تزيد إجمالي التسهيلات المقدمة لعملاء نشاط اقتصادي معين عن حجم موارده المتأتية من أنشطة مماثلة، أو قد يُخصّص سقوفاً معينة لكل عميل بما يتلاءم ونوع النشاط المزمع إقامته.

من وجهة نظر هذه الدراسة تُركّز المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير على الفقراء وذوي الدخل المحدود، وتراعي الميل الحدي للاستهلاك والادخار لدى تلك الشريحة، وتمنح قروضاً بشروط تلائم قدرتهم على السداد بناءً على مشروعاتهم المستوحاة من ظروف البيئة الاقتصادية التي يعيشون بها.

بشكل أكثر تحديداً تُعد قروض المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير موجهة للفئات الآتية:

- العاطلين عن العمل والنشيطين اقتصادياً الذين لم تساعدهم ظروف البطالة وفرص التشغيل بالعمل لدى الغير.
- أصحاب المبادرات والمبدعون المحتاجون إلى دعمٍ مادي بشكل خاص للنهوض بأفكارهم وتنميتها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشون فيه.
- النساء وخصوصاً ربات البيوت والنساء الريفيات لإدماجهم اجتماعياً واقتصادياً.
- للأسر لتلبية حاجات الانفاق على التعليم والصحة.

انطلاقاً من الدور والهدف الذي أُسست لأجله المؤسسة الوطنية للتمويل، توزع مؤسسة التمويل الصغير الأموال التي تملكها على عدد محافظ القروض، وبما يتناسب مع عدد العملاء المتوقع. ويرتبط ذلك بحجم الطلب على القروض ورؤيتها في مساندة الفقراء على إيجاد عملٍ لهم.

من وجهة نظر هذه الدراسة مازالت مؤسسة التمويل الصغير بحاجة إلى الكثير لتستطيع تقديم خدماتها للفقراء، لأنّ قضية هذه المصارف تعود إلى فلسفة مكافحة الفقر وتوظيف الطاقة

المعطلة في الاقتصاد نحو مشروعاتٍ تنموية، فالمشكلة اجتماعية هدفها منح الفقراء فرصةً استثمارية لتحسين ظروف معيشتهم.

ب ـ منهجية الإقراض:

تعد المصارف قنوات ادخارية هامة تقوم على جمع الأموال الفائضة في المجتمع، ثمّ تعيد توظيف تلك الأموال في أقنية استثمارية تحددها سياسة الاقتصاد الكلي، وبالتوازي مع طبيعة عمل المصارف تقوم مؤسسات الإقراض الصغير بتوجيه القروض والمحافظ الاستثمارية نحو مشروعاتٍ استثمارية تنموية تدعم الفقراء وذوي الدخل المحدود.

بالرغم من المزايا التي يوفرها الاقتراض للمشروعات الصغيرة، إلا أنها تُصنّف في خانة المشروعات عالية المخاطر، ويعود ذلك الى نسب الفشل الكبيرة التي تُسجلها هذه المؤسسات خصوصاً في مرحلة الانطلاق، إضافة الى عدم قدرتها على اثبات جدارتها الائتمانية بسبب العمل برسملة منخفضة، والتي تعد معياراً أساسياً لمنح القروض البنكية، مما يجعل منح قروض للمشروعات الصغيرة محصور بالمؤسسات المتخصصة بذلك وليس كل البنوك التجارية (حريد، 2014، 6).

نظراً لحساسية برامج الاقراض الصغير تجاه الفقراء، فإنها تطبق برامج قروض تختلف دوافعها عن الاقراض التجاري التقليدي، فالبنوك تركز بشكلٍ مباشر على ملاءة الشخص الائتمانية وعلى مستندات الرهن، أما برامج التمويل الصغير فتركز على تقديم الأموال للقيام بالمشروع والنهوض بالواقع الاجتماعي للفقراء بالدرجة الأولى، وغالباً ما تكون الضمانات غير تقليدية وتتفق مع احتياجات وقدرات العملاء النشيطين اقتصادياً غير القادرين على تقديم ضمانات تتطلبها البنوك التجارية.

من وجهة نظر هذه الدراسة إنّ منهجية الإقراض في المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تستهدف تمكين الفقراء اقتصادياً واجتماعياً وفق استراتيجية تدعمهم مالياً وتنمي قدراتهم ومهاراتهم اجتماعياً عبر محورين للتمكين الاقتصادي والاجتماعي:

- **التمكين الاقتصادي:** يشمل تطوير القدرة والإمكانيات المادية، وتطوير المهارات الإدارية والمالية، والسيطرة على المشروع.
- **التمكين الاجتماعي:** تشمل مؤشرات التمكين الاجتماعي: التمكين الذاتي داخل الأسرة، والتمكين المجتمعي وهي نتاج للتمكين الاقتصادي.

تستند برامج القروض التي تقدمها المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير على سلسلةٍ من الإجراءات، ففي البداية يتوجه طالب القرض إلى مؤسسة التمويل الصغير، ويتقدم بطلب حصول على القرص وفق النموذج المُعد من قبل المؤسسة من أجل التعريف بالمشروع والغرض منه مع تقديم دراسةٍ مبدئية لمؤسسة التمويل الصغير، ثمّ تقوم المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير بتحليل طلب

المقترض ودراسته للتعرّف إلى ملاءة المقترض والكفالات المقدمة، وطريقة التسديد ثمّ تقوم مؤسسة التمويل الصغير بتحليل نوع النشاط الاستثماري ومدى ملائمته لسياسة الإقراض في المؤسسة. بعد دراسة المخاطر يقع على عاتق المصرف مهمة التنسيق بين قراري الاستثمار والتمويل لصاحب المشروع الصغير بهدف الموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة للمشروع مع حجم الموارد المستخدمة واللازمة، وكمية المنتجات الممكن إنتاجها وطرحها للسوق الأمر الذي ينعكس على احتمالية نمو واستمرارية المشروع.

جـ سعر الفائدة الدائنة:

تقوم البنوك التقليدية على سعر الفائدة، باعتباره عصب نشاطها ووسيلة استمراريتها، وهو عامل أساسي في تحديد سلوكها سواء في منح التمويلات أو في استقطابها للودائع. على العكس من ذلك لا يؤدي سعر الفائدة دوراً مهماً في مؤسسات التمويل الصغير مقارنةً بالبنوك التجارية، حيث تعمل مؤسسات التمويل الصغير على تشجيع الفقراء على تأسيس مشروعاتٍ استثمارية بمعدلات فائدة صغيرة.

تتطلب القروض الصغيرة مصاريف إدارية كبيرة، وهذه المصاريف لا توازيها بدرجة كبيرة وفورات الحجم، كما أنّ التكاليف الإدارية هي أكبر عامل مساهم في أسعار الفائدة، إضافة إلى معدلات التضخم التي تزيد العبء على تكاليف التشغيل ومعدل طلب القروض (زونبرغ، 2009، 20). يعكس سعر الفائدة الذي تتقاضاه مؤسسات التمويل الصغير أربعة مكونات: تكلفة الأموال، ومصاريف تغطية خسائر القروض، ومصاريف التشغيل، والأرباح. تستخدم مؤسسات التمويل الصغير الدخل الذي تحققه من الفائدة لتغطية التكاليف ويمثل الفرق بين الدخل والتكاليف الربح أو الخسارة (زونبرغ، 2009، 8).

تتمثل المشكلة الأساسية في حال جرى تسعير مرتفع للفوائد على القروض في ارتفاع تكاليف الاقتراض كثيراً الأمر الذي يجعل تكاليف العملية الاستثمارية أيضاً كبيرة، وتتدخل الدولة عبر سياستها النقدية وتحدد أسعار الفائدة بهدف دعم بعض الفئات الاجتماعية، وكذلك المنشآت الصغيرة (قاسم والعلي، 2013، 246). من جهة الطلب يزداد سعر الفائدة مع زيادة الطلب وإقبال الأفراد على تأسيس المشروعات التي تتطلب أموالاً مقرضة وينخفض هذا السعر بانخفاض الطلب من ناحيةٍ ثانية (دهمان، 2009، 3). كما هو الحال في البنوك التقليدية تستند حجة مؤسسات التمويل الصغير في فرض أسعار فائدة على قروضها بتحقيق الاستدامة في تقديم خدمات مالية لأكبر عدد ممكن من العملاء وتقليصاً للخطر المالي الناتج عن فشل المشروع المدين للمؤسسة، ولكن يصبح فرض أسعار فائدة غير مقبولاً في حال فُرض بدافع الربح بدلاً من تغطية تكاليف الإقراض لمؤسسة التمويل الصغير وضمان الاستدامة، طالما المستفيد من تلك القروض هم صغار المدخرين من ذوي الدخل المحدود.

4.2 محددات الطلب على قروض المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

يمكن إجمال محددات الطلب على قروض المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في الآتي:

1.4.2 نوع النشاط الاستثماري:

يؤدي التمويل المصرفي دوراً مهماً في تغطية الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية لمقابلة تمويل الأصول الثابتة، وذلك بغرض اقتناء الأصول اللازمة لمباشرة العمليات الإنتاجية المختلفة كالأراضي والآلات والمعدات، وكذلك لمقابلة تمويل رأس المال العامل، بغرض الايفاء بمتطلبات تكوين المخزون السلعي والائتمان الذي تمنحه لعملائها واحتياجاتها النقدية للتشغيل (حجازي، بدون سنة، 7). بشكلٍ عام، تُقسم القروض إلى نوعين استثماري واستهلاكي:

- ✓ **القرض الاستثماري:** هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية مثل شراء الآلات والأراضي.
- ✓ **القرض الاستهلاكي:** هو أحد أنواع الائتمان قصير الأجل ويحصل عليه المدين لشراء سلعٍ نهائية مثل الثلاجات والسيارات والغسالات وهو شخصي يقدم لأفراد المجتمع.

من وجهة نظر هذه الدراسة إنّ المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تُركز نشاطها أساساً في مجال القروض الصغيرة، ويرجع ذلك إلى أنّ نسبةً كبيرة من رأسمالها عائد للأمانة السورية للتنمية، وهي مؤسسةٌ غير حكومية وغير ربحية تأسست في سورية عام 2007، بهدف تمكين الأفراد على اختلاف مشروعاتهم من تأدية دورهم الكامل في بناء مجتمعهم. كما تُقدم المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تسهيلاتٍ ائتمانية تتمثل في القروض سواء المولّدة للدخل أو غير المولّدة للدخل، ويمكن أن يمتد نشاطها إلى الادخار والتأمين.

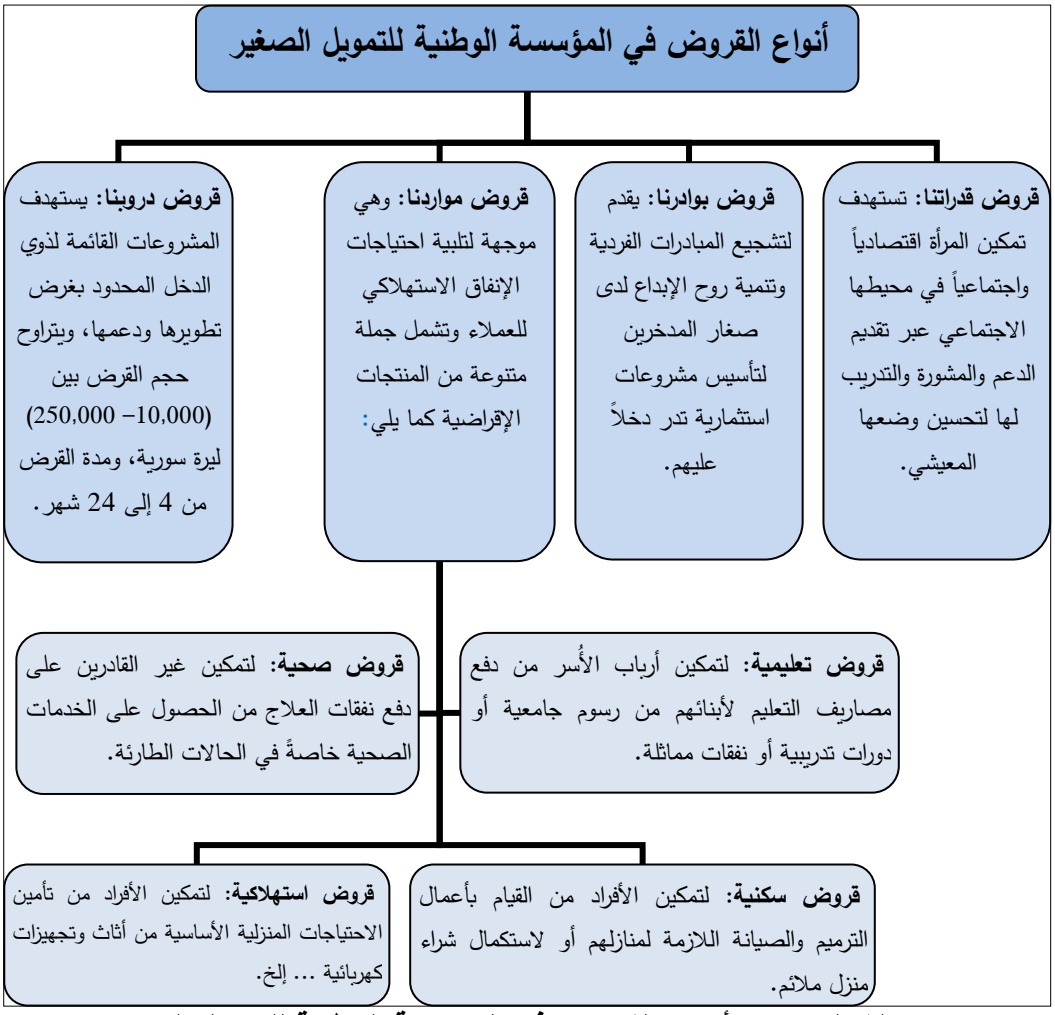
يحدد النشاط الاقتصادي للمدين نوع القروض المرافقة له وفق ما يبين الشكل (3-1)[13].

بلغ إجمالي القروض التي منحتها المؤسسة الوطنية للتمويل في عام 2014 حوالي 7957 قرض بمبلغ 586 مليون ليرة سورية (إبراهيم، 2015). تعكس هذه الأرقام ضعف منهجية الإقراض للمؤسسة الوطنية للتمويل، كما تعكس ضعف سوق التمويل ومحدودية تنافسيته في سورية، سواء أتمّ القياس بعدد السكان البالغ 23 مليون سوري، أو بمعدلات الفقر.

تحدد المؤسسة الوطنية للتمويل فترة السداد بالنظر إلى نوع القروض وطبيعتها وأوجه إنفاقها، وبشكل خاص بناءً على طبيعة نشاط العميل، بحيث يتوافق تاريخ السداد زمنياً مع ما تعكسه قائمة التدفقات النقدية بحيث يقع تاريخ استحقاق الأقساط مع الفترات التي يتوافر فيها للعميل

[13] موقع المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير على الشابكة
http://www.alwataniya.sy/index.php?option=com_content&view=article&id=84&Itemid=516&lang=ar

صافي تدفقات نقدية موجبه تكفي لمواجهة التزاماته. مثلاً: قرض مواردنا عبارة عن قرض شخصي مقدم لموظف يتم سداد الأقساط بداية كل شهر من قبل محاسب إدارته، بينما قرض دروبنا يتم السداد على عدة دفعات ربعية أو شهرية بما يتلاءم وفترة تحقيق الايراد.



الشكل (2-1) أنواع القروض في المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

من وجهة نظر هذه الدراسة لا تقتصر السياسة الائتمانية السليمة على اتخاذ قرار بمنح القروض فقط بل متابعة أوجه النشاط الاقتصادي المرافق لطلب القرض للتأكد من استخدامه في الغرض الذي منح من أجله.

2.4.2 الضمانات المالية للمشروع:

تعتمد فكرة الوصول إلى الفقراء على مبدأ الإقراض الصغير لشريحة الفقراء الذين تضيق أمامهم بل تنعدم فرص الإقراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها، وهؤلاء يحتاجون إلى من يمدهم بالمهارة والمال للبدء في مشروع إنتاجي يدر الدخل لكي يساهموا في تحريك مجتمعهم المحلي وتنميته. (الشايب، 2010، 62). من العقبات الرئيسة التي تحول دون حصول الشرائح الفقيرة على القروض نذكر مثلاً عدم توفر ضمانة كافية وارتفاع تكاليف المعاملات، فمن غير

المحتمل أن تمنح البنوك قروضاً لهذه المؤسسات عندما تكون الضمانات غير كافية (حريد، 2014، 3).

تشمل الضمانات المقدمة لقروض الفقراء:

- **رهن محاصيل زراعية:** يُقدّم مقابل رهن العميل محصول زراعي كضمان للبنك، إذا لم يسدد العميل ما عليه.
- **رهن بضائع:** بشرط أن تكون من السلع التي لا تتعرض للتلف السريع وتكون سهلة التصريف كي يتمكن من استيفاء حقه في حال تعذر العميل عن سداد القرض (حابس، 2011، 9).
- **رهن عقاري:** كرهن الورشة أو المنزل أو الأرض للبنك ويضمن العقار حق البنك بالأموال في حال عدم السداد.
- **رهن الأصول الثابتة:** تُعد الأرض شكلاً من أشكال الاستثمار، وهي أكثر الضمانات المتاحة شيوعاً لدى صغار المدخرين، ذلك أنّ ضمان القرض برهن يتطلب عادةً وضع مبلغ من المال كحدٍّ أدنى للقرض.
- **الرهن بضمان حق الملكية:** يعد شكلاً من أشكال الضمان غير التقليدية، وهو استيلاء المقرِض على حق الملكية حتى الوفاء التام بالسداد أو توقيع المقترض على تعهد قانوني موثق ينص على أنّ الأصول أو البضائع تعد ضمن ملكية المقرض ولن يتم التصرف بشأنها حتى سداد القرض بالكامل، ويسمح هذا الشكل للمقرض بإعادة امتلاك البضائع المرهونة عند تعسر المقترض (يونيكيز، 2007، 27).
- **الدخل المستقبلي (الراتب) كضمان:** يعد من أفضل أنواع الضمان الأكثر شيوعاً في حال كان الموظف أو كفيله يتقاضى راتباً شهرياً، ويتعزز الضمان بقبول الإدارة المالية للشركة التي يعمل بها الموظف بحسم الأقساط من راتبه شهرياً.
- **رهن الأموال المنقولة:** من مزايا هذا النوع من الرهن أنه يترك الأصل في رعاية المقترض مما يسمح له بالاستمرار في الانتفاع به، ويبقى للمقترض حق الملكية دون إمكانية البيع إلا بتسديد الأقساط، ويستخدم هذا الرهن لرهن معدات العمل مثل السيارات أو الماكينات الزراعية (يونيكيز، 2007، 48).
- **الضمانات الشخصية:** هي تعهد لدى البنك المقرض بسداد رأس مال القرض والفوائد المترتبة عليه في حال توقف المدين عند حلول أجال الاستحقاق عن الدفع لمؤسسة التمويل ومن أشهر أشكال الضمانات الشخصية الكفالة.

المشكلة في قروض المؤسسة الوطنية للتمويل أنها غير معززة بضماناتٍ وحتى إن وجدت الضمانات فإنها لا تكفي على الأرجح لتغطية مبلغ القرض المتعثر عن السداد لذلك فإن التخلف عن السداد قد يؤثر على الاستدامة المالية للمؤسسة.

أنواع الضمانات المطلوبة لدى المؤسسة الوطنية للتمويل:

- **الرهن بالعتاد:** أي تقديم أدوات ومعدات الإنتاج وما يملك من أصول رأسمالية للحصول على قرض من مؤسسة التمويل، وعلى البنك أن يتأكد من جاهزيتها وعمرها الإنتاجي ولا يجوز للمدين بيعها إلا بعد سداد قيمتها للبنك.
- **الرهن العقاري:** هو أحد أشكال ضمان القروض سواء وقع الرهن على الشيء الممول أو على شيء أخر، ويتم وضع العقار سواء المنزل أو الأرض أو المصنع تحت رهن البنك ولا يمكن التصرف في بيعه حتى يتم سداد كامل الأقساط.
- **كفالة تاجر (السجل التجاري):** يشير ذلك إلى السمعة التجارية للعميل عبر إبرازه سجل تجاري أو صناعي صادر عن غرف الصناعة أو التجارة لوضع إشارة رهن على المعمل أو المحل التجاري لقاء حصول المدين على قرض. وهنا لا يشترط أن يكون لطالب القرض سجل فعلاً ولكن يمكن أن يستعين بأحد الأقارب أو الاصدقاء ضمان الكفالة فقط.
- **كفالة موظف بالراتب (الدخل الشخصي):** تسري بشكل شائع لدى موظفي الإدارات الحكومية، يرهن الموظف راتبه وتقوم الشركة التي يعمل بها بسداد الأقساط من راتبه شهرياً، وبذلك تكفل الشركة التي يعمل بها سداد الأقساط دون تأخير.
- **رهن سيارة.**
- **رهن مجوهرات ذهبية.**

تتضمن السياسة الائتمانية لمؤسسة التمويل الصغير تحديد أنواع الضمانات التي يمكن أن يقدمها المقترض كضمان للأموال المقترضة. ويكمن التحدي في قطاع التمويل الصغير بالوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء خصوصاً التوسع نحو الفقراء بالتوازي مع توفر الضمانات الكافية، وهذا النقص في الضمانات لدى الشريحة العظمى من الفقراء يحول دون توسع الإقراض الصغير وبذلك تتشابه ضمانات المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير مع باقي المؤسسات المالية ولكنها تختلف فقط في قيمة الضمان.

3.4.2 سعر الفائدة من أوجه محددات الطلب:

تعد أسعار الفائدة أحد المحركات الرئيسة في اختيار الجهة المقدمة لخدمات القروض الصغيرة، وفي حال توفر منافسة بين مؤسسات الإقراض الصغير يصبح السعر هو أحد عوامل المقارنة لاختيار مؤسسة الإقراض (بيتريوس، 2206، 11). في السوق غير التنافسية لا يهتم العملاء بأسعار القروض، ولكنهم يميزون بين سعر الفائدة الاسمي والسعر الحقيقي الواجب السداد عن

دفعات القرض، ويبقى الدافع لممارسة نشاط اقتصادي جديد هو الدافع وراء طلب الحصول على القرض.

يبلغ وسطي معدلات الفائدة المدينة في سورية بين 7% إلى 11% بينما، في المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير يتحدد سعر الفائدة 1,25% باعتبارها مؤسسة غير ربحية ويعد هذا السعر محفّزاً للطلب على قروضها ولكنه ليس العامل الوحيد فثمة حجم الأموال المقدمة للعميل والعائد المتوقع وغيرها.

4.4.2 الدخل:

يلجأ المقترض إلى شراء سلعٍ معمرة تتصف بأنها تعطي منافع لعدة سنوات واستخدام الائتمان يؤدي إلى التمتع الفوري بهذه المنافع على الرغم من عدم امتلاكه للقيم الكاملة لهذه السلع، وطالما أنّ القيم المدفوعة تتناسب مع استهلاك السلعة فإن ذلك يجعل المقترض لا يتردد في الإقدام على الاقتراض (خياط، 2006، 9).

يعد نشاط تمويل الشرائح الاجتماعية من النشاطات المهمة لمؤسسات التمويل الصغير إذ أنها تؤدي إلى زيادة الطلب الفعّال في الاقتصاد وزيادة التشغيل (خياط، 2006، 9).

نميز هنا بين نوعين الطلب على القروض:

1- **الطلب على القروض بدافع زيادة الدخل:** عند طلب القرض للحصول على أصولٍ رأسمالية تشغيلية جديدة تدر دخلاً، ومثال ذلك قرض دروبنا وبوادرنا لدى المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير. تتصف العلاقة بين الطلب على القروض وتأسيس مشروعات جديدة بأنها علاقة عكسية إذ ينظر المقترض إلى العلاقة بين تكلفة التمويل من ناحية وكمية الأموال المقترضة من ناحية أخرى.

يُحفّز انخفاض الأجر في سورية الأفراد للبحث عن دخلٍ جديد لهم، حيث أنّ وسطي الأجور في سورية ضعيف وبالكاد يكفي لسد الحاجات الأساسية لمعيشة الفرد، مما يدفع الأفراد للبحث عن فرص عمل جديدة تؤمن دخل إضافي جيد لهم.

2- **الطلب على القروض للتمويل الاستهلاكي:** هذا النمط شائع بالنسبة لذوي الدخل المحدود لتغطية احتياجاتهم الاستهلاكية، ويتم التمويل الاستهلاكي في المؤسسة الوطنية للتمويل عن طريق قرض مواردنا، وتؤدي القدرة الشرائية للدخل دوراً كبيراً في تحديد حجم الطلب على قروض الإنفاق الاستهلاكي، نظراً لارتفاع مرونة الطلب على تلك القروض قياساً بحجم الدخل، فتزايد القدرة الشرائية للأسرة يؤدي إلى تزايد قدرتها على الاقتراض.

خلاصة الإطار النظري للدراسة:

شكّل العام 2001 خطوةً نوعيةً في مسيرة الاقتصاد السوري نحو اعتماد المشروعات الصغيرة كإحدى إستراتيجيات مكافحة البطالة والفقر، وكانت البداية الحقيقة لهذا التوجه عبر تأسيس هيئة مكافحة البطالة، التي أُحدثت بموجب القانون رقم 71 لعام 2001، وقد كانت هيئة مكافحة البطالة جهة ممولة للمشروعات الصغيرة وقدمت العديد من القروض لآلاف الأشخاص، وبما أنها أول تجربة سورية في مجال المشروعات الصغيرة عانت من بعض الأخطاء منها غياب المتابعة الحقيقة لضمان نجاح مشروعاتها بالإضافة إلى قصر فترة عملها.

في العام 2006 حلّت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات مكان هيئة مكافحة البطالة التي قدمت القروض لتمويل المشروعات الصغيرة، غير أنها لم تنجح بتحقيق الهدف الذي تأسست من أجله وذلك يعود إلى أنّ فرص العمل التي وفرتها لم تتناسب مع أعداد العاطلين عن العمل، الأمر الذي دفع الحكومة للابتعاد عن التمويل، وهكذا اقتصر دور الهيئة الجديد على تقديم التدريب، واستمر عملها لغاية العام 2014.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فلا مجال لمقارنته بالقطاع العام فيما يخص المشروعات الصغيرة، وفي هذا السياق أظهرت نتائج مسح قديم نسبياً أجراه المكتب المركزي للإحصاء عام 2004، أنّ القطاع الخاص يسيطر على غالبية المشروعات الصغيرة في سورية، حيث بيّنت النتائج وجود قرابة 600 ألف منشأة خاصة يستحوذ القطاع الخاص على 92% من المشروعات الصغيرة العاملة في سورية علماً أن 95.5% من هذه المشروعات فردية، وتمثل المشروعات المتناهية الصغر والعائلية نسبة 99.5% من مجموع المشروعات الخاصة، ويقع أكثر من نصف هذه المشروعات تقريباً في ثلاث محافظات أساسية حيث تستحوذ كل من محافظتي دمشق ورف دمشق على 27% من هذه المشروعات مقابل 21.7% في محافظة حلب، أما محافظتي حمص وحماه فتبلغ حصتهما 17% بينما تتوزع النسبة الباقية على محافظات سورية التسع الباقية. وفيما يخص القطاعات الاقتصادية التي تتوزع عليها هذه المشروعات فقد احتلت التجارة أبرز نشاط تمارسه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بنسبة 61%، علماً أنّ الصناعة تحتل المرتبة الثانية وتضم 18% من المشروعات، و4% لنشاط العقارات، و3.7% للصحة، و2.7% للمطاعم، و2.5% للزراعة، و1.6% للنقل والتخزين والاتصالات، وبلغ إجمالي الوظائف التي وفرتها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في سورية حوالي 0.9 مليون فرصة عمل أي ما يقارب 17.6% من مجموع القوى العاملة و26.7% من العمال لدى القطاع الخاص (جوهير وسعيفان، 2009).

نظراً لزيادة أعداد العاطلين عن العمل وغياب التمويل الحكومي للمشروعات الصغيرة، أصدرت الحكومة السورية عام 2007 قانون التمويل الصغير الذي سمح بموجبه لشركات التمويل

الصغير بالعمل وتقديم الخدمات المالية، وتعد مؤسسة التمويل الصغير التابعة لشبكة الأغا خان أول مؤسسة تدخل السوق السوري.

في العام 2015 عاودت مؤسسات التمويل الحكومية تقديم قروض للمواطنين من خلال مصرف التسليف الشعبي الذي يعد من أهم المصارف الحكومية التي تُقرض ذوي الدخل المحدود وتتراوح قيمة القرض بين 300 و500 ألف ليرة سورية. وفي العام نفسه أطلقت الحكومة السورية عبر وزارة الإدارة المحلية برنامجاً جديداً لتمويل المشروعات الصغيرة أُطلق عليها اسم "مشروعي" حيث تمّ العمل به منذ عام 2011 ولكن تمّ إطلاقه بشكل رسمي عام 2015، ويعد هذا البرنامج تتويجاً لشراكة ما بين الإدارة المحلية والأمانة السورية للتنمية مدته خمس سنوات، وتمّ تخصيص 5.2 مليار ليرة سورية لهذا البرنامج موزعة على 63 ألف مستفيد عبر 1500 صندوق في كل المحافظات السورية بدون استثناء وقد تمّ تخصيصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

في العام 2015 أيضاً صدر القانون رقم 2 وبموجبه حلت هيئة تنمية المشرعات الصغيرة والمتوسطة محل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وفي العام 2016 تمّ إقرار قانون إنشاء مؤسسة ضمان مخاطر القروض.

أما على صعيد القطاع الخاص فقد استمرت مؤسسات التمويل الصغير بتقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ومن أبرزها مؤسسة التمويل الصغير التابعة لشبكة الأغا خان، بنك الإبداع، ومؤسسة التمويل الصغيرة بالإضافة إلى بنك الأونروا للتمويل الصغير.

الفصل الثالث
الدراسة العملية

1.3 مجتمع الدراسة وعينتها
2.3 أدوات الدراسة وقياس المتغيرات
3.3 صدق أداة الدراسة
4.3 ثبات أداة الدراسة
5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
6.3 نتائج اختبار الفرضيات

1.6.3 ما هو واقع البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

2.6.3 ما هو واقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

3.6.3 ما هو واقع البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

4.6.3 ما هو واقع السياسة المالية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

5.6.3 ما هي صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

6.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة

7.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتشجيع المبادرة الفردية

8.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بزيادة فرص العمل

9.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار

10.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير في تحقيق الاستدامة المالية

11.6.3 تحديد البناء العاملي لمتغيرات الدراسة والعلاقة بينها

الفصل الثالث
الدراســـة العملية

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها وأدواتها وصدق الأداة، وثبات الأداة والإجراءات العملية للدراسة، والمعالجة الإحصائية.

1.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

يشمل مجتمع الدراسة جميع المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وبسبب عدم الحصول على رقم دقيق لهؤلاء المستفيدين، تمّ اختيار عينة عشوائية شملت (200) مستفيد تمّ توزيع الاستبانة أداة الدراسة عليهم، والتي سيرد وصفها لاحقاً، وتمّ استرجاع (187) استبانة، واستبعد الباحث (9) استبانات لعد صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبذلك يكون عدد الاستبيانات المتبقية والصالحة للتحليل (178) استبانة، وبنسبة استجابة بلغت (89%).

بدايةً، سيتم استعراض توزعات أفراد العينة المدروسة وفق عدة متغيرات.

1.1.3 توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

الجدول (1) توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ذكر	136	%76.40
أنثى	42	%23.60
Total	**178**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية

يبين الجدول رقم (1) أنّ النسبة الأكبر من أفراد العينة المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير هم، وكما هو متوقع من الذكور، وبنسبة (76.4%).

2.1.3 توزع أفراد العينة حسب متغير العمر:

الجدول (2) توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار المطلق	التكرار النسبي
20-25 سنة	3	%1.69
26-30 سنة	47	%26.40
31-35 سنة	57	%32.02
36-40 سنة	58	%32.58
41 سنة فما فوق	13	%7.30
Total	**178**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية

يبين الجدول رقم (2) أنّ النسبة الأكبر من أفراد العينة المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير هم من الفئة العمرية (36–40) سنة، وبنسبة (32.58%)، تليها الفئة العمرية (31–35) سنة، وبنسبة (32.02%). وأقل نسبة كانت في الفئة العمرية (20–25) سنة، وبنسبة (1.69%). إذن، تذهب الغالبية العظمى من قروض المؤسسة الوطنية للتمويل إلى الأفراد في سن الشباب (26–40)، وبالتالي فهي تسهم إلى حدٍّ ما بالحد في تشغيل الشباب، وهي فئة ذات أهمية خاصة في معظم برامج مكافحة البطالة.

3.1.3 توزع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي:

الجدول (3) توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من ثانوي	7	%3.93
ثانوي أو معهد	23	%12.92
إجازة جامعية	98	%55.06
دراسات عليا	50	%28.09
Total	**178**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية

يبين الجدول رقم (3) أنّ النسبة الأكبر من أفراد العينة المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير هم من المستوى التعليمي إجازة جامعية، وبنسبة (55.06%)، يليه المستوى التعليمي دراسات عليا، وبنسبة (28.09%). وأقل نسبة كانت للمستوى التعليمي أقل من ثانوية، وبنسبة (3.93%). تشير هذه البيانات إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمقترضين من المؤسسة ولهذا أيضاً أهمية كبيرة من حيث المساهمة في تشغيل المتعلمين وتأمين فرص عمل لهم.

4.1.3 توزع أفراد العينة حسب متغير الغرض من التمويل:

الجدول (4) توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الغرض من التمويل

الغرض من التمويل	التكرار المطلق	التكرار النسبي
تأسيس مشروع يدر دخلاً	103	%57.87
تطوير مستوى الإنتاج	37	%20.79
إنفاق استهلاكي	7	%3.93
إنفاق على الصحة	2	%1.12
إنفاق على التعليم	9	%5.06
إنفاق على السكن	20	%11.24
Total	**178**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية

يبين الجدول رقم (4) أنّ النسبة الأكبر من أفراد العينة المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير حسب غرض التمويل كانت لتأسيس مشروع يدر دخلاً، وبنسبة (57.87%)، يليه تطوير مستوى الإنتاج، وبنسبة (20.79%). وأقل نسبة كانت الإنفاق على السكن، وبنسبة (11.24%). بالمحصلة، إذا اعتبرنا الإنفاق على السكن ضمن مجموعة الاستثمار، فإن الغالبية العظمى من قروض المؤسسة الوطنية للتمويل تذهب لغرض الاستثمار المادي (تأسيس مشروع يدر دخلاً، تطوير مستوى الإنتاج، وإنفاق على السكن)، وكذلك لغرض الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم والصحة)، وفقط نسبة قليلة لا تصل إلى 4% من القروض تخصص للإنفاق الاستهلاكي. وبالتالي فإن لهذه القروض أهمية اقتصادية كبيرة.

5.1.3 توزع أفراد العينة حسب متغير حجم التمويل:

الجدول (5) توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير حجم التمويل

حجم التمويل	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 100 ألف	–	–
100–200 ألف	12	6.74
200–500 ألف	32	17.98
500– مليون ليرة	73	41.01
مليون – مليون ونصف ليرة	61	34.27
أكثر من مليون ونصف ليرة	–	–
Total	**178**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية

يبين الجدول رقم (5) أنّ النسبة الأكبر من أفراد العينة المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير حسب حجم التمويل كانت بين 500 ألف ومليون ليرة، وبنسبة (41.01%)، يليه الفئة بين مليون ومليون ونصف ليرة، وبنسبة (34.27%). بينما خلت الفئتين أقل من 100 ألف، وأكثر من مليون ونصف ليرة من أي تكرار. فعلياً، تنسجم مبالغ القروض التي يُظهرها الجدول أعلاه مع أهداف المؤسسة في تأمين التمويل الصغير.

2.3 أدوات الدراسة وقياس المتغيرات:

بسبب عدم الحصول على بيانات من المؤسسة محل الدراسة، قام الباحث – وبعد الإطلاع على الدراسات العربية والأجنبية، وإجراء مقابلات مع عدد من المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير– بتصميم الاستبانة، وقد تضمنت هذه الاستبانة بيانات شخصية شملت: جنس المستفيد، وعمره، ومستواه التعليمي، والغرض من التمويل، وحجم التمويل المطلوب، بالإضافة إلى مجموعة من العبارات بلغ عددها (53) عبارة تغطي المجالات التي تُركز عليها الدراسة وتهدف إلى استقصاءها ودراسته، وقد تمّ توزيعها وفق الآتي:

- ✓ البنية التحتية، وتشمل العبارات من (1) إلى (5).
- ✓ البيئة المؤسساتية، وتشمل العبارات من (6) إلى (11).
- ✓ البيئة الاستثمارية، وتشمل العبارات من (12) إلى 17).
- ✓ السياسة المالية، وتشمل العبارات من (18) إلى (22).
- ✓ صعوبات التمويل الصغير، وتشمل العبارات من (23) إلى (31).
- ✓ أثر التمويل الصغير في تحسين ظروف المعيشة، ويشمل العبارات من (32) إلى (36).
- ✓ أثر التمويل الصغير في تشجيع المبادرة الفردية، ويشمل العبارات من (37) إلى (41).
- ✓ أثر التمويل الصغير في زيادة فرص العمل، ويشمل العبارات من (42) إلى (44).
- ✓ أثر التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار، ويشمل العبارات من (45) إلى (48).
- ✓ أثر التمويل الصغير في الربحية والاستدامة المالية، ويشمل العبارات من (49) إلى (53).

3.3 صدق أداة الدراسة:

بهدف التأكد من قدرة الاستبانة من قياس ما صُممت لأجله، أو قياس الخاصية المستهدفة، أو بهدف التأكد من قدرة المقياس على تمثيل مجال القياس، اعتمد الباحث في اختبار صدق الاستبانة الآتي:

صدق البناء: ويعبّر عن مدى الارتباط بين أداة القياس المستخدمة بتفصيلاتها المختلفة مع الإطار النظري العام للبحث. تُوجد أساليب عديدة يمكن من خلالها قياس صدق البناء منها ما اقترحه Campbell and Fiske لقياس صدق البناء عبر مصفوفات الارتباط، ويتم ذلك إجرائياً بإيجاد معاملات الارتباط بين خاصيات مختلفة في أداة القياس مع خاصية عامة، حيث تمّ إيجاد المتوسط الحسابي لكل مجموعة من إجابات الاستبانة (تمثل خاصية معينة كتعبيرها عن فرضية مثلاً)، وإيجاد متوسط إجابات جميع العبارات مجتمعة، ثمّ نقوم بإيجاد مصفوفة الارتباط بين المتوسطات الجزئية والمتوسط الكلي.

وللتحقق من صدق البناء بهذه الطريقة حُسِب المتوسط الحسابي لعبارات الاستبانة ككل، وتمّ ترميزه بالرمز (X)، كذلك تمّ حساب المتوسط الحسابي لعبارات المحور الأول: **البنية التحتية،** وتمّ ترميزه بالرمز (X_1)، كذلك تمّ حساب المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثاني: **البيئة المؤسساتية،** وتمّ ترميزه بالرمز (X_2)، كذلك تمّ حساب المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثالث: **البيئة الاستثمارية،** وتمّ ترميزه بالرمز (X_3)، وحُسب المتوسط الحسابي لعبارات المحور الرابع: **السياسة المالية،** وتمّ ترميزه بالرمز (X_4)، وحُسب المتوسط الحسابي لعبارات المحور الخامس: **صعوبات التمويل الصغير،** وتمّ ترميزه بالرمز (X_5)، وحُسب المتوسط الحسابي لعبارات المحور السادس: ت**حسين ظروف المعيشة،** وتمّ ترميزه بالرمز (X_6)، وحُسب المتوسط الحسابي لعبارات المحور السابع: **تشجيع المبادرة الفردية،** وتمّ ترميزه بالرمز (X_7)، وحُسب

المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثامن: **زيادة فرص العمل**، وتمّ ترميزه بالرمز (X_8)، وحُسب المتوسط الحسابي لعبارات المحور التاسع: **تنشيط الاستثمار**، وتمّ ترميزه بالرمز (X_9)، وحُسب المتوسط الحسابي لعبارات المحور العاشر: **الاستدامة المالية**، وتمّ ترميزه بالرمز (X_{10})، وكانت النتائج وفق الآتي:

الجدول (6) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين متغيرات الدراسة

(متوسط العبارات التي تمثل كل محور على حدا مع متوسط جميع العبارات)

Correlations

		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X
X_1	Pearson Correlation	1	.356**	.387**	.052	.274**	.571**	.426**	.164*	.252**	.325**	.797**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.487	.000	.000	.000	.029	.001	.000	.000
	N	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178
X_2	Pearson Correlation	.356**	1	.528**	.222**	.389**	.331**	.366**	-.118-	.125	.479**	.843**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.003	.000	.000	.000	.117	.096	.000	.000
	N	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178
X_3	Pearson Correlation	.387**	.528**	1	.378**	.520**	.470**	.551**	-.147-	.226**	.426**	.782**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.051	.002	.000	.000
	N	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178
X_4	Pearson Correlation	.052	.222**	.378**	1	.342**	.141	.342**	-.032-	.033	.160*	.830**
	Sig. (2-tailed)	.487	.003	.000		.000	.060	.000	.667	.660	.032	.000
	N	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178
X_5	Pearson Correlation	.274**	.389**	.520**	.342**	1	.267**	.335**	.023	.057	.209**	.749**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.756	.446	.005	.000
	N	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178
X_6	Pearson Correlation	.571**	.331**	.470**	.141	.267**	1	.599**	.203**	.192*	.369**	.787**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.060	.000		.000	.007	.010	.000	.000
	N	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178
X_7	Pearson Correlation	.426**	.366**	.551**	.342**	.335**	.599**	1	-.106-	.244**	.437**	.772**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.159	.001	.000	.000
	N	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178
X_8	Pearson Correlation	.164*	-.118-	-.147-	-.032-	.023	.203**	-.106-	1	-.018-	.228**	.766**
	Sig. (2-tailed)	.029	.117	.051	.667	.756	.007	.159		.810	.002	.000
	N	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178
X_9	Pearson Correlation	.252**	.125	.226**	.033	.057	.192*	.244**	-.018-	1	.168*	.847**
	Sig. (2-tailed)	.001	.096	.002	.660	.446	.010	.001	.810		.025	.000
	N	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178
X_{10}	Pearson Correlation	.325**	.479**	.426**	.160*	.209**	.369**	.437**	.228**	.168*	1	.894**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.032	.005	.000	.000	.002	.025		.000
	N	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178
X	Pearson Correlation	.797**	.843**	.782**	.830**	.749**	.787**	.772**	.766**	.847**	.894**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178	178

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (6) أنّ هناك ارتباطاً ذو دلالة إحصائية بين درجة عبارات كل محور من محاور الاستبانة، مع الدرجة الكلية لجميع عبارات الاستبانة. إذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين درجة محور **البنية التحتية**، والدرجة الكلية لجميع العبارات (0.797)، وهو يدل على أنّ الارتباط قوي ودالّ عند مستوى دلالة (0.01)، بما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.01$ ، وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين درجة محور **البيئة المؤسساتية**، والدرجة الكلية لجميع العبارات (0.843)، وهو يدل على أنّ الارتباط قوي ودالّ عند مستوى دلالة (0.01)، بما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.01$ ، وبلغت قيمة معامل ارتباط

بيرسون بين درجة محور **البيئة الاستثمارية**، والدرجة الكلية لجميع العبارات (0.782)، وهو يدل على أنّ الارتباط مقبول ودالّ عند مستوى دلالة (0.01)، بما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.01$، وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين درجة محور **السياسة المالية**، والدرجة الكلية لجميع العبارات (0.830)، وهو يدل على أنّ الارتباط قوي ودالّ عند مستوى دلالة (0.01)، بما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.01$، وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين درجة محور **صعوبات التمويل الصغير**، والدرجة الكلية لجميع العبارات (0.749)، وهو يدل على أنّ الارتباط مقبول ودالّ عند مستوى دلالة (0.01)، بما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P=0.041<\alpha=0.01$، وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين درجة محور **تحسين ظروف المعيشة**، والدرجة الكلية لجميع العبارات (0.787)، وهو يدل على أنّ الارتباط مقبول ودالّ عند مستوى دلالة (0.01)، بما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.01$، وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين درجة محور **تشجيع المبادرة الفردية**، والدرجة الكلية لجميع العبارات (0.772)، وهو يدل على أنّ الارتباط مقبول ودالّ عند مستوى دلالة (0.01)، بما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.01$، وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين درجة محور **زيادة فرص العمل**، والدرجة الكلية لجميع العبارات (0.766)، وهو يدل على أنّ الارتباط مقبول ودالّ عند مستوى دلالة (0.01)، بما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.01$، وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين درجة محور **تنشيط الاستثمار**، والدرجة الكلية لجميع العبارات (0.847)، وهو يدل على أنّ الارتباط قوي ودالّ عند مستوى دلالة (0.01)، بما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.01$. وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين درجة محور **الاستدامة المالية**، والدرجة الكلية لجميع العبارات (0.894)، وهو يدل على أنّ الارتباط قوي ودالّ عند مستوى دلالة (0.01)، بما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P=0.001<\alpha=0.01$.

ويعرّف صدق البناء أيضاً بأنه: مدى قياس المقياس لتكوين فرضي معين أو سمة معينة، وهو قدرة المقياس على التحقيق من صحة فرضية ما مستمده من الإطار النظري أو الدراسات السابقة، ويضم عدة أنواع منها الاتساق الداخلي والصدق العاملي، والذي يمكن التوصل إليه باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor Analysis وهو طريقة إحصائية تهدف إلى دراسة الظواهر المعقدة لاستخلاص العوامل التي أثرت فيها من خلال تحليل معاملات الارتباط بين متغيرات الظاهرة. ويهدف استخدام التحليل العاملي إلى تحديد كفاءة فقرات هذه المقاييس في قدرتها على قياس ما وضعت لقياسه وكذلك تحديد كفاءة مجالات المقاييس وأكثرها ظهوراً وتمثيلاً. بناءً على ذلك، وباستخدام طريقة المكونات الأساسية Principal Component Analysis تمّ إجراء صدق البناء، وذلك من أجل معرفة مدى ترابط العبارات التي تقيس كل متغير، واستبعاد أي عبارة لا تتوافق مع باقي عبارات قياس المتغير.

يبين الجدول التالي قيم الجذور الكامنة في التحليل العاملي الاستكشافي بعد استبعاد القيم التي أقل من الواحد الصحيح:

الجدول (7) قيم الجذور الكامنة بعد استبعاد القيم التي أقل من الواحد الصحيح

العوامل	الجذور الكامنة		
	القيمة	النسبة من التباين %	التجميع التصاعدي للنسبة من التباين %
1	5.486	22.086	22.086
2	4.118	17.370	39.456
3	3.085	11.463	50.919
4	2.754	9.612	60.531
5	1.432	6.421	66.952

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.23

يبين الجدول (7) أنّ عدد العوامل المستخرجة من التحليل العاملي الاستكشافي، والتي كانت جذورها الكامنة أكبر من الواحد حسب معيار (Kaiser) هي خمسة عوامل، وقد بلغ إجمالي نسبة المعلومة المشروحة للتحليل (66.952%)، وهذا يدل على أنّ جودة التحليل جيدة لأنها تجاوزت (50%) حسب معيار (Kaiser)، ونلاحظ كما ستبين الجداول اللاحقة أنّ قيمة الوزن العاملي لجميع العوامل (التشبعات) تراوحت بين (0.655) و(0.917)، وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين المتحولات والعوامل التي تمثلها، حيث أنّ قيمة الوزن العاملي تتراوح ما بين (-1، +1) وكلما اقتربت قيمة الوزن العاملي من الواحد دل ذلك على وجود علاقة قوية بين المتحول والعامل.

تنتقل الدراسة الآن إلى استعراض نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لكل محور من محاور الدراسة.

المحور الأول: البنية التحتية:

الجدول (8) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور البنية التحتية)

الرقم	البنية التحتية	قيمة التشبع على العامل
1	صعوبة الحصول على مكان مناسب لإقامة المشروع.	.791
2	ضعف البنية التحتية للاتصالات.	.817
3	لا أحتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطوط الهاتف في عملي.	.655
4	ضعف التيار الكهربائي وانقطاعه بشكل مستمر.	.788
5	ضعف البينة الطرقية.	.791

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.23

يبين الجدول (8) أنّ قيمة التشبعات على العامل بالنسبة لمحور البنية التحتية أكبر من القيمة العددية (± 0.50) المحددة لقبول الفقرات. وهذا يمثل الصدق العاملي الذي هو في الواقع معامل

الارتباط بين الفقرة وما هو مشترك أو عام في مجموعة الفقرات الخاضعة للتحليل، وعليه فإنّ التشبعات المشاهدة للفقرات على العامل تعد دليلاً على صدقه ولا داعي لحذف أي عبارة.

المحور الثاني: البيئة المؤسساتية:

الجدول (9) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور البيئة المؤسساتية)

الرقم	البيئة المؤسساتية	قيمة التشبع على العامل
6	ألاحظ أنّ الإطار التشريعي والقانوني يحمي المتعامل لدى مؤسسات التمويل الصغير.	.806
7	إجراءات وقوانين المصارف العامة أوضح من المؤسسات الخاصة.	.818
8	اصطدمت بالعراقيل الإدارية والبيروقراطية عند الحصول على التمويل.	.904
9	تمّ اشتراط الاشتراك بالهاتف والكهرباء والمياه قبل البدء بالمشروع.	.793
10	بعد تأسيس المشروع خضع لمسح المشاريع المرخصة.	.799
11	أخضع لدورة تدريبية في الهيئة العامة للتشغيل قبل البدء بالمشروع.	.806

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.23

يبين الجدول (9) أنّ قيمة التشبعات على العامل بالنسبة لمحور البيئة المؤسساتية أكبر من القيمة العددية (± 0.50) المحددة لقبول الفقرات، وعليه فإنّ التشبعات المشاهدة للفقرات على العامل تعد دليلاً على صدقه ولا داعي لحذف أي عبارة.

المحور الثالث: البيئة الاستثمارية:

الجدول (10) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور البيئة الاستثمارية)

الرقم	البيئة الاستثمارية	قيمة التشبع على العامل
12	أعاني من تقلبات سعر الصرف والتضخم على هيكل تمويل المشروع.	.766
13	لا يمكنني تسويق المنتج بسهولة.	.748
14	تقوم المصارف الحكومية بدورها المطلوب في تقديم الدعم والتشجيع على تمويل المشروعات الصغيرة.	.818
15	تعتبر أنّ اللجوء إلى قروض حكومة أفضل من الاعتماد على قروض خاصة.	.829
16	تعتبر البنوك التجارية أفضل من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة المتخصصة في توفير التمويل اللازم لمشروعك.	.917
17	تعمل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة على توفير كامل التمويل المطلوب للمشروع.	.842

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.23

يبين الجدول (10) أنّ قيمة التشبعات على العامل بالنسبة لمحور البيئة الاستثمارية أكبر من القيمة العددية (± 0.50) المحددة لقبول الفقرات، وعليه فإنّ التشبعات المشاهدة للفقرات على العامل تعد دليلاً على صدقه ولا داعي لحذف أي عبارة.

المحور الرابع: السياسة المالية:

الجدول (11) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور السياسة المالية)

الرقم	السياسة المالية	قيمة التشبع على العامل
18	تنسجم تعليمات وشروط التمويل الصغير مع توجيهات السياسة المالية في البنوك التجارية.	.787
19	الفوائد تماثل فوائد البنوك التجارية.	.784
20	أسعار الفائدة على القروض غير مرتفعة.	.829
21	يتم فرض ضمانات ورهونات عالية على مطرح الاستثمار.	.853
22	مازال التمويل غير كافي وأحتاج تمويل أكبر.	.840

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.23

يبين الجدول (11) أنّ قيمة التشبعات على العامل بالنسبة لمحور السياسة المالية أكبر من القيمة العددية (± 0.50) المحددة لقبول الفقرات، وعليه فإنّ التشبعات المشاهدة للفقرات على العامل تعد دليلاً على صدقه ولا داعي لحذف أي عبارة.

المحور الخامس: صعوبات التمويل الصغير:

الجدول (12) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور صعوبات التمويل)

الرقم	صعوبات التمويل الصغير	قيمة التشبع على العامل
23	تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية.	.853
24	نسبة القرض المطلوب تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب (نسبة الهامش).	.801
25	هناك الكثير من الإجراءات الإدارية الروتينية عند تقديم طلب القرض.	.858
26	الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة.	.789
27	واجهت مشاكل تمويل عند البدء بمشروعك.	.783
28	سبق أن تمّ رفض طلبك بالحصول على القرض من قبل المؤسسة الممولة.	.759
29	تواجه صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها.	.813
30	فوائد قروض تمويل المشروعات الصغيرة تعتبر مرتفعة جداً.	.815
31	تتشدد مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في طلب الضمانات.	.811

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.23

يبين الجدول (12) أنّ قيمة التشبعات على العامل بالنسبة لمحور البيئة المؤسساتية أكبر من القيمة العددية (± 0.50) المحددة لقبول الفقرات، وعليه فإنّ التشبعات المشاهدة للفقرات على العامل تعد دليلاً على صدقه ولا داعي لحذف أي عبارة.

المحور السادس: الأثر على تحسين مستوى المعيشة:

الجدول (13) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، واستكشاف العوامل الكامنة (تحسين مستوى المعيشة)

الرقم	تحسين مستوى المعيشة	قيمة التشبع على العامل
32	تراعي التمويل الصغير البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمقترض عند منح التمويل.	.886
33	تمكنت بفضل المشروع الجديد من تحسين ظروف المعيشة.	.790
34	تخفض الضمانات قدرة التمويل الصغير على دعم المقترضين.	.826
35	أدرك دعم الحكومة للقرض معنوياً وليس مادياً.	.713
36	القروض التي نحصل عليها هي تمثل دعم حكومي مالي جيد.	.857

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.23

يبين الجدول (13) أنّ قيمة التشبعات على العامل بالنسبة لمحور الأثر في تحسين مستوى المعيشة أكبر من القيمة العددية (± 0.50) المحددة لقبول الفقرات، وعليه فإنّ التشبعات المشاهدة للفقرات على العامل تعد دليلاً على صدقه ولا داعي لحذف أي عبارة.

المحور السابع: الأثر في تشجيع المبادرة الفردية:

الجدول (14) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، واستكشاف العوامل الكامنة (تحسين المبادرة الفردية)

الرقم	تحسين المبادرة الفردية	قيمة التشبع على العامل
37	خضع المشروع للتقييم الفني والمالي.	.809
38	اتلقى خدمات استشارية من مؤسسة التمويل.	.787
39	أتلقى دعم فني من هيئات حكومية وأهلية.	.888
40	خضعت لدورة تدريبية قبل الحصول على التمويل.	.817
41	تطورت قدراتي بعد الحصول على التمويل.	.776

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.23

يبين الجدول (14) أنّ قيمة التشبعات على العامل بالنسبة لمحور الأثر في تحسين المبادرة الفردية أكبر من القيمة العددية (± 0.50) المحددة لقبول الفقرات، وعليه فإنّ التشبعات المشاهدة للفقرات على العامل تعد دليلاً على صدقه ولا داعي لحذف أي عبارة.

المحور الثامن: الأثر في زيادة فرص العمل:

الجدول (15) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، واستكشاف العوامل الكامنة (زيادة فرص العمل)

الرقم	زيادة فرص العمل	قيمة التشبع على العامل
42	استعنت بعدد من العمال لإنجاز العمل.	.860
43	اعتمد على الأسر في إدارة المشروع.	.844
44	المشروع لا يحتاج أكثر من شخصين.	.777

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.23

يبين الجدول (15) أنّ قيمة التشبعات على العامل بالنسبة لمحور الأثر في زيادة فرص العمل أكبر من القيمة العددية (± 0.50) المحددة لقبول الفقرات، وعليه فإنّ التشبعات المشاهدة للفقرات على العامل تعد دليلاً على صدقه ولا داعي لحذف أي عبارة.

المحور التاسع: الأثر في تنشيط الاستثمار:

الجدول (16) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور تنشيط الاستثمار)

الرقم	تنشيط الاستثمار	قيمة التشيع على العامل
45	حجم التمويل الصغير يكفي للاستثمار.	.848
46	حجم القرض يناسب متغيرات البيئة الاستثمارية (التضخم – كساد – تغير سعر الصرف).	.758
47	منتجات المشروع معفاة من ضريبة الدخل والأرباح.	.865
48	تتابع مؤسسة التمويل تطور المشروع طيلة فترة التمويل.	.899

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.23

يبين الجدول (16) أنّ قيمة التشبعات على العامل بالنسبة لمحور الأثر في تنشيط الاستثمار أكبر من القيمة العددية (± 0.50) المحددة لقبول الفقرات، وعليه فإنّ التشبعات المشاهدة للفقرات على العامل تعد دليلاً على صدقه ولا داعي لحذف أي عبارة.

المحور العاشر: الأثر في الاستدامة المالية:

الجدول (17) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، واستكشاف العوامل الكامنة (محور الاستدامة المالية)

الرقم	الاستدامة المالية	قيمة التشيع على العامل
49	تمكنت من تحقيق استدامة مالية.	.877
50	أواجه مشكلة في تسوق المنتجات.	.856
51	ينحصر التسويق ضمن المحيط الجغرافي فقط.	.907
52	أنتج بناءً على توصية محددة لكل طلب بعيداً عن المنافسة.	.822
53	بفضل التمويل الصغير انخفضت الديون المتعثرة.	.841

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.23

يبين الجدول (17) أنّ قيمة التشبعات على العامل بالنسبة لمحور الأثر في الاستدامة المالية أكبر من القيمة العددية (± 0.50) المحددة لقبول الفقرات، وعليه فإنّ التشبعات المشاهدة للفقرات على العامل تعد دليلاً على صدقه ولا داعي لحذف أي عبارة.

4.3 ثبات أداة الدراسة:

يعد الثبات من متطلبات أداة الدراسة، والثبات يعني اتساقاً في النتائج عندما تطبق الأداة مرات عديدة. ولحساب قيم ثبات الأداة قام الباحث بحساب قيم معامل الثبات لكل محاور الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ *Alpha- Cornpach* وكانت النتائج كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (18) اختبار الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
البنية التحتية	5	0.834
البيئة المؤسساتية	6	0.855
البيئة الاستثمارية	6	0.876
السياسة المالية	5	0.843
صعوبات التمويل الصغير	9	0.847
الأثر في تحسين ظروف المعيشة	5	0.901
الأثر في تشجيع المبادرات الفردية	5	0.833
الأثر في زيادة فرص العمل	3	0.801
الأثر في تنشيط الاستثمار	4	0.888
الأثر في الاستدامة المالية	5	0.829
الثبات الكلي	**53**	**0.844**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (18) أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات تساوي (0.844)، وهي أكبر من 0.70، كذلك نلاحظ أنّ قيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة أكبر من 0.70، وهذا يدل على ثبات الأداة وصلاحيتها للقياس والدراسة.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تمّ الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي للبيانات SPSS.23، وتمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

أ- الإحصاءات الوصفية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري للعينة، الأهمية النسبية، معامل الاختلاف، التكرارات المطلقة والنسبية.

ب- اختبار (t) لعينة واحدة (اختبار الوسط الحسابي One- Sample Test).

هـ- التحليل العاملي Factor Analysis: التحليل العاملي هو فرع من فروع التحليل الإحصائي المتعدد المتغيرات، يُعنى بدراسة العلاقة الارتباطية بين مجموعة من المتغيرات، ويتميز التحليل العاملي بقدرته على إنقاص المعطيات (المتغيرات) الكثيرة، وترتيبها في عدد ضئيل من المتغيرات الفرضية تدعى بالعوامل، والتي تعكس التباين المشترك بين المتغيرات، وتُفسر ما وراءها من خصائص وعلاقات. ويهدف التحليل العاملي إلى وصف العلاقات القائمة بين المتغيرات من حيث شدة واتجاه الارتباط بينها، ويلعب دوراً في تخفيض عدد متغيرات الظاهرة المدروسة إلى عدد أقل من المتغيرات التي تكون عبارة عن توابع خطية تعكس التباين المشترك بينها. ويتطلب التحليل العاملي استخلاص العوامل الأولية باستخدام طريقة المركبات الأساسية، وتحديد معاملات العوامل الأولية، ومن ثمّ تدوير محاور العوامل الأولية.

و- اختبارات قياس الصدق والثبات:

1- التأكد من صدق أداة الدراسة باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor Analysis – طريقة المكونات الأساسية Principal Component Analysis.

2- التأكد من صدق أداة الدراسة باستخدام مصفوفة الارتباط للعلاقة بين متوسط كل متغير من متغيرات الدراسة، ومتوسط جميع المتغيرات.

3- الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha- Cornpach

تمّ الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي، والمثقل بأرقام تصاعدية مناسبة لتقدير درجة الموافقة على الأسئلة الواردة في الاستبيان كما يأتي:

درجة الموافقة				
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

طول الفئة = (درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا)/عدد فئات الاستجابة

طول الفئة = (5 – 1)/5 = 0.8

وبناءً عليه تمّ اعتماد التبويب المغلق، وتمّ تحديد المجالات الآتية:

الجدول (19) التبويب المغلق لتدرجات سلم ليكرت الخماسي

المجال	الدرجة	الأهمية النسبية
1 – 1.8	غير موافق بشدة	%(20-36)
1.81 – 2.60	غير موافق	%(36.2-52)
2.61 – 3.40	محايد	%(52.2-68)
3.41 – 4.20	موافق	%(68.2-84)
4.21 – 5	موافق بشدة	%(84.2-100)

فإذا وقعت قيمة المتوسط الحسابي للسؤال أو العبارة ضمن المجال (1-1.8) فهي تقابل شدة الإجابة "غير موافق بشدة"، وإذا وقع ضمن المجال (1.81-2.60) فهي تقابل شدة الإجابة "غير موافق"، وإذا وقعت ضمن المجال (2.61-3.40) فهي تقابل شدة الإجابة "محايد"، وإذا وقعت ضمن المجال (3.41-4.20) فهي تقابل شدة الإجابة "موافق"، وإذا وقعت ضمن المجال (4.21-5) فهي تقابل شدة الإجابة "موافق بشدة".

6.3 نتائج اختبار الفرضيات:

تتضمن هذه الفقرة واقع البنية التحتية والبيئة المؤسساتية والاستثمارية والسياسة المالية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، بالإضافة إلى صعوبات التمويل الصغير، وأثره في الفئة المستهدفة من نواحي تحسين ظروف المعيشة وتشجيع المبادرة الفردية وزيادة فرص العمل، وأثره في تطوير المشروعات الصغيرة من ناحيتي تنشيط الاستثمار

والربحية والاستدامة المالية. ولتحقيق ذلك قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف واختبار الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات الاستبانة وحسب كل متغير من متغيراتها، ومن ثمّ حساب الدرجات الخام على كامل العبارات بالنسبة لكل متغير وحساب الوسط الحسابي العام واختبار معنويته، وذلك وفق الآتي:

1.6.3 ما هو واقع البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

يبين الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة لواقع البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

الجدول (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول واقع البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من التمويل

الرقم	البنية التحتية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
						مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
1	صعوبة الحصول على مكان مناسب لإقامة المشروع.	2.242	0.632	44.83	28.18	-16.020	.000	دال
2	ضعف البنية التحتية للاتصالات.	3.770	0.618	75.39	16.39	16.621	.000	دال
3	لا أحتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطوط الهاتف في عملي.	1.567	0.508	31.35	32.42	-37.618	.000	دال
4	ضعف التيار الكهربائي وانقطاعه بشكل مستمر.	3.697	0.473	73.93	12.80	19.645	.000	دال
5	ضعف البينة الطرقية.	3.994	0.075	79.89	1.88	177	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (20) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (2، 4، 5) تقع ضمن المجال (3.41–4.20) المقابل لشدة الإجابة "موافق" على مجالات سلم ليكرت، وهي ترتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارات على أنّ أفراد العينة يرون أنّ هناك ضعف في البنية الطرقية وبأهمية نسبية (79.89%)، كما أنّ هناك ضعف في البنية التحتية للاتصالات بأهمية نسبية (75.39%)، أيضاً هناك ضعف في التيار الكهربائي وانقطاعه بشكل مستمر بأهمية نسبية (73.93%).

أما بالنسبة للعبارة رقم (1) فهي تقع ضمن المجال (1.81–2.60)، وتقابل شدة الإجابة "غير موافق" على مجالات سلم ليكرت وبأهمية نسبية (44.83%)، وهذا يدل على أنّ أفراد العينة لا يوافقون على وجود صعوبة في الحصول على مكان مناسب لإقامة المشروع. وبالمقابل فإنّ أفراد العينة يرفضون عدم حاجتهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطوط الهاتف في عملهم، وهذا ما تظهره قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم (3). وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع

العبـارات يتبـين أنّ أدنـى قيمـة لهـذا المعامـل بلغـت $CV = 1.88\%$ وأعلـى قيمـة لـه بلغـت $CV = 32.42\%$ وهذا يدل على وجود تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة حول واقع البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

ولمعرفة واقع البنية التحتية بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور البنية التحتية واختبار معنويته، وحصل على النتائج التالية:

الجدول (21) نتائج اختبار الوسط الحسابي لواقع البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من التمويل

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	3.0539	.23437	.01757	%7.67	%61.08

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	%95 Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
3.070	.002	.05393	.0193	.0886

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (21) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور واقع البنية التحتية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.05393)، وتقع ضمن المجال (2.61−3.40)، وتقابل شدة الإجابة "**محايد**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .002 < 0.05$، فإننا نستنتج وجود فرق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ هناك صعوبات في البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تتجلى في ضعف البنية الطرقية، وضعف في البنية التحتية للاتصالات، وضعف في التيار الكهربائي وانقطاعه بشكل مستمر، وبأهمية نسبية تقابل (61.08%).

2.6.3 ما هو واقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة لواقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

الجدول (22) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول واقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من التمويل

الرقم	البيئة المؤسساتية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
						مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
6	ألاحظ أنّ الإطار التشريعي والقانوني يحمي المتعامل لدى مؤسسات التمويل الصغير.	4.421	0.506	88.43	11.45	37.443	.000	دال

7	إجراءات وقوانين المصارف العامة أوضح من المؤسسات الخاصة.	3.803	0.510	76.07	13.42	20.998	.000	دال
8	اصطدمت بالعراقيل الإدارية والبيروقراطية عند الحصول على التمويل.	4.382	0.510	87.64	11.64	36.16	.000	دال
9	تمّ اشتراط الاشتراك بالهاتف والكهرباء والمياه قبل البدء بالمشروع.	4.337	0.486	86.74	11.20	36.719	.000	دال
10	بعد تأسيس المشروع خضع لمسح المشاريع المرخصة.	2.309	0.752	46.18	32.55	-12.265	.000	دال
11	أخضع لدورة تدريبية في الهيئة العامة للتشغيل قبل البدء بالمشروع.	3.944	0.314	78.88	7.96	40.118	.000	دال

يبين الجدول (22) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (6، 8، 9) تقع ضمن المجال (4.21-5) المقابل لشدة الإجابة "موافق بشدة" على مجالات سلم ليكرت، وهي ترتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارات على أنّ أفراد العينة يوافقون وبشدة على أنّ الإطار التشريعي والقانوني يحمي المتعامل لدى مؤسسات التمويل الصغير وبأهمية نسبية (88.43%)، كما أنّه توجد عراقيل إدارية وبيروقراطية عند الحصول على التمويل بأهمية نسبية (87.64%)، أيضاً يوجد شرط للاشتراك بالهاتف والكهرباء والمياه قبل البدء بالمشروع بأهمية نسبية (86.74%).

أما بالنسبة للعبارتين (7، 11) فيقع المتوسط الحسابي لهما ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابلان شدة الإجابة " موافق" على مجالات سلم ليكرت وبأهمية نسبية (76.07%، 78.88%)، وهذا يدل على أنّ أفراد العينة يرون أنّ إجراءات المصارف العامة وقوانينها أوضح من المؤسسات الخاصة، كما أنهم خضعوا لدورة تدريبية في الهيئة العامة للتشغيل قبل البدء بالمشروع. أما بالنسبة للعبارة رقم (10) فيؤكد أفراد العينة عدم خضوع مشروعهم بعد تأسيسه لمسح المشاريع المرخصة.

وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 7.96\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 32.55\%$ وهذا يدل على وجود تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة حول واقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

ولمعرفة واقع البيئة المؤسساتية بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور البيئة المؤسساتية واختبار معنويته، وحصل على النتائج التالية:

الجدول (23) نتائج اختبار الوسط الحسابي لواقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من التمويل

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	3.8661	.21116	.01583	%5.46	%77.32

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	%95 Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
54.723	.000	.86610	.8349	.8973

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (23) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور واقع البيئة المؤسساتية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.86610)، وتقع ضمن المجال (3.41−4.20)، وتقابل شدة الإجابة "**موافق**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نستنتج وجود فرق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ واقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير هو واقع جيد باستثناء وجود بعض العراقيل الإدارية والبيروقراطية عند الحصول على التمويل، وعدم خضوع مشاريعهم بعض تأسيسها لمسح المشاريع المرخصة، وبأهمية نسبية تقابل (77.32%).

3.6.3 ما هو واقع البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة لواقع البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

الجدول (24) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول واقع البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من التمويل

الرقم	البيئة الاستثمارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
						مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
12	أعاني من تقلبات سعر الصرف والتضخم على هيكل تمويل المشروع.	3.798	0.491	75.96	12.94	21.665	.000	دال
13	لا يمكنني تسويق المنتج بسهولة.	3.938	0.322	78.76	8.17	38.907	.000	دال
14	تقوم المصارف الحكومية بدورها المطلوب في تقديم الدعم والتشجيع على تمويل المشروعات الصغيرة.	3.944	0.231	78.88	5.86	54.531	.000	دال
15	تعتبر أنّ اللجوء إلى قروض حكومة أفضل من الاعتماد على قروض خاصة.	3.994	0.271	79.89	6.78	48.963	.000	دال
16	تعتبر البنوك التجارية أفضل من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة المتخصصة في توفير التمويل اللازم لمشروعك.	3.815	0.633	76.29	16.59	17.174	.000	دال
17	تعمل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة على	2.449	0.781	48.99	31.90	-9.402	.000	دال

	توفير كامل التمويل المطلوب للمشروع.							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (24) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (12، 13، 14، 15، 16) تقع ضمن المجال (3.41–4.20) المقابل لشدة الإجابة "موافق" على مجالات سلم ليكرت، وهي ترتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارات على أنّ أفراد العينة يوافقون على أنّ تقلبات سعر الصرف والتضخم تؤثر على هيكل تمويل المشروع وبأهمية نسبية (75.96%)، كما أنّه لا يمكنهم تسويق المنتج بسهولة وبأهمية نسبية (78.76%)، بالإضافة إلى قيام المصارف الحكومية بتقديم الدعم والتشجيع على تمويل المشروعات الصغيرة وبأهمية نسبية (78.88%)، وأنّ اللجوء إلى قروض حكومية أفضل من الاعتماد على قروض خاصة وبأهمية نسبية (79.89%)، وأنّ البنوك التجارية أفضل من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة المتخصصة في توفير التمويل اللازم للمشاريع وبأهمية نسبية (76.29%). أما بالنسبة للعبارة رقم (17) فإنّ أفراد العينة لا يوافقون أنّ مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة تعمل على توفير كامل التمويل المطلوب للمشروع وبأهمية نسبية (48.99%).

وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 5.86\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 31.9\%$ وهذا يدل على وجود تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة حول واقع البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

ولمعرفة واقع البيئة الاستثمارية بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور البيئة الاستثمارية واختبار معنويته، وحصل على النتائج التالية:

الجدول (25) نتائج اختبار الوسط الحسابي لواقع البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من التمويل

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	3.6564	.21565	.01616	%5.90	%73.13

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	%95 Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
40.608	.000	.65637	.6245	.6883

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (25) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور واقع البيئة الاستثمارية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.65637)، وتقع ضمن المجال (3.41–4.20)، وتقابل شدة الإجابة "**موافق**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ،

فإننا نستنتج وجود فرق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تتأثر بتقلبات سعر الصرف والتضخم، بالإضافة إلى وجود مشكلات تسويقية لمنتجات المشروع، وعدم الحصول على التمويل الكامل للمشروع، وبأهمية نسبية تقابل (73.13%).

4.6.3 ما هو واقع السياسة المالية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة لواقع السياسة المالية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

الجدول (26) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول واقع السياسة المالية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

الرقم	السياسة المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
						مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
18	تنسجم تعليمات وشروط التمويل الصغير مع توجيهات السياسة المالية في البنوك التجارية.	3.775	0.847	75.51	22.44	12.211	.000	دال
19	الفوائد تماثل فوائد البنوك التجارية.	3.730	0.725	74.61	19.44	13.438	.000	دال
20	أسعار الفائدة على القروض مرتفعة.	3.697	0.913	73.93	24.70	10.177	.000	دال
21	يتم فرض ضمانات ورهونات عالية على مطرح الاستثمار.	3.938	0.500	78.76	12.71	25.015	.000	دال
22	مازال التمويل غير كافي وأحتاج تمويل أكبر.	3.792	0.407	75.84	10.73	25.971	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (26) أنّ المتوسطات الحسابية لجميع العبارات تقع ضمن المجال (3.41−4.20) المقابل لشدة الإجابة "موافق" على مجالات سلم ليكرت، وهي ترتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارات على أنّ أفراد العينة يوافقون على أنه يتم فرض ضمانات ورهونات عالية على مطرح الاستثمار وبأهمية نسبية (78.76%)، كما أنّ التمويل غير كاف ويحتاجون المزيد من التمويل وبأهمية نسبية (75.84%)، بالإضافة إلى أنّ تعليمات وشروط التمويل الصغير تنسجم مع توجهات السياسة المالية في البنوك التجارية وبأهمية نسبية (75.51%)، وأنّ الفوائد تماثل فوائد البنوك التجارية وبأهمية نسبية (74.61%)، وأنّ أسعار الفائدة على القروض مرتفعة وبأهمية نسبية (73.93%). وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 10.73\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 24.7\%$ وهذا يدل على وجود تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة حول واقع السياسة المالية في المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

ولمعرفة واقع السياسة المالية بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور السياسة المالية واختبار معنويته، وحصل على النتائج التالية:

الجدول (27) نتائج اختبار الوسط الحسابي لواقع السياسة المالية في المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	3.7865	.39062	.02928	%10.32	%75.73

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	%95 Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
26.863	.000	.78652	.7287	.8443

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (27) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور واقع السياسة المالية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.78652)، وتقع ضمن المجال (3.41−4.20)، وتقابل شدة الإجابة "**موافق**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نستنتج وجود فرق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ السياسة المالية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تنسجم مع توجهات السياسة المالية في البنوك التجارية، إلا أنه يتم فرض ضمانات ورهونات عالية على مطرح الاستثمار، بالإضافة إلى عدم كفاية التمويل، والفوائد المرتفعة، وبأهمية نسبية تقابل (75.73%).

5.6.3 ما هي صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

الجدول (28) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين

الرقم	صعوبات التمويل الصغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
						مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
23	تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية.	3.736	0.565	74.72	15.13	17.365	.000	دال
24	نسبة القرض المطلوب تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب (نسبة الهامش).	3.888	0.462	77.75	11.88	25.642	.000	دال
25	هناك الكثير من الإجراءات الإدارية الروتينية عند تقديم طلب القرض.	3.860	0.448	77.19	11.60	25.611	.000	دال

26	الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة.	3.753	0.516	75.06	13.75	19.465	.000	دال
27	واجهت مشاكل تمويل عند البدء بمشروعك.	4.545	0.522	90.90	11.47	39.523	.000	دال
28	سبق أن تمّ رفض طلبك بالحصول على القرض من قبل المؤسسة الممولة.	1.669	0.560	33.37	33.54	-31.739	.000	دال
29	تواجه صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها.	3.876	0.446	77.53	11.52	26.19	.000	دال
30	فوائد قروض تمويل المشروعات الصغيرة تعتبر مرتفعة جداً.	3.983	0.557	79.66	13.99	23.541	.000	دال
31	تتشدد مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في طلب الضمانات.	3.685	0.489	73.71	13.28	18.687	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (28) أنّ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (27) يقع ضمن المجال (4.21–5) المقابل لشدة الإجابة "موافق بشدة" على مجالات سلم ليكرت، وهو يرتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارة على أنّ أفراد العينة يوافقون وبشدة على أنه يتم فرض ضمانات ورهونات عالية على مطرح الاستثمار وبأهمية نسبية (78.76%)، كما أنهم يواجهون مشاكل في التمويل عند البدء بالمشروع وبأهمية نسبية (90.9%). كما يبين الجدول أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (23، 24، 25، 26، 29، 30، 31) تقع ضمن المجال (3.41–4.20) المقابل لشدة الإجابة "موافق" على مجالات سلم ليكرت، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارات على أنّ أفراد العينة يوافقون على أنّ فترة سداد قروض المشروعات غير كافية وبأهمية نسبية (74.72%)، وأنّ نسبة القرض المطلوب تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب وبأهمية نسبية (77.75%)، كما أنهم يواجهون الكثير من الإجراءات الإدارية الروتينية عند تقديم طلب القرض وبأهمية نسبية (77.19%)، وأنّ الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة وبأهمي نسبية (75.06%)، بالإضافة إلى صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة وبأهمية نسبية (77.53%)، وفوائد القروض المرتفعة جداً بأهمية نسبية (79.66%)، وأخيراً التشديد في طلب الضمانات بأهمية نسبية (73.71%).

وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 11.52\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 33.54\%$ وهذا يدل على وجود تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بصعوبات التمويل الصغير.

ولمعرفة واقع صعوبات التمويل الصغير بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور صعوبات التمويل الصغير واختبار معنويته، وحصل على النتائج التالية:

الجدول (29) نتائج اختبار الوسط الحسابي لواقع صعوبات التمويل الصغير

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	3.6660	.21922	.01643	%5.98	%73.32

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	%95 Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
40.535	.000	.66604	.6336	.6985

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (29) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور صعوبات التمويل الصغير ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.66604)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة "**موافق**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نستنتج وجود فرق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير يواجهون صعوبات تمويلية عند البدء بالمشروع، حيث أنّ فوائد القروض مرتفعة جداً، كما أنّ نسبة القرض تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب، بالإضافة إلى مشكلات مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها، والإجراءات الروتينية والإدارية عند تقديم طلب القرض، والفترة الزمنية الطويلة للحصول على الموافقة لطلب القرض، وعدم كفاية فترات السداد، والتشدد في طلب الضمانات، وبأهمية نسبية تقابل (73.32%).

6.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة:

الجدول (30) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة

الرقم	أثر التمويل على تحسين ظروف المعيشة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
						مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
32	تراعي التمويل الصغير البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمقترض عند منح التمويل.	2.545	0.883	50.90	34.71	-6.872	.000	دال
33	تمكنت بفضل المشروع الجديد من تحسين ظروف المعيشة.	3.354	0.776	67.08	23.15	6.082	.000	دال
34	تخفض الضمانات قدرة التمويل الصغير على دعم المقترضين.	3.714	0.489	74.27	13.18	19.452	.000	دال

35	أدرك دعم الحكومة للقرض معنوياً وليس مادياً.	3.747	0.485	74.94	12.94	20.557	.000	دال
36	القروض التي نحصل عليها هي تمثل دعم حكومي مالي جيد.	2.129	0.451	42.58	21.19	-25.751	.000	دال

يبين الجدول (30) أنّ المتوسط الحسابي للعبارتين (33، 34) يقع ضمن المجال (3.41–4.21) المقابل لشدة الإجابة "موافق" على مجالات سلم ليكرت، وهو يرتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهاتين العبارتين على أنّ أفراد العينة يوافقون على أنّ دعم الحكومة للقرض معنوياً وليس مادياً وبأهمية نسبية (74.94%)، وأنّ الضمانات تخفض قدرة التمويل الصغير على دعم المقترضين وبأهمية نسبية (74.27%). كما يبين الجدول أنّ أفراد العينة كانوا محايدين فيما يتعلق بأنّ المشروع الجديد قد حسّن من ظروف المعيشة، وبأهمية نسبية (67.08)، أيضاً لا يوافق أفراد العينة على أنّ التمويل الصغير يراعي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمفترض عند منح التمويل، وأنّ القروض التي يحصلون عليها لا تمثل دعم حكومي جيد.

وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 12.94\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 34.71\%$ وهذا يدل على وجود تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة.

ولمعرفة أثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور تحسين ظروف المعيشة واختبار معنويته، وحصل على النتائج التالية:

الجدول (31) نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	3.0978	.35526	.02663	%11.47	%61.96

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	%95 Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
3.671	.000	.09775	.0452	.1503

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (31) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور أثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.09775)، وتقع ضمن المجال (2.61–3.40)، وتقابل شدة الإجابة "**محايد**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$، فإننا نستنتج وجود فرق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة

والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ التمويل الصغير لا يساهم كثيراً في تحسين ظروف المعيشة، حيث أنه لا يراعي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمقترض، وأنّ الضمانات الكبيرة ترهق المقترضين، وبأهمية نسبية تقابل (61.96%).

7.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتشجيع المبادرة الفردية:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتشجيع المبادرة الفردية:

الجدول (32) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية

الرقم	أثر التمويل على تشجيع المبادرة الفردية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
						مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
37	خضع المشروع للتقييم الفني والمالي.	3.624	0.802	72.47	22.13	10.377	.000	دال
38	أتلقى خدمات استشارية من مؤسسة التمويل.	2.258	0.638	45.17	28.26	-15.501	.000	دال
39	أتلقى دعم فني من هيئات حكومية وأهلية.	2.292	0.667	45.84	29.11	-14.153	.000	دال
40	خضعت لدورة تدريبية قبل الحصول على التمويل.	3.787	0.601	75.73	15.87	17.466	.000	دال
41	تطورت قدراتي بعد الحصول على التمويل.	3.888	0.449	77.75	11.56	26.35	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (32) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (37، 40، 41) تقع ضمن المجال (3.41-4.21) المقابل لشدة الإجابة "موافق" على مجالات سلم ليكرت، وهي ترتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارات على أنّ أفراد العينة يوافقون على أنّ المشروع خضع للتقييم الفني والمالي وبأهمية نسبية (72.47%)، وأنّهم خضعوا لدورات تدريبية قبل الحصول على التمويل وبأهمية نسبية (75.73%)، بالإضافة إلى تطور قدراتهم بعد الحصول على التمويل بأهمية نسبية (77.75%). ونلاحظ من الجدول أيضاً أنّ أفراد العينة أكدوا على عدم تلقيهم خدمات استشارية من مؤسسة التمويل، وعدم تلقيهم دعم فني من هيئات حكومية وأهلية.

وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 11.56\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 29.11\%$ وهذا يدل على وجود تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية.

ولمعرفة أثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور تشجيع المبادرة الفردية واختبار معنويته، وحصل على النتائج التالية:

الجدول (33) نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	3.1697	.35412	.02654	%11.17	%63.39

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	%95 Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
6.392	.000	.16966	.1173	.2220

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (33) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور أثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.16966)، وتقع ضمن المجال (2.61–3.40)، وتقابل شدة الإجابة "**محايد**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P=.000<0.05$، فإننا نستنتج وجود فرق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ التمويل الصغير لا يساهم كثيراً في تشجيع المبادرة الفردية، حيث لم يتلقى المقترضين أي خدمات استشارية من مؤسسة التمويل، كما لم يتلقوا الدعم الفني من الهيئات الحكومية أو الأهلية، وبأهمية نسبية تقابل (63.39%).

8.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بزيادة فرص العمل:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بزيادة فرص العمل:

الجدول (34) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير على زيادة فرص العمل

الرقم	أثر التمويل على زيادة فرص العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
						مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
42	استعنت بعدد من العمال لإنجاز العمل.	3.910	0.387	78.20	9.91	31.345	.000	دال
43	اعتمدت على الأسر في إدارة المشروع.	2.405	0.577	48.09	23.99	-13.776	.000	دال
44	المشروع لا يحتاج أكثر من شخصين.	1.640	0.624	32.81	38.06	-29.054	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (34) أنّ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (42) تقع ضمن المجال (3.41−4.21) المقابل لشدة الإجابة "موافق" على مجالات سلم ليكرت، وهو يرتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارة على أنّ أفراد العينة يؤكدون استعانتهم بعدد من العمال لإنجاز العمل وبأهمية نسبية (78.2%)، وأنّهم لم يعتمدوا على الأسر في إدارة المشروع، وبنفس الوقت يرفضون أنّ المشروع لا يحتاج إلى أكثر من شخصين.

وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 9.91\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 38.06\%$ وهذا يدل على وجود تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على زيادة فرص العمل.

ولمعرفة أثر التمويل الصغير على زيادة الفرص العمل بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور زيادة فرص العمل واختبار معنويته، وحصل على النتائج التالية:

الجدول (35) نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير على زيادة فرص العمل

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	2.6517	.28307	.02122	%10.68	%53.03

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	%95 Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
-16.417	.000	-.34831	-.3902	-.3064

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (35) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور أثر التمويل الصغير على زيادة فرص العمل تنخفض عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.34831)، وتقع ضمن المجال (2.61−3.40)، وتقابل شدة الإجابة "**محايد**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$، فإننا نستنتج وجود فرق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ التمويل الصغير لا يساهم كثيراً في زيادة فرص العمل، وبأهمية نسبية تقابل (53.03%).

9.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار:

الجدول (36) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار

الرقم	أثر التمويل في تنشيط الاستثمار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
						مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
45	حجم التمويل الصغير يكفي للاستثمار.	2.562	0.830	51.24	32.38	-7.047	.000	دال
46	حجم القرض يناسب متغيرات البيئة الاستثمارية (التضخم – كساد – تغير سعر الصرف).	1.584	0.494	31.69	31.20	-38.217	.000	دال
47	منتجات المشروع معفاة من ضريبة الدخل والأرباح.	1.494	0.523	29.89	35.03	-38.377	.000	دال
48	تتابع مؤسسة التمويل تطور المشروع طيلة فترة التمويل.	1.624	0.581	32.47	35.79	-31.598	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (36) أنّ المتوسطات الحسابية لجميع عبارات أثر التمويل في تنشيط الاستثمار تدل على عدم موافقة أفراد العينة على هذا المحور، حيث يؤكدون أنّ حجم التمويل لا يكفي للاستثمار، كما أنّ حجم القرض لا يناسب متغيرات البيئة الاستثمارية، وأنّ منتجات المشروع غير معفاة من ضريبة الدخل، كما أنّ مؤسسة التمويل لا تطور المشروع طيلة فترة التمويل.

وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 31.38\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 35.79\%$ وهذا يدل على وجود تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار.

وبإيجاد قيمة المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور أثر التمويل في تنشيط الاستثمار واختبار معنويته، تمّ الحصول على النتائج التالية:

الجدول (37) نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	1.8160	.26481	.01985	%14.58	%36.32

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	%95 Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
-59.652	.000	-1.18399	-1.2232	-1.1448

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (37) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور أثر التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار تنخفض عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (1.18399)، وتقع ضمن المجال (1.81–2.60)، وتقابل شدة الإجابة "**غير موافق**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال

الدلالة $P = .000 < 0.05$، فإننا نستنتج وجود فرق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ التمويل الصغير لا يساهم في تنشيط الاستثمار، وبأهمية نسبية تقابل (36.32%).

10.6.3 ما هو أثر التمويل الصغير في تحقيق الاستدامة المالية:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير في الاستدامة المالية:

الجدول (38) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير في الاستدامة المالية

الرقم	أثر التمويل في الاستدامة المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
						مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
49	تمكنت من تحقيق استدامة مالية.	2.421	0.764	48.43	31.57	-10.101	.000	دال
50	أواجه مشكلة في تسوق المنتجات.	3.933	0.694	78.65	17.64	17.934	.000	دال
51	ينحصر التسويق ضمن المحيط الجغرافي فقط.	4.298	0.471	85.96	10.95	36.782	.000	دال
52	أنتج بناءً على توصية محددة لكل طلب بعيداً عن المنافسة.	1.657	0.488	33.15	29.43	-36.733	.000	دال
53	بفضل التمويل الصغير انخفضت الديون المتعثرة.	3.994	0.615	79.89	15.40	21.564	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (38) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (50، 51، 53) تدل على أنّ أفراد العينة يوافقون على وجود مشاكل في تسويق المنتجات، حيث ينحصر التسويق ضمن المحيط الجغرافي فقط، إلا أنه بفضل التمويل الصغير انخفضت الديون المتعثرة. أما فيما يتعلق بالعبارة رقم (49)، فيؤكد أفراد العينة على عدم تحقيق استدامة مالية من المشروع الصغير، بالإضافة إلى أنّ إنتاجهم لم يتم بناء على توصية محددة لكل طلب بعيداً عن المنافسة كما ورد في العبارة (52). وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 10.95\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 31.57\%$ وهذا يدل على وجود تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير في الاستدامة المالية. وبإيجاد قيمة المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور أثر التمويل في الاستدامة المالية واختبار معنويته، تمّ الحصول على النتائج التالية:

الجدول (39) نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير في الاستدامة المالية

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	3.2607	.28349	.02125	%8.69	%65.21

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	%95 Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
12.268	.000	.26067	.2187	.3026

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول (39) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور أثر التمويل الصغير في الاستدامة المالية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (.26067)، وتقع ضمن المجال (2.61−3.40)، وتقابل شدة الإجابة "**محايد**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نستنتج وجود فرق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ التمويل الصغير لا يساهم كثيراً في تحقيق الاستدامة المالية، وبأهمية نسبية تقابل (65.21%).

11.6.3 تحديد البناء العاملي لمتغيرات الدراسة والعلاقة بينها:

يهدف التحليل العاملي إلى وصف العلاقات القائمة بين المتغيرات من حيث شدة واتجاه الارتباط بينها، ويلعب دوراً في تخفيض عدد متغيرات الظاهرة المدروسة إلى عدد أقل من المتغيرات التي تكون عبارة عن توابع خطية تعكس التباين المشترك بينها. ويتطلب التحليل العاملي استخلاص العوامل الأولية باستخدام طريقة المركبات الأساسية، وتحديد معاملات العوامل الأولية، ومن ثمّ تدوير محاور العوامل الأولية. ***بإيجاد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الداخلة في التحليل نجد:***

الجدول (40) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين المتغيرات

		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
Correlation	X1	1.000	.356	.387	.052	.274	.571	.426	-.164-	.252	.325
	X2	.356	1.000	.528	.222	.389	.331	.366	-.118-	.125	.479
	X3	.387	.528	1.000	.378	.520	.470	.551	-.147-	.226	.426
	X4	.052	.222	.378	1.000	.342	.141	.342	-.032-	.033	.160
	X5	.274	.389	.520	.342	1.000	.267	.335	.023	.057	.209
	X6	.571	.331	.470	.141	.267	1.000	.599	-.203-	.192	.369
	X7	.426	.366	.551	.342	.335	.599	1.000	-.106-	.244	.437
	X8	-.164-	-.118-	-.147-	-.032-	.023	-.203-	-.106-	1.000	-.018-	-.228-
	X9	.252	.125	.226	.033	.057	.192	.244	-.018-	1.000	.168
	X10	.325	.479	.426	.160	.209	.369	.437	-.228-	.168	1.000
Sig. (1-tailed)	X1		.000	.000	.244	.000	.000	.000	.014	.000	.000
	X2	.000		.000	.001	.000	.000	.000	.059	.048	.000
	X3	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.025	.001	.000
	X4	.244	.001	.000		.000	.030	.000	.333	.330	.016
	X5	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.378	.223	.003
	X6	.000	.000	.000	.030	.000		.000	.003	.005	.000
	X7	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.080	.001	.000
	X8	.014	.059	.025	.333	.378	.003	.080		.405	.001
	X9	.000	.048	.001	.330	.223	.005	.001	.405		.012
	X10	.000	.000	.000	.016	.003	.000	.000	.001	.012	

a. Determinant = .058

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

يبين الجدول (40) المصفوفة الارتباطية[14]، والتي تتكون من جزأين: الجزء **العلوي** الذي يتضمن معاملات ارتباط بيرسون، والجزء **السفلي** الذي يتضمن قيمة الاحتمال لمعنوية معاملات الارتباط (من طرف واحد)، (1-Tailed) Sig. كما يتبين لنا أنّ قيمة محدد هذه المصفوفة يساوي (0.058)، وبما أنّ **Determinant = 0.058> 0.00001**[15]، وبالتالي نقول بعدم وجود مشكلة للازدواج الخطي بين المتغيرات، مما ينفي الحاجة إلى حذف متغيرات.

وللتأكد من مدى كفاية حجم العينة تمّ تطبيق اختبار **KMO** وفق الجدول التالي:

الجدول (41) نتائج اختبار KMO Test للتحقق من مدى كفاية حجم العينة

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		**.825**
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	**493.56**
	df	**45**
	Sig.	**.000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

يبين الجدول (41) أن قيمة اختبار $KMO = 0.825 > 0.50$، وبالتالي يمكننا الحكم بكفاية حجم العينة[16] المستخدمة في الدراسة. كذلك تبين نتائج اختبار بارتليت Bartlett's Test أنّ مصفوفة الارتباط هي ليست مصفوفة الوحدة[17]، حيث بلغت قيمة كاي مربع المحسوبة (493.56) عند درجات حرية 45، وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P = .000$ أصغر من مستوى الدلالة 0.05 نقول بأنّ مصفوفة الارتباط هي ليست مصفوفة الوحدة.

وبإيجاد القيم الأولية والمستخلصة لاشتراكيات[18] المتغيرات، حيث تدل اشتراكية أي متغير على التباين في قيم هذا المتغير والتي تفسرها كل العوامل المستخلصة (العوامل المشتركة)، وهي عبارة عن مجموع مربعات تشبعات المتغير في العوامل المستخلصة (قبل التدوير)، وبناءً على ذلك نجد:

الجدول (42) القيم الأولية المستخلصة لاشتراكيات متغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات	القيم الأولية	القيم المستخلصة	الرتبة
X_1	البنية التحتية	1	.598	6
X_2	البيئة المؤسساتية	1	.501	10
X_3	البيئة الاستثمارية	1	.691	2
X_4	السياسة المالية	1	.573	8

[14]- مصفوفة العلاقات هي تحليل مبدئي للعلاقات بين المتغيرات الداخلة في التحليل العاملي، حيث ينبغي ملاحظة المتغيرات التي تكون قوة العلاقة بين المتغيرين أكبر من 0.90 بغض النظر عن الإشارة أي بقيمتها المطلقة، والنظر في استبعادها.

[15]- ينبغي أن يكون محدد المصفوفة أكبر من 0.00001 حتى لا يكون هناك مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

[16]- تتراوح قيمة إحصائي اختبار KMO بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل، والعكس صحيح. ويشير صاحب هذا الاختبار (Kaiser, 1974) إلى أنّ الحد الأدنى لهذا الإحصائي هي (0.50) حتى يمكن الحكم على كفاية حجم العينة أما في حالة أن تكون قيمته أقل من ذلك فإنه يتعين زيادة حجم العينة.

[17]- مصفوفة الوحدة هي المصفوفة التي تتكون جميع عناصرها من الصفر، فيما عدا العناصر الموجودة على القطر الرئيسي تساوي الواحد الصحيح.

[18]- الاشتراكيات: هي مجموع مربع تحميلات العامل على المتغيرات المختلفة والتي استخلصت في المصفوفة العاملية، فكل متغير يساهم بأحجام مختلفة في كل عامل من العوامل ومجموع مربعات هذه الاسهامات أو التشبعات في العوامل هي قيمة الاشتراكيات.

X_5	صعوبات التمويل الصغير	1	.600	5
X_6	الأثر في تحسين ظروف المعيشة	1	.623	3
X_7	الأثر في تشجيع المبادرات الفردية	1	.609	4
X_8	الأثر في زيادة فرص العمل	1	.747	1
X_9	الأثر في تنشيط الاستثمار	1	.594	7
X_{10}	الأثر في الاستدامة المالية	1	.509	9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

يبين الجدول (42) أنّ أكبر اشتراكية هي اشتراكية المتغير الثامن (الأثر في زيادة فرص العمل)، وتبلغ قيمتها (0.747%) مما يدل على أنه المتغير الأكثر أهمية في العوامل الثلاثة المستخلصة، يليه متغير البيئة الاستثمارية باشتراكية قيمتها (0.691%)، يليه متغير الأثر في تحسين ظروف المعيشة باشتراكية قيمتها (0.623%)، وهكذا بينما أصغر اشتراكية كانت قيمتها (0.501%)، وهي اشتراكية متغير البيئة المؤسساتية، مما يدل على أنه المتغير الأقل أهمية في العوامل الثلاثة المستخلصة. ومن الملاحظ أنّ جميع اشتراكيات العوامل أكبر من (0.501%)، مما يدل على أهمية المتغيرات المقابلة لها في العوامل الثلاثة المستخلصة.

وبإيجاد قيم الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط، ونسبة ما يُفسره كل عامل من التباين الكلي المفسر، مع ملاحظة أنه تمّ استبعاد المكونات التي جذرها الكامن أقل من الواحد الصحيح:

الجدول (43) قيم الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط ونسبة ما يفسره كل عامل من التباين الكلي المفسر

Total Variance Explained

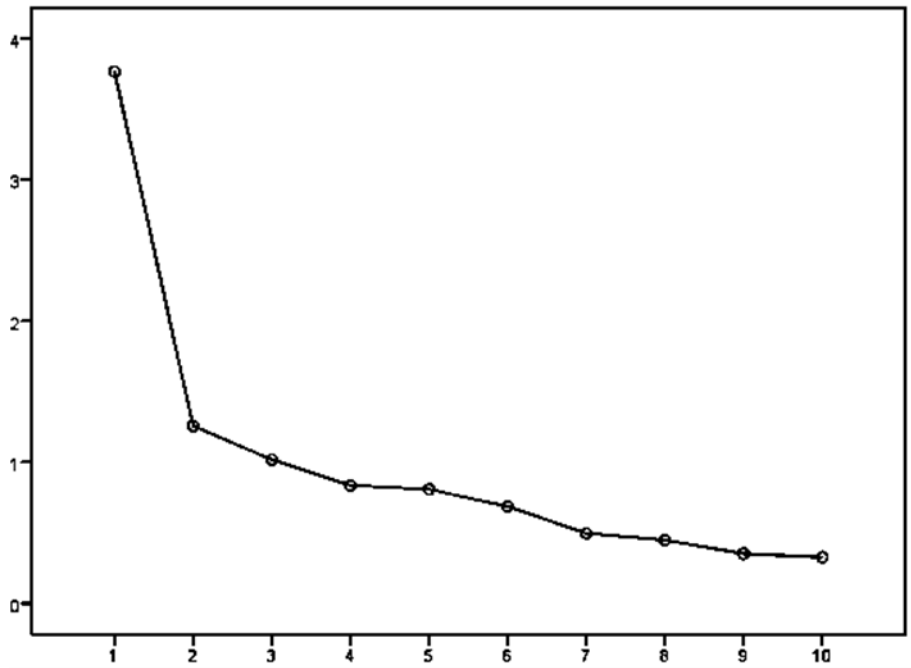
Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	**3.768**	37.681	37.681	3.768	**37.681**	37.681	2.398	**23.978**	23.978
2	**1.258**	12.580	50.260	1.258	**12.580**	50.260	2.245	**22.454**	46.432
3	**1.019**	10.187	60.447	1.019	**10.187**	60.447	1.402	**14.015**	60.447
4	.836	8.359	68.807						
5	.808	8.079	76.885						
6	.687	6.867	83.752						
7	.497	4.968	88.720						
8	.448	4.485	93.205						
9	.352	3.520	96.725						
10	.327	3.275	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

يبين الجدول (43) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات (تباين المكونات)، ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي (10) بقدر عدد المتغيرات، إذ أنّ المكون الرئيس الأول له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي $\lambda_1 = 3.768$ ويفسر (37.681%)، وإنّ المكون الثاني له جذر كامن$\lambda_2 = 1.258$ ويفسر (12.58%)، والمكون الثالث له جذر كامن $\lambda_3 = 1.019$ويفسر (10.187%)، هذه المكوّنات الرئيسة الثلاثة لها المساهمة الأكبر في التباين الكلي المفسر فقد بلغ مجموع ما تفسره /60.447%/ من التباين الكلي، ونلاحظ أنه تمّ الاستغناء عن المكونات

التي لها جذور كامنة أقل من الواحد الصحيح، وتبيّن أيضاً أن المكون الأول قبل الحل الأمثل وبعده كان له الأثر الأكبر فهو مسؤول عن (37.681%) و (23.978%) من التباينات الكلية في النموذج قبل التدوير وبعده، يليه المكون الثاني في الأثر فهو مسؤول عن (12.58%) و(22.454%) من التباينات الكلية في النموذج قبل التدوير وبعده، وأخيراً المكون الثالث فهو مسؤول عن (10.187%) و (14.015%) من التباينات الكلية في النموذج قبل التدوير وبعده، ونلاحظ أنّ توزيع التباينات بين المكونات أصبح أفضل بعد التدوير، فلم يعد ذلك الفرق الكبير بين تشاركيات المكونات، ويبدو ذلك واضحاً بالنسبة لجميع المكونات، والشكل التالي يبيّن نقطة الانعطاف، وهي النقطة التي يأخذ عندها المنحني اتجاهاً آخر (حسب عدد المكونات المفترضة والتي تكون جذورهم الكامنة أكبر من الواحد).



الشكل (1) العلاقة بين الجذور الكامنة ورقم المكون لمتغيرات الدراسة

يبين الشكل (1) أنّ هناك فقط ثلاثة مكونات تساهم بنسبة (60.447)% من تفسير التباينات الكلية للمتغيرات، لكون قيمة جذورهم الكامنة أكبر من (1). وبذلك تكون نقطة الانعطاف هي النقطة التي يأخذ عندها هذا المنحني اتجاه آخر بدءاً من النقطة الرابعة (0.836)، التي تلي آخر مكون وقيمته (1.019). ثمّ يستمر بعدها المنحني بهذا الشكل (الهبوط) حتى المكون العاشر عند القيمة (0.327).

وبإيجاد مصفوفة العوامل الأولية وتشبعات هذه العوامل على متغيرات الدراسة بعد تدوير المحاور (Varimax)، نجد ما يلي:

الجدول (44) مصفوفة العوامل الأولية لمتغيرات الدراسة وتشبعات هذه العوامل بعد التدوير

المتغيرات	الرمز	Component		
		$FACT_1$	$FACT_2$	$FACT_3$
صعوبات التمويل الصغير	X_5	.758		
السياسة المالية	X_4	.749		
البيئة الاستثمارية	X_3	.695		
البيئة المؤسساتية	X_2	.562		
الأثر في تنشيط الاستثمار	X_9		.725	
البنية التحتية	X_1		.717	
الأثر في تحسين ظروف المعيشة	X_6		.669	
الأثر في تشجيع المبادرة الفردية	X_7		.576	
الأثر في زيادة فرص العمل	X_8			-.860
الأثر في الاستدامة المالية	X_{10}			.507

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

من الملاحظ أنّه وباستخدام التحليل العاملي لمتغيرات الدراسة تمّ تخفيض عدد المتغيرات من (10) متغيرات، وتمثيلها بثلاثة عوامل، حيث فسرت هذه العوامل الثلاثة نسبة عالية من تباين هذه المتغيرات (60.447)، وبالتالي نلاحظ حسب معطيات الجدول رقم (44) ما يلي:

1- العامل الأول يرتبط بقوة بأكبر معامل ارتباط مع متغير صعوبات التمويل الصغير، وهذا يدل على أهمية هذا المتغير ومدى تأثيره في تنمية المشروعات الصغيرة، حيث ينبغي التركيز على تذليل الصعوبات التي يواجهها المقترضين عند منحهم التمويل الصغير.

2- العامل الثاني يرتبط بقوة بأكبر معامل ارتباط مع الأثر في تنشيط الاستثمار، وهذا يعني أنه ينبغي التركيز على تنشيط الاستثمار عند تمويل المشروعات الصغيرة وفق هذا العامل.

3- العامل الثالث يرتبط بقوة بأكبر معامل ارتباط مع الأثر في زيادة فرص العمل، وهذا يعني أنه ينبغي التركيز على معالجة مشكلة البطالة ودراسة الجدوى الاقتصادية من المشاريع الصغيرة بحيث تسهم في زيادة فرص العمل وحل مشكلة البطالة وفق هذا العامل.

وبناءً على ما سبق فإنّ **دالة العوامل المستخلصة** تأخذ الشكل التالي:

$$Y_P = FACT_1 + FACT_2 + FACT_3 \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

$$FACT_1 = 0.758X_5 + 0.749X_4 + 0.695X_3 + 0.562X_2$$

$$FACT_2 = 0.725X_9 + 0.717X_1 + 0.669X_6 + 0.576X_7$$

$$FACT_3 = 0.860X_8 + 0.507X_{10}$$

النتائج والمقترحات

○ نتائج الدراسة:

1- توجد العديد من الصعوبات في البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تتجلى في ضعف البنية الطرقية، وضعف في البنية التحتية للاتصالات، وضعف في التيار الكهربائي وانقطاعه بشكلٍ مستمر.

2- عموماً يتصف واقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير بأنه واقعٌ جيد باستثناء وجود بعض العراقيل الإدارية والبيروقراطية عند الحصول على التمويل، وعدم خضوع مشاريعهم بعض تأسيسها لمسح المشاريع المرخصة.

3- تتأثر البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير بتقلبات سعر الصرف والتضخم، بالإضافة إلى وجود مشكلاتٍ تسويقية لمنتجات المشروع، وعدم الحصول على التمويل الكامل للمشروع.

4- تنسجم السياسة المالية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير مع توجهات السياسة المالية في البنوك التجارية، إلا أنّ المستفيدين يعانون من فرض ضمانات ورهونات عالية على مطرح الاستثمار، بالإضافة إلى عدم كفاية التمويل، والفوائد المرتفعة.

5- يواجه المستفيدون من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير صعوبات تمويلية عند البدء بالمشروع، حيث أنّ فوائد القروض مرتفعة جداً، كما أنّ نسبة القرض تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب، بالإضافة إلى مشكلات مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها، والإجراءات الروتينية والإدارية عند تقديم طلب القرض، والفترة الزمنية الطويلة للحصول على الموافقة لطلب القرض، وعدم كفاية فترات السداد، والتشدد في طلب الضمانات.

6- لا يساهم التمويل الصغير كثيراً في تحسين ظروف المعيشة، حيث أنه لا يراعي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمقترض، وأنّ الضمانات الكبيرة ترهق المقترضين، كما أنّ دعم الحكومة للقرض الصغير يقتصر على الجانب المعنوي دون المادي، حيث لا تمثل القروض التي يحصل عليها المقترضون دعماً حكومياً مالياً جيداً.

7- لا يساهم التمويل الصغير كثيراً في تشجيع المبادرة الفردية، حيث لم يتلقى يتلقَ المقترضون أي خدماتٍ استشارية من مؤسسة التمويل، كما لم يتلقوا الدعم الفني من الهيئات الحكومية أو الأهلية، إلا أنّ المشروع الصغير يخضع للتقييم الفني والمالي، كما يخضع المقترضون لدوراتٍ تدريبية قبل الحصول على التمويل.

8- لا يساهم التمويل الصغير كثيراً في زيادة فرص العمل، حيث أنه بالرغم من استعانة المقترضين بعدد من العمال لإنجاز العمل، إلا أنّ اعتمادهم على الأسر في إدارة المشروع وتنفيذه ما تزال ضعيفة.

9- لا يساهم التمويل الصغير في تنشيط الاستثمار، حيث أنّ حجم التمويل لا يكفِ للاستثمار، كما أنّ حجم القرض لا يناسب متغيرات البيئة الاستثمارية، وأنّ منتجات المشروع غير معفاة من ضريبة الدخل، كما أنّ مؤسسة التمويل لا تطور المشروع طيلة فترة التمويل.

10- لا يساهم التمويل الصغير كثيراً في تحقيق الاستدامة المالية، حيث يواجه المقترضون مشاكل في تسويق المنتجات، إذ ينحصر التسويق ضمن المحيط الجغرافي فقط، إلا أنه بفضل التمويل الصغير انخفضت الديون المتعثرة لدى المقترضين.

11- أظهرت نتائج التحليل العاملي للعلاقة بين متغيرات الدراسة وجود ثلاثة مكونات تساهم بنسبة (60.447)% من تفسير التباينات الكلية للمتغيرات، لكون قيمة جذورهم الكامنة أكبر من الواحد، حيث تبين أنّ **العامل الأول** يرتبط بقوة بأكبر معامل ارتباط مع متغير صعوبات التمويل الصغير، وهذا يدل على أهمية هذا المتغير ومدى تأثيره في تنمية المشروعات الصغيرة، حيث ينبغي التركيز على تذليل الصعوبات التي يواجهها المقترضين عند منحهم التمويل الصغير. أما **العامل الثاني** فيرتبط بقوة بأكبر معامل ارتباط مع الأثر في تنشيط الاستثمار، وهذا يعني أنه ينبغي التركيز على تنشيط الاستثمار عند تمويل المشروعات الصغيرة وفق هذا العامل. أما **العامل الثالث** فيرتبط بقوة بأكبر معامل ارتباط مع الأثر في زيادة فرص العمل، وهذا يعني أنه ينبغي التركيز على معالجة مشكلة البطالة ودراسة الجدوى الاقتصادية من المشاريع الصغيرة بحيث تسهم في زيادة فرص العمل وحل مشكلة البطالة وفق هذا العامل.

○ مقترحات الدراسة:

1- تفعيل عمل ونشاط هيئة تنمية المشروعات الصغيرة في سورية ومنحها استقلالية خاصة أسوةً بما هو معمول به في أغلب دول العالم، تُعنى بتلك المشروعات من مرحلة التخطيط والتأسيس مروراً بمرحلة الإنتاج والتسويق، وذلك لتجاوز التقاطعات في الرؤى والبرامج والسياسات من قبل الجهات القائمة على تلك المشروعات، بالإضافة إلى إحداث فروع للهيئة في كل محافظة من المحافظات السورية.

2- العمل على دعم وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة من خلال تطبيق عدة حوافز من ضمنها الإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات التسجيل والتراخيص، وتخفيض أسعار المياه والكهرباء.

3- تشجيع المشروعات الصغيرة وبخاصة تلك التي تعتمد على المدخلات المحلية، والعمل على إقامة المجمعات الصناعية المتكاملة التي تتوفر فيها البنية التحتية لتلك المشروعات من طاقة كهربائية وطرق مواصلات، والعمل على تفعيل الترابط بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة وبين المشروعات الصغيرة.

4- تحسين بيئة الأعمال في سورية من خلال النهوض بنوعية القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار في القطاع الخاص، واتخاذ التدابير التي من شأنها أن تُخفّض من تكلفة الأعمال وتقليص عدد الإجراءات والوقت اللازم للتعامل مع الأجهزة الحكومية.

5- تأمين وإنشاء منافذ تسويقية، ودعم وتوسيع مشاركة منتجات المشروعات الصغيرة في المعارض الدولية المحلية والخارجية لتعريف المستهلك المحلي والأجنبي بمنتجات تلك المشروعات، وإتباع الأساليب الحديثة في مجال التسويق لها عبر الدعاية والإعلان الإلكتروني وإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأذواق المستهلكين.

6- اعتماد سياسة تجارية مشجعة للمشروعات الصغيرة من قبل الدولة تركز على حماية منتجات هذه المشروعات من المنافسة الأجنبية، ومنحها إعفاءات من الضرائب والرسوم.

7- اعتماد برنامج لتمويل وإقراض المستثمرين والعاملين في مجال الصناعات الصغيرة بشروط ميسرة للتسديد، بالشكل الذي يؤدي إلى الحصول على أفضل إنتاجية وجودة.

8- العمل على اعتماد التمويل للمشاريع الصغيرة بضمانة دراسة جدوى المشروع الاقتصادية بدل من استخدام الضمانات العقارية.

9- تشجيع وضع أنظمة خاصة للإقراض، من خلال السماح بالإيداع في البنوك الخاصة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يستطيع الزبون الحصول على قرض معين بعد أن يودع مبلغاً من المال لفترة من الزمن.

10- إعادة هندسة العمليات الإدارية للإجراءات الحالية المتعلقة بإنشاء وترخيص المشروعات الجديدة وتشجيع حاضنات الأعمال.

11- العمل على تطوير القدرات الإدارية والمحاسبية لأصحاب المشاريع الصغيرة تمكنهم من مسك الدفاتر المحاسبية للمشروع الصغير وإدارته من ناحية مالية وتسويقية لشكل أفضل بما يحقق نجاحهم.

12- ضرورة إيجاد آليات تساعد أصحاب المشاريع الصغيرة على تسديد الأقساط كمساعدتهم في شراء وتسويق منتجاتهم لضمان استمرارية مشاريعهم.

13- تحقيق التكامل والتنسيق بين السياسات الحكومية وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة في المنظمات غير الحكومية.

مراجع الدراسة

المراجع:
أولاً: الكتب

1. إليا، ماركو (2006). "التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية: مشروع تمبوس ميدا – التمويل متناهي الصغر في الجامعة"، ترجمة فادي قطان، جامعة تورينو، إيطاليا.
2. ترانت، جوان (2009). "التمويل الأصغر الاستثمار مع أحداث التأثير"، الاتحاد الدولي لمستثمري التمويل الأصغر، ترجمة (سنابل) شبكة التمويل الأصغر في الدول العربية.
3. جواد، نبيل (2007). "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
4. جوهير، نبيل؛ سعيفان، سمير (2009). "إصلاح بيئة عمل المؤسسات الصغيرة في سورية: تحديات وتوصيات منظمة العمل الدولية"، بيروت، لبنان.
5. حجازي، وفاء يحيى أحمد (بدون سنة نشر). "المحاسبة عن القروض والائتمان"، كلية التجارة، جامعة بنها.
6. حسن، محمد كبير؛ سانشيز، بنيتو (2009). "تحليل كفاءة مشروعات التمويل الأصغر في البلدان النامية"، المعهد المالي للشبكات بجامعة إنديانا، ترجمة (سنابل) شبكة التمويل الأصغر في الدول العربية.
7. عفانة، جهاد عبد الله؛ أبو عيد، قاسم موسى (2004). "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. النجار، فايز جمعة صالح؛ العلي، عبد الستار محمد (2006). "الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

ثانياً: أبحاث منشورة في مجلات ودوريات أكاديمية

1. أحمد، محمد علي (2011). "أثر دعم المشروعات الصغيرة على تنمية المجتمعات الريفية بمحافظة البحيرة"، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد5، العدد2.
2. بتال، أحمد حسين؛ الراوي، محمد مزعل؛ علي، وسام حسين (2011). "دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد7.
3. البحيصي، عصام محمد (2014). "واقع نظام المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد22، العدد الأول.
4. بكر، جابر (بدون سنة نشر). "خارطة التمويل الصغير والبحث عن دور المصرف المركزي"، مجلة الاقتصادية، العدد 451.

5. جباري، شوقي؛ العوادي، حمزة (بدون سنة نشر). "قراءات في تجربة تدويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية أسرار النجاح والدروس المستفادة"، مجلة المستنصرية للدارسات العربية والدولية، العدد44.
6. الجزراوي، ابراهيم محمد علي؛ النعيمي، نادية شاكر (2010). "تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة المؤشرات المالية المختارة: دراسة في مصرف الشرق الأوسط العراقي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة بغداد.
7. حداد، مناور؛ الخطيب، حازم (2005). "دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن"، مجلة اربد للبحوث والدراسات، المجلد (9)، العدد (1).
8. حرب، بيان (2006). "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (22)، العدد الثاني.
9. حريد، رامي (2014). "صندوق ضمان القروض هل هو محفز لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس.
10. حسن، مرح مؤيد (2014). "اختلالات العمل في المشاريع الصغيرة: دراسة ميدانية للمنطقة الصناعية الموصل"، مجلة دراسات موصلية، العدد44.
11. الحكيم، منير سليمان (2013). "المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر: المضاربة الإسلامية أم الاقتراض"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد3.
12. الحياتي، محمد طه نايل؛ الهيتي، سلام خميس غربي خضر (2012). "الصناعات الصغيرة مفهومها أهميتها خصائصها ومدى ملائمتها للاقتصاد العراقي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول.
13. الخثلان، خالد بن عبدالله.؛ النسور، إياد عبد الفتاح (2010). "قياس كفاءة المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الأردن"، الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد37، العدد الثاني.
14. الخزرجي، ثريا عبدالرحيم (2006). "برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد59.
15. خياط، محمد نجيب غزالي (2006). "دال الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للعلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد الأول.

16.دادان، عبدالوهاب (2010). "الجدل القائم حول هياكل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الباحث، العدد السابع.
17.دوابه، أشرف محمد (2006). "إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، العدد الرابع، السنة24.
18.رشيد، ثائر محمود؛ رشيد، ايناس محمد (2013). "استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى تجربة العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والاجتماعية،المجلد5، العدد10.
19.رشيد، صالح عبد الرضا؛ جبر، عبد الهادي خضير (2005). "دور المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق في التمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة جامعة القادسية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 7، العدد الأول.
20.زرقين، عبود (2008). تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، بحوث اقتصادية عربية، العدد42.
21.زرقين، عبود (2014). "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد41.
22. زين العابدين، أسامة (2006). "منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية"، المجلة الاقتصادية، السنة الثالثة، المجموعة العربية.
23.ساجت، مهدي صادق (2013). "تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خيار العراق في مواجهة العولمة التجارية"، جامعة ذي قار، المجلد الثامن، العدد الثاني.
24.السعيد، بربيش (2007). "رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة شركة sofinance"، مجلة الباحث، العدد الخامس.
25.سماي، علي (2010). "دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد7.
26.السهلاوي، خالد عبد العزيز بن محمد (2001). "معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد (41)، العدد الثاني.
27.الشمري، كمال كاظم؛ البطاط، أحمد كاظم (2012). "موقع الصناعات الصغيرة في ظل برامج التكييف الهيكلي"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر، العدد3.
28.الصبيحي، علي نبع صايل الصبيحي (2008). "تمويل المشروعات الصغيرة كمدخل للتنمية الاقتصادية في العراق وحل مشكلة البطالة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، العدد الثاني.

29.عارف، عالية عبدالحميد (2009). "إدارة القرض متناهية الصغر الأليات والأهداف والتحديات"، المجلة العربية للإدارة المجلد29، العدد الأول.
30.عيسى، محمد عبد الشفيع (2010). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى أليات خفض الفقر في البلدان العربية"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 50.
31.فزع، عمر خلف (2013). "مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
32.فوزي، بوسدرا؛ عبدالقادر، عبدالرحمان (بدون سنة نشر). "دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة: دراسة حالة دول المينا MENA"، جامعة وهران.
33.قاسم، عبدالرزاق؛ العلي، أحمد (2013). "قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد29، العدد الأول.
34.كاظم، باسم عبد الرسول؛ حاوي، ايمان عسكر (2011). "استراتيجيات تنمية المشاريع الصغيرة: دراسة ميدانية في شركة مشية للاتصالات"، المعهد التقني، البصرة.
35.الكبيسي، صلاح الدين عواد كريم؛ عباس، ايناس خضير (بدون سنة نشر). "دور رأس المال الفكري في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، بحث ميداني في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد18، العدد69.
36.محفوظ، جبار (2004). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها: دراسة حالة المشروعات المصغرة في ولاية سطيف 1999-2001"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
37.النداوي، خضير عباس (2011). "الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد13، العدد الثالث.
38.النسور، إياد عبد الفتاح (2009). "قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد الثالث.
39.نعيم. حسين شريف (2016). "مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (23)، العدد (88)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
40.يحيى، دريس (2011). "أليات وسبل تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56.

ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه

1. أبو مغلي، عزام عزمي مسعود (2007). "أثر تحليل السوق على جدوى إقامة المشروعات الاستثمارية الصغيرة: دراسة تحليلية على قطاع الخدمات في محافظة عمان"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
2. انجرو، إيمان (2007). "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض: المصرف الصناعي السوري أنموذجاً"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
3. ايمان، حابس (2011). "دور التحليل المالي في منح القروض"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
4. أيوب، رائدة (2010). "الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة كلمنس.
5. برجي، شهرزاد (2012). "إشكالية استغلال مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
6. بشارات، هيا جميل (2001). "دور المصارف والمشروعات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن.
7. زيدان، رامي (2009). تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
8. سلمان، ميساء (2009). "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية: دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
9. الشايب، أيهاب طلعت (2010). "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة: دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر"، رسالة ماجستير في العلوم إدارة الأعمال، جامعة عين شمس.
10. شيخ عمر، عمر موسى (2008). "دراسة مشكلة البطالة وعلاجها"، بحث مقدم لنيل الماجستير في السكان والتنمية، جامعة دمشق.
11. صالح، إدريس محمد (2009). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

12.عاشور، يوسف حسين (2010). "العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مشروعات التمويل الأصغر في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
13.عبدالحكيم، عمران (2007). "استراتيجية البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
14.غانم، محمد مصطفى (2010). "واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطويره في فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
15.فضيلة، كولوغلي (2012). "الاعتماد الإيجاري ألية بديلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.
16.قبرصلي، صبا بدر (2012). "الائتمان المصرفي ودوره في تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

رابعاً: الملتقيات والندوات العلمية:

1. بلخباط، جمال (2006). "متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
2. تيشوري، عبد الرحمن (2011). واقع وأسباب فشل التمويل الصغير والمتناهي الصغر في سورية، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية. سورية، 8/24.
3. جباري، شوقي؛ زهية، بوديار (بدون سنة نشر). "تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية: قراءات في التجربة الإيطالية"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمشروعات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.
4. الخطيب، خالد؛ الرفاعي، خليل (2006). "المنشآت الصغيرة في الأردن أهميتها والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
5. الخناق، سناء عبد الكريم (2006). "المتطلبات الشخصية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

6. دحمان، بن عبدالفتاح (2009). "سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة"، الملتقى الدولي الثاني 5-6-2009، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الجزائر.
7. راتول، محمد (2006). "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
8. سعيفان، سمير (2009). "الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية،2009/2/9.
9. سمير، سحنون (2006). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
10. شركة نوعية البيئة الدولية (2004). دراسة حول الائتمان وضمانات مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزارة المالية، مصر.
11. الشميمري، أحمد (2011). "ريادة الأعمال في مواجهة البطالة"، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، 2011/4/19.
12. الصالحي، صالح (2004). "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، ندوة المشروعات الصغيرة في القاهرة.
13. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2012). " الأصغر لمحات وإضاءات"، محاضرة مقدمة بمنتدى المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي، الخرطوم، مركز السكينة للتدريب، 2012/3/22.
14. عنتر، عبدالرحمان؛ عليان، ندير (2006). "عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أبريل.
15. فرج، عبدالفتاح فرج (2006). "مشكلات التمويل في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع التطبيق على التجربة المصرية"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
16. فوزي، فتات (2006). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

17.كنجو، عبود كنجو (2007). "استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب"، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الاقتصادية، الأردن.
18.لحليح، طيب (2006). "دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
19.مجيد، هلال إدريس؛ عارف، معن ثابت (2006). "الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، 17–18 ابريل.
20.محمد، فرحي (2006). "المشاكل والتحديات الرئيسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17–18 ابريل.
21.مرهج، عاطف (2012). "محاضرة في ندوة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزارة الاقتصاد، دمشق، 2012/5/6.
22.مغنية، موسوس؛ سمية، بلغنو (2006). "ترقية محيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17–18 ابريل.
23. منتدى التمويل الإسلامي (2007). دراسة عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المملكة العربية السعودية.
24.المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (2009). "برنامج تطوير دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية للفترة 2010–2013".
25. منظمة العمل العربية (2011). "المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل"، مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، مصر، 15–22 أيار، 2011.
26.مؤسسة التمويل الدولية (2009). "دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
27.موسى، مجدي (2007). "اللوائح المنظمة والرقابة على التمويل الأصغر في مصر"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء cgap، مركز موارد اللوائح التنظيمية والرقابة على التمويل الأصغر.
28.ناصر، سليمان؛ محسن، عواطف (2013). "القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة: دراسة تقييميه لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، جامعة صفاقص،

تونس، بحث مقدم إلى ملتقى صفاقص الدولي الثاني، حول المالية الاسلامية، 27-29- حزيران.
29.نعيمة، برودي (2006). "التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17-18 ابريل.
30.هارت، لورنس. براندسما، جوديث (2004). "تحسين عمل التمويل بالغ الصغر في منطقة الشرق أوسط وشمال إفريقيا"، البنك الدولي.
31.هانس، بيزل (2009). "الابتكار في التمويل الأصغر النظر إلى ما وراء فقر الدخل، ترجمة سنابل شبكة التمويل الصغير العربية".
32.هيساكو، كاي (2009). "المنافسة بين مشروعات التمويل الأصغر والانتشار على نطاق عريض"، شبكة ميونخ للبحوث الاقتصادية الشخصية، ترجمة (سنابل) شبكة التمويل الأصغر في الدول العربية.
33.يعقوبي، محمد (2006). "مكانة وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17-18 ابريل.
34.يوسف، مسعداوي (بدون سنة نشر). التجارب الدولية في مجال تأطير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سعد دحلب البليدة.

خامساً: تقارير ومجموعات إحصائية

1. أبحاث دويتشه بنك (2007). "التمويل الأصغر فرصة استثمار ناشئة"، 19 ديسمبر.
2. ابراهيم، وداد (2015). "المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير رائدة في مجال دعم الوضع الاجتماعي والاقتصادي"، مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر.
3. بدران، شامل؛ إحسان، عامر (2010). "دراسة إحصائية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية"، الندوة الوطنية الخامسة عشر للجودة، 29-11/30.
4. بيتريوس، ديفيد (2006). "المنافسة وأسعار فائدة الائتمان الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء cgap"، البنك الدولي.
5. تشودهاري، أنيس (2009). التمويل الأصغر كأداة للحد من الفقر تقييم نقدي، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.
6. حداد، مجد؛ اسماعيل، راميا؛ الحبش، راميا (2011). "تقرير سورية الوطني 2009"، مرصد الريادة العالمي، GEM، المركز السوري للبحوث التنموية.

7. دالاتي، أمل (2010). "التمويل المتناهي الصغر في سورية"، هيئة تخطيط الدولة، دمشق، سورية.
8. روزنبرغ، ريتشارد؛ جونزاليس، اندريان؛ ناراين، ساشما؛ سيجاب (2009). "مقرضو الأموال الجدد: هل يتعرض الفقراء للاستغلال بفعل أسعار الفائدة المرتفعة على القروض الصغرى"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء cgap، البنك الدولي.
9. سوق تبادل معلومات التمويل الصغير (ميكس)، تقرير ميكس 2010 لتحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي.
10. سيجاب، ساشما (2012). دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر – الإرشادات المتفق عليها، 2012، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء cgap، البنك الدولي.
11. شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل)، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الصغير، 2010.
12. الصندوق الاجتماعي للتنمية (بدون سنة نشر). "الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر"، البنك المركزي المصري، مصر.
13. الصوص، سمير زهير (2010). "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين"، وزارة الاقتصاد الوطني، تقرير محافظة قلقيلية للصحافة والإعلان.
14. العوض، اصلاح حسن (2008). "إدارة التمويل الأصغر"، بنك السودان المركزي، الدورة التدريبة الأولى.
15. فيتزهيربرت، ديفيد؛ دليو، بأول (2007). "فرص الاستثمار في التمويل الأصغر عرض شامل لأهم القضايا والاتجاهات العصرية"، يونيو.
16. قنطقجي، سامر مظهر (2003). "تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: دراسة مقارنة بين التجربتين الايطالية والسورية، جريدة الاقتصادية السورية، العدد92.
17. مجلس النقد والتسليف (2007). التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم/15/ لعام 2007، دمشق، سورية.
18. مراد، محمد جلال (2008). "البطالة والسياسات الاقتصادية"، ندوه الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، 2008/4/8.
19. المرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006 القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات. سورية.
20. المركز الاقتصادي السوري، القطاع المصرفي واقع وأفاق، 2007.

21.مركز دمشق للأبحاث والدراسات (2016). "المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية مشكلة تمويل أم تنظيم"، دمشق.
22. مصرف سورية المركزي (2007). دراسة حول التمويل الصغير وشرح للمرسوم 15 لعام 2007.
23. الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، تقرير 2011، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، سورية.
24. هيئة تخطيط الدولة (2010). "تحليل الوضع الراهن لقطاع التمويل الصغير"، دمشق، سورية.
25. وكالة الأغا خان، للقروض الصغيرة، التقرير السنوي، 2008.
26. يونيكونز للاستشارات المحدودة (2007). الضمان بالرهن والضمان المالي في توسعة التمويل الأصغر بالسودان، البنك المركزي السوداني.

سادساً: مواقع الإنترنت

1. الخطيب، محمد (2007). "من أجل تخفيف الفقر في الريف"، شبكة أمان، 2-1-2007 على الرابط http://www.amanjordan.org/a-news/.
2. خليفة، سوسن؛ ديب، هناء (2010). "بحث واقع التمويل الصغير وتحدياته"، 2-6-2010 مقالة منشور في مشروع الوحدة للطباعة والنشر http://www.alwehda.gov.sy/ نقلاً عن محمد الخطيب مدير دائرة التمويل الصغير الاونروا سورية.
3. دلال، مهند (2014). المركز السوري للدراسات، ورقة من إعداد الفريق البحثي بعنوان: "واقع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في سورية ما قبل الأزمة"، http://www.dirasat.ws/.
4. ديتشر، توماس (2007). "نظرة أخرى على قضية التمويل الأصغر: تسلسل النمو والائتمان في التاريخ الاقتصادي"، مركز الحرية والرخاء العالميين، مهد كاتو، منشورة على موقع مركز دراسات الفقه الإسلامي.
5. صابر، ديمة (2014). "هيئة التشغيل من دون تمويل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه مأزقاً"، 23-11-2014 ، http://tishreenonline.sy/.
6. عبدالله، مجاهد (2011). توقيع اتفاقيتي إطار عمل وتعاون مع مشروع الوطنية للتمويل الصغير، مقالة منشورة على موقع http://employ.gov.sy/ تاريخ 7-12- 2011.
7. معهد ليفانت للدراسات (2015). مشروعات التمويل الصغير والتكافل الاجتماعي، 27-1-2015 http://levantri.com/.

8. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، برنامج تطوير دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية للفترة 2010–2013، سنة النشر 2009.
9. الموقع الرسمي لمصرف التوفير السوري.
http://www.savingbank.com/index.php?d=10&id=7
10. الوطنية للتمويل الصغير، بيان بعنوان: افتتاح ثاني فروع المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في اللاذقية، 25 نيسان، 2012 منشور على الموقع الرسمي.
http://www.alwataniya.sy
11. الوطنية للتمويل الصغير، بيان صحفي بعنوان: افتتاح ثاني فروع المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في اللاذقية، 25 نيسان، 2012 منشور على الموقع الرسمي.
.http://www.alwataniya.sy

الملاحق

جامعـــة دمشـــــق
كليـــة الاقتصـــــاد
قســـــم الاقتصـــاد

استبانة دور التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

السادة المستفيدون من قروض المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان: " **دور التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير**"، ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتخطيط: تخصص مالي ونقدي. تتضمن الاستبانة جزأين:

الجزء الأول: بيانات عامة.

الجزء الثاني: يشمل واقع البنية التحتية والبيئة المؤسساتية والسياسة الاقتصادية والمالية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وصعوبات التمويل الصغير والأثر في الفئة المستهدفة وفي تطوير المشروعات الصغيرة.

لذلك وانطلاقاً من الدور الذي يمكن أن تقوموا به، أرجو الإجابة على بنود الاستبانة، علماً أنّ إجابتك موضع السرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين تعاونكم

الباحث غفار أحمد سليمان

بإشراف: الأستاذ الدكتور هيثم أحمد عيسى

الجزء الأول: بيانات عامة:

***الجنس:** □ ذكر □ أنثى

***العمر:** □ 20-25 سنة

□ 26-30 سنة

31-35 سنة

36-40 سنة

41 سنة فما فوق

***المستوى التعليمي:** □ أقل من ثانوية

□ ثانوي أو معهد متوسط

إجازة جامعية

دراسات عليا

***الغرض من التمويل:** □ تأسيس مشروع يدر دخلاً

□ تطوير مستوى الإنتاج

إنفاق استهلاكي

إنفاق على الصحة

إنفاق على التعليم

إنفاق على السكن

***حجم التمويل المطلوب:** □ أقل من 100 ألف ليرة

□ 100-200 ألف ليرة

200-500 ألف ليرة

500- مليون ليرة

مليون – مليون ونصف ليرة

أكثر من مليون ونصف ليرة

الجزء الثاني:

يرجى وضع إشارة (√) تحت الدرجة التي توافق رأيك من الدرجات الخمس الآتية:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

الرقم	العبـــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: البنية التحتية:						
1	صعوبة الحصول على مكان مناسب لإقامة المشروع.					
2	ضعف البنية التحتية للاتصالات.					
3	لا أحتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطوط الهاتف في عملي.					
4	ضعف التيار الكهربائي وانقطاعه بشكل مستمر.					
5	ضعف البينة الطرقية.					
المحور الثاني: البيئة المؤسساتية:						
6	ألاحظ أنّ الإطار التشريعي والقانوني يحمي المتعامل لدى مؤسسات التمويل الصغير.					
7	إجراءات وقوانين المصارف العامة أوضح من المؤسسات الخاصة.					
8	اصطدمت بالعراقيل الإدارية والبيروقراطية عند الحصول على التمويل.					
9	تمّ اشتراط الاشتراك بالهاتف والكهرباء والمياه قبل البدء بالمشروع.					
10	بعد تأسيس المشروع خضع لمسح المشاريع المرخصة.					
11	أخضع لدورة تدريبية في الهيئة العامة للتشغيل قبل البدء بالمشروع.					
المحور الثالث: البيئة الاستثمارية:						
12	أعاني من تقلبات سعر الصرف والتضخم على هيكل تمويل المشروع.					
13	لا يمكنني تسويق المنتج بسهولة.					
14	تقوم المصارف الحكومية بدورها المطلوب في تقديم الدعم والتشجيع على تمويل المشروعات الصغيرة.					
15	تعتبر أنّ اللجوء إلى قروض حكومة أفضل من الاعتماد على قروض خاصة.					
16	تعتبر البنوك التجارية أفضل من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة المتخصصة في توفير التمويل اللازم لمشروعك.					
17	تعمل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة على توفير كامل التمويل المطلوب للمشروع.					

المحور الرابع: السياسة المالية:						
18	تنسجم تعليمات وشروط التمويل الصغير مع توجيهات السياسة المالية في البنوك التجارية.					
19	الفوائد تماثل فوائد البنوك التجارية.					
20	أسعار الفائدة على القروض غير مرتفعة.					
21	يتم فرض ضمانات ورهونات عالية على مطرح الاستثمار.					
22	مازال التمويل غير كافي وأحتاج تمويل أكبر.					
المحور الخامس: صعوبات التمويل الصغير:						
23	تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية.					
24	نسبة القرض المطلوب تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب (نسبة الهامش).					
25	هناك الكثير من الإجراءات الإدارية الروتينية عند تقديم طلب القرض.					
26	الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة.					
27	واجهت مشاكل تمويل عند البدء بمشروعك.					
28	سبق أن تمّ رفض طلبك بالحصول على القرض من قبل المؤسسة الممولة.					
29	تواجه صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها.					
30	فوائد قروض تمويل المشروعات الصغيرة تعتبر مرتفعة جداً.					
31	تتشدد مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في طلب الضمانات.					
المحور السادس: الأثر في الفئة المستهدفة (تحسين ظروف المعيشة):						
32	تراعي التمويل الصغير البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمقترض عند منح التمويل.					
33	تمكنت بفضل المشروع الجديد من تحسين ظروف المعيشة.					
34	تخفض الضمانات قدرة التمويل الصغير على دعم المقترضين.					
35	أدرك دعم الحكومة للقرض معنوياً وليس مادياً.					

36	القروض التي نحصل عليها هي تمثل دعم حكومي مالي جيد.					
المحور السابع: الأثر في الفئة المستهدفة (تشجيع المبادرة الفردية):						
37	خضع المشروع للتقييم الفني والمالي.					
38	اتلقى خدمات استشارية من مؤسسة التمويل.					
39	أتلقى دعم فني من هيئات حكومية وأهلية.					
40	خضعت لدورة تدريبية قبل الحصول على التمويل.					
41	تطورت قدراتي بعد الحصول على التمويل.					
المحور الثامن: الأثر في الفئة المستهدفة (تنشيط فرص العمل):						
42	استعنت بعدد من العمال لإنجاز العمل.					
43	اعتمدت على الأسر في إدارة المشروع.					
44	المشروع لا يحتاج أكثر من شخصين.					
المحور التاسع: الأثر في تطوير المشروعات (تنشيط الاستثمار):						
45	حجم التمويل الصغير يكفي للاستثمار.					
46	حجم القرض يناسب متغيرات البيئة الاستثمارية (التضخم – كساد – تغير سعر الصرف).					
47	منتجات المشروع معفاة من ضريبة الدخل والأرباح.					
48	تتابع مؤسسة التمويل تطور المشروع طيلة فترة التمويل.					
المحور التاسع: الأثر في تطوير المشروعات (الربحية والاستدامة المالية):						
49	تمكنت من تحقيق استدامة مالية.					
50	أواجه مشكلة في تسوق المنتجات.					
51	ينحصر التسويق ضمن المحيط الجغرافي فقط.					
52	أنتج بناءً على توصية محددة لكل طلب بعيداً عن المنافسة.					
53	بفضل التمويل الصغير انخفضت الديون المتعثرة.					

Abstract

The study aimed at identifying the microfinance difficulties faced by beneficiaries of funding the National Microfinance Institution, its impact on the target group on improving living conditions, encouraging individual initiatives and increasing employment opportunities, as well as its impact on the development of small enterprises in terms of investment promotion, . The study relied on the deductive and existing method to move from a general rule to test the extent to which it is achieved in a particular case. The study population included all the beneficiaries of the funding of the National Microfinance Institution. As a result of the failure to obtain a precise number of these beneficiaries, a random sample of 200 beneficiaries was selected. The survey questionnaire, which will be described later, was retrieved (187) The researcher (9) questionnaires for validity of statistical analysis, thus the number of questionnaires remaining and valid for analysis (178), and response rate (89%).

The study reached a number of results, the most important of which are:

1.The beneficiaries of the financing of the National Microfinance Institution face financing difficulties when the project starts, as the loan interest is very high, the loan ratio is low compared to the size of the loan required, as well as persistent problems in repaying due installments on time, Loan application, long period of time to obtain approval for loan application, insufficient repayment periods, and tightening of collateral application.

2 - The results of the analysis of the relationship between the variables of the study showed that there are three components contributing 60.447% of the interpretation of the total variances of the variables, because the value of their underlying roots is greater than one, where we note that the first factor is strongly linked to the largest correlation coefficient with the variable microfinance difficulties, This indicates the importance of this variable and its impact on the development of small enterprises, where the focus should be on overcoming the difficulties faced by borrowers when granting microfinance. The second factor is strongly correlated with the greatest correlation with the effect on investment promotion, which means that the focus should be on activating investment when financing small projects according to this factor. The third factor is strongly associated with the greatest correlation with the impact on increasing employment opportunities, which means that the focus should be on addressing the problem of unemployment and feasibility study of small projects so as to contribute to increase employment opportunities and solve the problem of unemployment according to this factor.

Keywords: Microfinance, Microenterprise, Microfinance Institution.

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
University of Damascus
Faculty of Economics
Department of Economics
Master of Finance and Monetary

Role of Microfinance in Small Business Development "Case study of the National Microfinance Institution"

Thesis prepared for Acquiring the Masters degree in Economics

Prepared by
Ghafar Ahmad Souliman

Supervisor
Dr. Haitham Ahmad Issa
Assistant Professor, Faculty of Economics,
University of Damascus

2017 -2018
1438 -1439